دراسات في
الديمقراطية وحقوق الإنسان

الدكتور: هادي مشعان ربيع

دراسات في الديمقراطية وحقوق الإنسان

الدكتور: هادي مشعان ربيع



دراسات في

الديمقراطية وحقوق الانسان

١

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

٢٠١٦م

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٢٠٩٩ /٥/ ٢٠١٤)

ردمك ٤ - ٩٦ - ٥٥١ -٩٩٥٧ - ٩٧٨ ISBN

دار الجنان للنشر والتوزيع

عمان – العبدلي - مجمع جوهرة القدس التجاري – ط(**M**)

- هاتف: ٠٠٩٦٢ ٦ ٤٦٥٩٨٩١ تلفاكس: ٠٠٩٦٢ ٦ ٤٦٥٩٨٩٢
- موبايل: ٠٠٩٦٢ ٧٩٥٧٤٧٤٦٠ موبايل: ٠٠٩٦٢ ٧٩٦٢٩٥٤٥٧
- هاتف السودان – الخرطوم ٠٠٢٤٩ ٩ ١٨٠٦٤٩٨٤
- البريد الإلكتروني: **dar_ jenan@yahoo.com**

daraljenanbook@gmail.com

دراسات في الديمقراطية

وحقوق الانسان

الدكتور

هادي مشعان ربيع

استاذ الفكر السياسي المساعد

ورئيس قسم العلوم السياسية

كلية القانون والعلوم السياسية

جامعة الانبار


بسم الله الرحمن الرحيم

فهرست الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٧
الفصل الاول : التعددية الحزبية في العراق	٩
اولاً- مفهوم التعددية الحزبية وطبيعتها	
ثانيا- دور الأحزاب في ظل التعددية	
ثالثا-التعددية الحزبية في العراق	
الفصل الثاني: المشاركة السياسية	٢٧
اولاً- ماهية المشاركة السياسية	
ثانيا-المشاركة السياسية في العراق	
الفصل الثالث: الشباب وحق الانتخاب	٥٧
اولا- ماهية الانتخابات وطبيعتها	
ثانيا- واقع مشاركة الشباب في الانتخابات	
ثالثا - سبل تعزيز مشاركة الشباب في الانتخابات	
الفصل الرابع: المجتمع المدني في العراق	٨١
اولا- التعريف بمنظمات المجتمع المدني	
ثانيا- وظائف منظمات المجتمع المدني	
ثالثا- نشوء وتطور المجتمع المدني في العراق	
رابعا- الاطار الدستوري والقانوني لمنظمات المجتمع المدني في العراق	
خامسا- واقع المجتمع المدني في العراق	
سادسا- منظمات المجتمع المدني وانتهاكات حقوق الانسان	
سابعا-آليات تفعيل منظمات المجتمع المدني	
المصادر	١١٧



المقدمة :

إن الديمقراطية كفكر وكممارسة حياتية تؤسس وترعى وتنمو وتتطور بمرور الوقت, وتزيد خبرتها التراكمية في خضم الممارسات السياسية والفكرية على الأرض، وفي خضم الصراعات والتنافسات السياسية, وتعارض واختلاف الآراء والأفكار والوسائل المعتمدة في قيادة وإدارة وتوجيه عملية التغيير الاجتماعي في المجتمع, وبناء هياكل مؤسسات الدولة المدنية الحديثة, من أجل تحقيق هدف اكبر واسمى من تلك الأهداف الذاتية, والخصوصية الضيقة لهذا الطرف أو ذاك, من أطراف الصراع والتنافس السياسي على السلطة, الا وهو المصلحة الوطنية العليا, والتصدي للتحديات التي قد تهدد وحدة البلاد واستقلالها وسيادتها.

كل هذه الاسباب من المفروض بها أن تُقرب وتُجمع الاطراف السياسية في المجتمع الديمقراطي, وأن توحد جهودها وإرادتها, حتى وإن اختلفت في وسائلها في ممارسة العمل السياسي, وتجعلها تعيش في حالة من الانسجام والتفاهم المشترك, بدلاً من أن تعيش في حالة من الفرقة والفوضى العارمة غير المسيطر عليها, والتي تنخر في جسد الدولة وتضعف نظامها السياسي.

وعندما تقوم تجربة بناء الديمقراطية على تناوب السلطة بالطرق السلمية, من خلال صناديق الاقتراع, بعيدة عن استخدام اساليب العنف والتغيب ضد الاطراف الاخرى, تكون الديمقراطية قد مدت جذورها عميقاً في تربة المجتمع, وقادت بالتالي الى بناء الأنسان الجديد ديمقراطياً, القادر على فهم أفكار وأسس ومضامين ومفاهيم الفكر الديمقراطي, وقواعد الحياة الديمقراطية واستيعابها عن وعي. وعند ذلك فقط ندرك وعن قناعة فكرية بأن الديمقراطية أصبحت ضرورة حياتية واجتماعية لبناء الدولة المدنية الحديثة، واصبحت أرضية المجتمع مهيئة وملائمة لنمو وتطور المؤسسات الديمقراطية الحقيقية في كل المجالات من حياة المجتمع والدولة على حد سواء, كالبرلمان, والحكومة, والقضاء, والمؤسسات التربوية والتعليمية, ومؤسسات المجتمع المدني على اختلاف وتعدد أنواعها وتشكيلاتها وأنماط نشاطاتها المتعددة والمختلفة الجوانب والاهتمامات,

والمؤسسات الاعلامية ووسائلها المختلفة المسموعة والمرئية والمقروءة، لأن الديمقراطية كتجربة لبناء مجتمع ديمقراطي, وبالتالي لبناء دولة ديمقراطية مدنية عصرية لا يمكن لها أن تترسخ الا من خلال افراد يعون حقيقة مفاهيم ومضامين الفكر الديمقراطي, ومطلعين على تجارب الآخرين من الشعوب والأمم في بناء النظام الديمقراطي, والأنسان الديمقراطي, الذي يعتبر حجر الزاوية في البناء الديمقراطي.

كما ان ترسيخ البناء الديمقراطي و إرساء دولة الحق والقانون في المجتمع, يتطلب العمل من اجل تعزيز حقوق الانسان فيه, وحقوق الإنسان هي ضمانات قانونية وطنية وعالمية يمكن من خلالها حماية الافراد والمجموعات من اجراءات بعض الحكومات التي تقوم بالتدخل في الحريات الاساسية والكرامة الانسانية.

يمر العراق بتجربة ديمقراطية منذ عام ٢٠٠٣ هذه التجربة رغم العقبات التي واجهتها, الا انها تجربة مستمرة متطورة, تسعى الى ترسيخ قيم ومفاهيم المشروع الديمقراطي في المجتمع العراقي على كافة المستويات, كما تسعى في الوقت ذاته الى ايجاد الضمانات الازمة لحماية حقوق الانسان لجميع الفئات وعلى كافة المستويات.

يهدف هذا الكتاب الى تسليط الضوء على اربعة قضايا تخص الديمقراطية وحقوق الانسان في العراق, القضية الاولى هي: التعددية الحزبية, والثانية هي: المشاركة السياسية, والقضية الثالثة هي: الشباب وحق الانتخاب , اما القضية الرابعة فهي: المجتمع المدني في العراق, وقد خصصنا لكل قضية فصلا يخوض في تفصيلاتها.

والله ولي التوفيق

المؤلف

الفصل الأول

التعددية الحزبية في العراق

تعد الاحزاب السياسية في بلد ما أحد عناصر النظام السياسي والدستوري فيه, التي يتحدد دورها بمدى مشاركتها السياسية, بصورة منفردة أو مشتركة ، سواء في الحكم أو في معارضته ، وفقا لأحكام الدستور النافذ في الدولة, اي انها ظاهرة اجتماعية تتطور وتتجدد مع تطور النظام السياسي وتجدده, بل هي الجزء الرائد في هذا النظام لكونها مؤسسات قائدة لمسيرة المجتمع نحو التغيير والبناء والتطوير الارادي نحو الافضل. وقد ظهرت الاحزاب السياسية وازدهرت في ظل تطبيقات الوسائل الديمقراطية، حتى اصبحت احد المؤشرات الرئيسية على وجودها، فلا ديمقراطية من دون احزاب, ولا احزاب من دون ديمقراطية.

في ظل التحولات التي يشهدها العراق اليوم, والتحول الذي لا يخلو من صعوبات وعقبات نحو الديمقراطية المنشودة, وفي ظل واقع مركب ومأزوم بأسباب عدم الاستقرار, تبرز لنا ظاهرة غالبا ما توصف بانها صحية, الا وهي ظهور الاحزاب والتعددية الحزبية, التي باتت اليوم علامة مميزة للمجتمع السياسي العراقي. يناقش هذا الفصل موضوع التعددية الحزبية في العراق, مبتدئين بتحديد مفهوم التعددية الحزبية وطبيعتها ودور الاحزاب في ظل التعددية, ثم نتناول بعدها التعددية الحزبية في العراق من حيث الاسباب والسمات, والمحددات القانونية, والمزايا والعيوب.

اولاً- مفهوم التعددية الحزبية وطبيعتها :

تعد الأحزاب السياسية من المواد الأساسية والضرورية لدراسة الظاهرة السياسية, وخصوصاً الداخلية منها والمتعلقة بالنظام السياسي, واذا كان الحزب يعرف على انه "

كل جماعة منظمة تؤسس طبقاً لأحكام القانون, وتقوم على مبادئ وأهداف مشتركة, وتعمل بالوسائل السياسية والديمقراطية, لتحقيق برامج محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاجتماعية للدولة، وذلك عن طريق المشاركة في مسؤوليات الحكم "[1]. فإن المعنى العام للتعددية الحزبية هو الحرية الحزبية, بمعنى أن يعطى أي تجمع الحق في التعبير عن نفسه, ومخاطبة الرأي العام بصورة مباشرة على ضوء التناقضات التي يحتويها كل مجتمع من المجتمعات السياسية, يتم من خلاله الوصول إلى خير الأطر التي تسمح بسيادة مفهوم التنافس السياسي, من أجل الوصول إلى السلطة والمشاركة فيها. أما المعنى الخاص للتعددية الحزبية فهو يشير إلى وجود ثلاث أحزاب فأكثر كل منها قادر على المنافسة السياسية, والتأثير على الرأي العام من خلال تنظيم ثابت ودائم يكسبها قوة واستقراراً ويميزها عن غيرها من التجمعات غير الثابتة [2].

وهناك من يرى أن التعددية الحزبية يقصد بها (حرية إنشاء الأحزاب السياسية والانتماء إليها, أو هي وجود أحزاب سياسية متعددة في مجتمع معين, والاعتراف بها من قبل النظام السياسي, وتقبل مساهمتها في الحياة السياسية, عن طريق الوصول إلى السلطة والمشاركة فيها) [3].

على ما تقدم فإن التعددية الحزبية تفرض وجود عدة أحزاب ذات قوة متساوية, وكل منها يمثل سياسة محددة بخصوص المسائل المهمة. كما أن هذه الأحزاب تكون غير متفاوتة تفاوتاً كبيراً في تأثيرها في اتجاهات الرأي العام والحياة السياسية. وبالتالي لا يمكن لأحد من هذه الأحزاب الحصول على الأغلبية في الهيئة النيابية واستلام السلطة بمفرده,

---

١ - محمد رفعت عبد الوهاب, مبادئ النظم السياسية, (القاهرة, منشورات الحلبي،١٩٩٠)، ص٢٤٧.

٢ - نعمان أحمد الطيب, الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري, (عمان , دار الثقافة , ٢٠٠٤), ص ٣٩٥.

٣ - احمد عبد الله ناهي , التعددية الحزبية في الوطن العربي-الواقع والمستقبل-, رسالة دكتوراه غير منشورة , كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد ,٢٠٠٢, ص ٤.

لذا لا بد من قيام ما يسمى بالاتفاقات الحزبية بين هذه الأحزاب لوقوف بعضها بوجه البعض الآخر.

ونظام تعدد الأحزاب يفسح المجال لتمثيل جميع الأحزاب السياسية في المجالس النيابية, لذا فإن هذه المجالس سوف تعكس جميع الاتجاهات السياسية في الدولة وميولها. وإذا كانت التعددية الحزبية تعكس التناقضات السياسية والاجتماعية والاقتصادية فإنها أيضا ترى أن حل أي مشكلة ناتجة عن ذلك لا يكون إلا من خلال تقابل المصالح والأيديولوجيات التي تقودها تنظيمات ثابتة, قادرة على المنافسة السياسية, من خلال الوسائل الشرعية الدستورية[1].

يعني ما تقدم أن التعددية الحزبية تتطلب أن تبقى ساحة الفعل السياسي مفتوحة على الدوام أمام قوى سياسية واجتماعية متباينة, ذات تصورات ومشارب فكرية متباينة, واعتبار التحول والتغيير قانونا راسخا في كل واقع سياسي, الأمر الذي يفرض على الأحزاب السياسية قدراً كبيراً من المرونة في التعامل مع الشأن السياسي, تمكنها من القدرة على التكيف مع معطيات الواقع المتغير .

اما من حيث طبيعة نظام التعددية الحزبية , فإن نظام التعددية الحزبية يقوم على مجموعة من الأحزاب المعبرة عن التمايزات السياسية والاجتماعية والثقافية داخل الكيان السياسي الواحد . وكل حزب من الأحزاب له مبادئ تنظيمية وفكرية واجتماعية, وله قوانينه الداخلية التي يحتكم إليها (النظام الداخلي), وله برنامج محدد يعبر عن هويته الثقافية, والفكرية, وأهدافه السياسة والاجتماعية والاقتصادية والتربوية... الخ .

عليه فإن الحزب السياسي يمثل جماعة اجتماعية تطوعية واعية ومنظمة ومتميزة, من حيث الوعي الاجتماعي والسياسي والثقافي , ومن حيث سلوك الاجتماعي المنظم

١- المصدر نفسه.

ومن حيث الطموحات والآمال المستقبلية , ولها غايات قريبة وبعيدة, وتهدف هذه الجماعة إلى لاستيلاء على السلطة, والى تغيير اجتماعي واقتصادي وسياسي وثقافي وحياتي, يتساوى مع قناعتها واتجاهاتها الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية, وهو مجموعة انقسامية بقدر ما يعتمد وجوده على انقسام الناس فيما بينهم, وهذا ما يؤكده تزايد الانقسامات بين الناس داخل المجتمع الواحد[1].

هذه الانقسامات تعود أصلا إلى وجود أنواع من التمايزات بين الجماعات قد تكون ذات طبيعة سياسية, أو تكون ذات طبيعة اجتماعية, أو قد تعبر عن وجود صراعات دينية, وربما عبرت عن خلافات عنصرية قائمة, وبخاصة في تلك لدول التي تمتاز بوجود جماعات أثنية تتمايز فيما بينها بصفات تعكس الاختلاف في العرق, أو الدين, أو المذهب, أو الطائفة .

يرى احد الباحثين , أن هناك أربعة عوامل محددة تعمل بصورة منفردة, أو مجتمعة على التعددية الحزبية ويلخصها: بالعوامل الاجتماعية, والعوامل الإيديولوجية والدينية, والعوامل القومية والتاريخية, والعوامل المؤسسية [2].

مما يجب الإشارة له هنا أن وجود تعددية حزبية لا يؤدي بالضرورة إلى وجود تعددية سياسية, ذلك أنه من الممكن وجود أحزاب سياسية عديدة مع وجود نخبة واحدة تسيطر على الحياة لسياسية, وتقيد عمل الأحزاب السياسية بما لا يضر بمصالحها, ولا يشكل خطر على بقائها في السلطة [3]. وفي هذا السياق يشير احد الباحثين إلى أن التعددية الحزبية(لا تعني بالضرورة التعددية السياسية, إذا ما انطوت على هيمنة الحزب واحد على السلطة, وتهميش لدور الأحزاب الأخرى ...لأن التعددية السياسية تتضمن

١- عبد الرضا حسين لطعان , البعد الاجتماعي للأحزاب السياسية – دراسة في علم الاجتماع السياسي,(بغداد , وزارة لثقافة والإعلام , ١٩٩٠), ص٤٥.
٢ - حسان شفيق العاني, الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة,ج١ ,(بغداد, مطبعة جامعة بغداد, ١٩٨٧) , ص ص ٢٧٢-٢٧٣.
٣ - أحمد عبد الله ناهي, مصدر سبق ذكره, ص ٥-٦.

بالضرورة وجود تعددية حزبية, إلا أنها لا تقتصر عليها في عالم اليوم, إذ إن وجود مؤسسات المجتمع المدني كالمنظمات والجمعيات المعنية بحقوق الإنسان والمرأة والبيئة والثقافة هو أساسي قيام التعددية)[1].

ثانيا- دور الأحزاب في ظل التعددية :

إن نظام تعدد الأحزاب في الدولة يفترض وجود عدة أحزاب, وهذه الأحزاب متقاربة مع بعضها في القوة, بحيث لا يستطيع أحدها لوحده الحصول على الأغلبية في الهيئة النيابية, وبالتالي استلام السلطة بمفرده, لذا تقوم ما تسمى (بالاتفاقيات الحزبية) بين الأحزاب المتقاربة في الأهداف والمبادئ لسياسية, لوقوف بعضها بوجه البعض الآخر, سواء كان ذلك على الصعيد الانتخابي, أو على الصعيد النيابي, أو الصعيد الحكومي[2].

وتعد لتعددية الحزبية بالنسبة للبعض مظهر من مظاهر الحريات العامة, حيث تمكن المواطنين من الاختيار بين الاتجاهات السياسية المختلفة , ونجاح نظام تعدد الأحزاب يكون أكثر ضماناً في الدول لتي تصون الحريات العامة , وينسجم أكثر من غيره مع مبادئ الديمقراطية لتي تمنح الجماعة حرية التعبير عن الرأي, وحقها في الدفاع عن معتقداتها بالطرق القانونية, وتبقى القضية الأهم أن لا تعتبر التعددية الحزبية هدفاً بحد ذاتها, وإنما الهدف النهائي هو ترفيه أداء النظام, والوفاء بحاجات الجماهير على الأصعدة كافة [3].

---

١ - رياض عزيز هادي , العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية ,(بغداد , دار الشؤون الثقافية , ١٩٩٥) , ص ٦٣.

٢ - شمران حمادي , الأحزاب السياسية والنظم الحزبية, ط٢,(بغداد, مطبعة الإرشاد, ١٩٧٥), ص ١٨٦.

٣ - مرتضى شنشول ساهي , الموقف من التعددية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر, رسالة ماجستير غير منشورة , كلية العلم السياسية –جامعة بغداد, ٢٠٠٦, ص ٤٩.

هكذا يؤثر نظام الأحزاب المتعددة تأثيراً فعالاً في النظام السياسي الذي يسود فيه, فيطبعه بطابع معين يختلف فيه عن الأنظمة التي تسود فيها الثنائية الحزبية, أو تلك التي تسود فيها نظام الحزب الواحد, كل ذك يبدو واضحاً على العلاقة بين السلطات ومبدأ الفصل بينها. فمن الصعب عادة في ظل نظام الأحزاب المتعددة أن يفوز أحدها بالأغلبية البرلمانية, الأمر الذي يجعل من الحكومات المعايشة لهذا النظام حكومات ائتلافية ضعيفة تتكون من عدة أحزاب, وذلك لحاجتها لأغلبية تمكنها من تشكيل حكومة, ومن ثم البقاء والاستمرار في الحكم[1].

أما فيما يخص المناخ الملائم لتفعيل دور الأحزاب السياسية, فيتوقف على توافر عدة شروط, يمكن إيجازها بالآتي[2]:

١- أن تؤمن النخب الحاكمة بوجه عام بأن التعددية هي فرصة اتساع الأفق أمام إمكانية انتقال السلطة سلمياً, وهذا يعني أن التعددية لا تصدر عن متسلط قادر على لاستمرار في السلطة إلا بعد التوصل إلى ميزان قوى جديد بين الدولة والمجتمع المدني, يشعر فيه المسيطر على جهاز الدولة بأنه فعلا بحاجة إلى عقد جديد مع المجتمع المدني حتى لا تنهار الدولة والبنية برمتها.

٢- وهذا الشرط يتعلق بأسلوب الممارسة الداخلية للأحزاب, فالتنظيم القوي للحزب المتماسك والمرتكز إلى قاعدة جماهيرية تحيطه بالتعاطف والمساندة يمكنه من الصمود والقدرة على انجاز أهدافه, ويجب أن يتبنى الحزب أسلوب الممارسة الديمقراطية في تشكيل قيادته, وانتهاج أسلوب المشاركة السياسية والتشاور في الآراء.

---

١ - نعمان أحمد الطيب, الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري,(عمان, دار الثقافة, ٢٠٠٤), ص ٣٩٥.

٢ - ثناء فؤاد عبد الله, آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي,(بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية, ١٩٩٢), ص٢٤٦-٢٤٨.

٣- الشرط الثالث يتعلق بالإطار العام للنظام السياسي, من خلال سيادة الدستور, وحكم القانون, والانتخابات الحرة للهيئة التشريعية, وممارسة الرقابة الفعالة على السلطة التنفيذية, واستقلال القضاء, والحد من تدخل العسكريين في السياسة المدنية, وخضوعهم للسلطة لسياسية.

ثالثا- التعددية الحزبية في العراق:

يشهد العراق اليوم انفتاحا ديمقراطيا واتجاها واضحا نحو التعددية الحزبية جاءت بعد تجربة طويلة استمرت زهاء ٣٥ عاما من الحكم الشمولي وهيمنة نظام الحزب الواحد, الذي منع من تأسيس اي حزب او تنظيم سياسي, واعتبار ذلك من الخروقات الامنية الخطيرة المهددة لأمن الدولة وسلامة شعبها.

فمن المعروف ان النظام الذي ساد العراق في الفترة ما بين ١٩٦٨و ٢٠٠٣, لم يكن يندرج ضمن النظم التنافسية والديمقراطية, فلم يكن ذلك النظام يسمح لا بالتعددية السياسية, ولا الفكرية, ولا الحزبية.

بعد عام ٢٠٠٣ تغيرت هذه الأوضاع وأصبح العراق بلد الأحزاب, اذ افرزت الاوضاع بعد سقوط النظام السابق حراكا سياسيا, وفتحت الباب على مصراعيه لتأسيس الاحزاب والجمعيات والحركات السياسية, فضلا عن عودة القوى والتجمعات والاحزاب السياسية التي قدمت من الخارج لممارسة نشاطها, واصبحت الساحة السياسية العراقية تمتاز بالتعددية الحزبية, بعضها اسلامي التوجه, والاخر علماني النزعة, بعضها كبيرا وقويا, والبعض الاخر صغيرا وضعيفا لا يحمل من الحزب الا الاسم فقط, بعض منها لها قاعدة شعبية واسعة, والاخر ليس له من القواعد الا مجموعة من الافراد لا يتجاوز عدد اصابع اليد الواحد, تعمل جميع هذه الاحزاب جنبا الى جنب في جو من الحرية, والتنافس السلمي للوصول الى السلطة.

١- اسباب التعددية الحزبية:

يمكننا بيان اهم الاسباب التي ادت الى هذ التعددية في الحياة السياسية العراقية, بمايلي[1]:

أ- النظام الديمقراطي: كان لتبني النظام الديمقراطي بعد اسقاط النظام السابق دورا رئيسا في ظهور التعددية الحزبية, فالديمقراطية في الفكر والممارسة تقوم على اساس الحرية الفكرية, وحرية تشكيل الاحزاب والجمعيات السياسية والانضمام اليها, والانتخابات كطريق وحيد للوصول الى السلطة. لذا يشكل الاعتراف بالتعددية الحزبية, والسماح لها ونشر ثقافتها, دليل على ديمقراطية النظام السياسي, لما تلعبه من دور مهم وحيوي في الحياة السياسية, فتفاعل الاحزاب فيما بينها والتنافس الايجابي هو دليل قوى على ديمقراطية النظام السياسي. ولذا كان الاخذ بالمبادئ الديمقراطية في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ قد فتح الباب واسعا لتشكيل الاحزاب السياسية والانضمام اليها.

ب- فشل نظام الحزب الواحد: لقد كان لفشل النظام الحزب الواحد الذي حكم العراق لأكثر من ثلاثة عقود في ايجاد حلول للمشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتفاقمة , فضلا عن ادخاله العراق في حروب متتالية وحصار اقتصادي انهك الدولة العراقية واضر بشعبها داخليا وخارجيا سببا اساسيا في انهياره, مما فسح المجال واسعا لظهور الاحزاب لشغل الساحة السياسية بعد ان حرمها النظام السابق من التمتع بهذا الحق.

ان هذا الفشل الذي حدث نتيجة لاحتكار حزب واحد للحياة السياسية, أكد ان امور الحياة السياسية ومتطلباتها في اي مجتمع, ومهما كانت طبيعته, هي من التعقيد والتشابك بما يستحيل ان يملك حزب واحد الصواب المطلق في معالجة هذه الامور, لان

١- نغم محمد صالح, التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب القانون, مجلة العلوم السياسية, جامعة بغداد, العدد(٤٣), ٢٠١١, ص ص ٦٢-٦٤.

سيطرة رأي واحد ينطوي على خطر الجمود والابداع, مهما كانت نيات الحزب وكفاءة قياداته. كما اثبتت التجربة ان وجود حزب واحد لا يعني واقعيا تركز السلطة بيد هذا الحزب فقط, وانما في يد شخص(رئيس) هو في الوقت نفسه رئيس السلطة والدولة, اي ان الحزب يرتبط بطريقة ما بالسلطة لشخص الزعيم, وبهذا يتحول اداة بيد شخص بدلا من ان يصبح وسيلة لإيجاد مؤسسات قوية.

ج- النظام الانتخابي: ان شكل النظام الانتخابي الذي اعتمد النظام القائم على التمثيل النسبي كان سبب اخر ساهم في تبني النظام الحزبي القائم عل التعددية الحزبية, ففي التمثل النسبي تتاح لكل حزب فرصة التمثيل في البرلمان, وما يتبع ذلك من الاخذ بنظام تعدد الاحزاب, اذ يجعل لكل حزب عدد من المقاعد يتناسب مع عدد ما حصل من الاصوات, فالناخب يعطي صوته لمرشح الحزب الذي يفضله, وعلى ثقة في ان هذا الحزب قادر على تمثيله في البرلمان, مثل هذا الوضع يشجع على قيام الأحزاب المستقلة عن بعضها.

د- طبيعة المجتمع العراقي: طبيعة المجتمع العراقي القائمة على التعدد والتنوع من حيث التركيبة الدنية والقومية والاثنية, وعلى خلفية هذا التنوع نشأت أحزاب قومية كالأحزاب الكردية والتركمانية، وأحزاب دينية سنية كالحزب الإسلامي الذي هو امتداد للإخوان المسلمين في العراق، وأحزاب دينية شيعية كحزب الدعوة الإسلامية وحزب الله, ومنظمة العمل الإسلامي, وأحزاب أخرى شيعية صغيرة عملت مع الأحزاب الكبيرة تحت مظلة ما يعرف بالمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، الى فترة قريبة قبل أن تنفصل عنه .هذا فضلاً عن وجود الأحزاب القومية العربية كحزب البعث, والحزب الناصري, وهناك أحزاب نشأت نتيجة انتشار الفكر الماركسي في النصف الأول من القرن العشرين كالحزب الشيوعي العراقي. وقد ساعد القمع الذي مارسته الأنظمة الاستبدادية خلال الفترة السابقة في العراق على ازدياد التكتل الطائفي والقومي, والتعبير عنه فيما بعد بأحزاب على المستوى السياسي .

إن النظام السياسي الصالح والناجح, هو الذي يراعي خصوصيات المجتمع العراقي, وينسجم معها, او يحاول ان يلتقي مع القواسم المشتركة للتكوينات الاجتماعية, دون ان يلغي القواسم المشتركة للتكوينات الاجتماعية ودون ان يلغي شخصيتها. وهذا يعني ضرورة ان يكون النظام ثمرة التعايش والتآلف بين هذه المكونات, والتنافس السلمي والسياسي بينها على السلطة, بل اقتسامها والتشارك معها على نحو توافقي, الامر الذي يمنح كل واحدة منها شعورا بالاطمئنان على وجودها وحقوقها وحريتها ودورها في ادارة شؤون البلاد, دون شعور بالغبن او الظلم. ان هذا التعدد والتنوع في المجتمع العراقي فرض وجود التعددية في الحياة السياسية, والتي ستكون الاطار العام الذي تتحرك داخله المكونات المختلفة للمجتمع العراقي, التي يجمع بينها عقد سياسي يحفظ لكل طرف حريته وارادته ووجوده.

٢- سمات التعددية الحزبية في العراق:

ان اهم المؤشرات التي يمكن تسجيلها على الاحزاب المتواجدة في الساحة العراقية بعد عام ٢٠٠٣, مايلي:

أ- **كثرة عدد هذه الاحزاب وتشرذمها** : في فترة الاحتلال وما بعدها ظهرت على الساحة العراقية عددا كبيرا من الاحزاب السياسية, حيث ظهر الى جانب الاحزاب القديمة, الكثير من الاحزاب ذات الصبغة الدينية او الليبرالية, فضلاً عن احزب الاقليات. ولاشك ان اطلاق حرية تأسيس الاحزاب السياسية يعد من مرتكزات الديمقراطية, الا ان ظهور عدد كبير من الاحزاب السياسية دون ان تمتلك قواعد شعبية يساهم في تشرذم الحياة السياسية ويؤثر سلبا في اختيارات المواطنين العراقيين[1].

لقد وصل عدد الاحزاب السياسية المتواجدة في الساحة العراقية الى اكثر من (٢٣٢) حزبا, حتى صار من الصعب الالمام بالخارطة السياسية للعراق, الا ان ما يؤخذ

١ - حسنين توفيق ابراهيم وعبد الجبار احمد عبدالله, التحولات الديمقراطية في العراق –القيود والفرص-,(دبي, مركز الخليج للأبحاث, ٢٠٠٥), ص ص٣٠-٣١.

على معظمها هـــــــو اتسامها بالضعف والهشاشة, ولا تملك مـن سمـات الحـزب الا الاسم فقط[1].

ب-**عدم امتلاك هذه الاحزاب برنامجا واضحا لعراق ما بعد ٢٠٠٣**, ذلك ان معظم الاحزاب السياسية كانت هدفها الاساس اسقاط النظام السابق, ولم تفكر بالمرحلة التي تلي ذلـك, لذا اختلفت هذه الاحزاب, حول طبيعة النظام السياسي الذي يجب ان يسود عـراق مـا بعد ٢٠٠٣, مما انعكس على حالة عدم الاستقرار الـسياسي, واصـبح الـشغل الـشاغل الاحزاب, ليس اقامة دولة حديثة ونظام سياسي فعـال, وانمـا المكاسـب الـسياسية الـتي تضمن المكاسب المادية.

ج- **معظم هذه الاحزاب ليس لديها معرفة بالممارسات السياسية في ظل قبة البرلمان**, ذلـك ان القاعدة التي نشأت عليها معظم هذه الاحزاب السياسية هـو الـسرية التامـة ابـان العهـد السابق, الذي كان فيه الحزب الحاكم يمنع الاحزاب السياسية ويحتكـر العمـل الـسياسي وحده[2].

د-**احزاب ضيقة الانتماء, اي انها أحزاب طوائف وقوميات**, ومناطق وفئات, أكثر منها أحزاب وطنية واسعة الامتداد تجمع العراقيين. اذ ان اغلب هذه الاحزاب بنى تنظيمه على اساس الانتماءات الثانوية لا على اساس الهوية العراقية, وهو ما يتناقض اولاً مع نص المادة (٧) من الدستور التي تنص على (يحضر اي كيان, او نهج يتبنى العنصرية, او الارهاب, او التكفير, او التطهير الطائفي, او يحرض, او يمهد او يمجد, او يروج او يبرر له). وثانيا مع مفهوم الاحزاب السياسية, فاذا كان للقبلية او الطائفية وظيفة ودور اجتماعي, فهما وظيفة ودور سابقان لتكوين الدولة الحديثة. فالقبيلة التي هي في الأصل تكوين اجتماعي ما قبل حداثي تقوم اساسا على وحدة الدم والقربى ولها نزعة

---

١ - **نغم محمد صالح, مصدر سبق ذكره, ص ٦٧.**
٢ -**عبد الوهاب حميد, مستقبل العراق " الفرص الضائعة والخيارات المتاحة",(دمشق, دار المدى ,١٩٩٧), ص١٣٩.**

تعصبية تعبر عن الولاء للقبيلة والانتماء لها وليس للدولة والوطن، وان اهميتها ودورها الاجتماعي يكمنان في المحافظة على وحدة القبيلة وقيمها واعرافها وحل المنازعات العشائرية ضمن المجتمع البدوي/ الرعوي وليس الحضري، ولا يمكن ان تكون بديلا عن قيم الحداثة والتحضر, ووحدة الوطن، وهو ما يتناقض تماما مع مفهوم الحزب السياسي.

هـ- **غياب الممارسات الديمقراطية لدى هذه الاحزاب**: ان هناك غياب للديمقراطية والحوار والنقاش وحرية الرأي والرأي الاخر داخل الاحزاب السياسية في العراق باجتماعات مجالس ادارتها وهيئاتها العامة, مما يؤدي الى اتخاذ قرارات فردية وارتجالية غير مدروسة تكون نتائجها سلبية وغير مقبولة. كذلك عدم انتخاب مجالس ادارتها من قبل الهيئات العامة بشكل ديمقراطي, وانما بالتعيين والتزكية, فضلا عن استشراء الفساد الاداري والمالي في الكثير من حلقات ومفاصل هذه الاحزاب. كما ان هذا الغياب يشمل علاقات هذه الاحزاب مع بعضها البعض.

ان هذه المخاوف من الممارسات الديمقراطية, هو ما يشكل أحد العقبات الكبرى امام عملية التحول الديمقراطي. والمقاربة تتوقف هنا بلا شك على موقف هذه الحركات والاحزاب سواء كانت في الحكم, أو خارجه على مستقبل التحول الديمقراطي, ولاشك أن الديمقراطية في الحياة السياسية العراقية تتوقف على مدى ممارسة تلك الاحزاب والحركات للديمقراطية داخلها وفيما بينها. كما تتوقف على قبولها للديمقراطية منهجاً لإدارة الاختلاف والتباين في المصالح بين الأفراد والجماعات, وبين الحكام والمحكومين, والدولة والمجتمع المدني, لذلك فإن تنمية ممارسة الاحزاب والحركات السياسية للديمقراطية, وتشجيع قيام حوار مسؤول بينها, سوف يمهد الطريق الى مصالحة تاريخية على قاعدة الديمقراطية بين التيارات الفكرية والحركات والقوى الحاكمة.

و-**تعاني الاحزاب السياسية العراقية من ازمة ثقة شديدة التعقيد** حتى بالنسبة لتلك الاحزاب التي كانت موجودة قبل ٢٠٠٣, فهذه الاحزاب تتخذ موقفا سلبيا اتجاه الرأي

الاخر, فهي تقيم وزنا كبيرا لإمكانـات تعـارض الآراء وتباينهـا, ولا تـستوعب منطـق الاختلاف مقدمة عليه منطق الخلاف, فكل حزب يشعر بأنه يمتلـك الحقيقـة المطلقـة ولا يقبل النقاش حولها, انما هي في واقعها تقوم على الايمان العقائدي وعلـى المطلقـات, في عالم متغير يقوم على النسبية, ان هذا الامر يتناقض بالتأكيد مـع الديمقراطيـة الـتي تقـوم على اساس القبول بالرأي الاخر, واتباع السبل السلمية في التعامل مع الاخر واحترامه.

ي- **عدم وجود قانون لتنظيم الحياة الحزبية في العراق**: فعلى الـرغم مـن مـرور أكثـر مـن ثمان سنوات على انتخابـات الـدورة الأولى لمجلـس النـواب العراقـي ، ونظـرا للأهميـة الكبيرة لصدور قانون ينظم عمل الأحزاب الـسياسية في العـراق يكـون بـديلا عـن أمـر سلطة الائتلاف المؤقتـة المنحلـة رقـم (٩٧) لـسنة ٢٠٠٤. إلا أن التوافـق الـسياسي بـين القوى الفاعلة في مجلس النواب لم يكن موفقا في إصدار مثل هذا القانون. ان عدم وجـود مثل هذا القانون ونحن نقترب من الانتخابات البرلمانية الثالثة كان بمثابة مؤشر سلبي علـى العملية السياسية في العراق.

٣- المحددات القانونية للتعددية الحزبية في العراق:

تبنى العراق نظام التعددية السياسية، إذ أكد عليها الدستور في عدة مواضع ، في الديباجة، وفي المتن. وقد تضمن الدستور عدة مبادئ لا يستقيم تطبيقها الا في حالة تطبيق التعددية الحزبية ، إذ أكد في المادة (٥) على مبدأ الشعب مصدر السلطات ، وفي المادة (٦) على مبدأ التداول السلمي للسلطة عبر الوسائل الديمقراطية. وذكر المشرع الدستوري مبدأ التعددية السياسية في المادة (٧ –اولا) من الدستور بصورة واضحة في سياق حظره للكيانات السياسات المحظورة . ونظمت المادة (٣٦) كفالة الدولة لحرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل، وحرية الصحافة والطباعة والإعلان والإعلام والنشر، وحرية الاجتماع والتظاهر السلمي . ولاشك ان جميع تلك الحريات لها علاقة وثيقة بتطبيقات التعددية الحزبية. ومن ثم جاءت المادة (٣٧) لتنظم قضية هامة جدا تخص

التعددية السياسية والحزبية، ألا وهي كفالة حرية تأسيس الجمعيات والاحزاب السياسية، او الانضمام اليها, وعدم اجبار أحدٍ على الانضمام الى اي حزبٍ او جمعيةٍ أو جهةٍ سياسية، او اجباره على الاستمرار في العضوية فيها.

ولمزيد من توفير الضمانات الدستورية لتلك الحقوق والحريات ، جاءت المادة (٤٤) لتقرر حظر تحديد جوهرها وتقييد ممارستها الا بقانون او بناء عليه, على ان لا يمس ذلك التحديد والتقييد.

وفيما يخص التنظيم القانوني للتعددية السياسية والحزبية ، فقد جاءت المادة (٣ – ثانيا) من مشروع قانون الأحزاب السياسية المطروح للمناقشة امام مجلس النواب في نيسان ٢٠١٢ المكون من (٦٩) مادة ، إن هذا القانون يهدف إلى : (تحقيق مبدأ التعددية السياسية والحزبية القائمة على الشرعية الدستورية). ومنحت المادة (٢٣) من القانون للحزب الحق في المشاركة في الانتخابات والحياة السياسية وفق القانون, وفي الاجتماع والتظاهر بالطرق السلمية وفق القانون. ومنحه وفق المادة (٢٤) حق إصدار صحيفة سياسية, ومجلة سياسية أو أكثر، وإنشاء موقع الكتروني, وامتلاك واستخدام وسائل الاتصال كافة للتعبير عن أرائه ومبادئه، وفق القانون. كما منحه وفق المادة (٢٥) حق استخدام وسائل الإعلام لبيان وجهة نظره وشرح مبادئه وبرامجه.

٤- مزايا التعددية الحزبية واهم عيوبها : ان التجربة التعددية الحزبية في العراق بعد ٢٠٠٣ , بوصفها نسقا لتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم انما تعكس تطور مجتمعه, وهذا بدور يتطلب نضوج اجتماعي واقتصادي وثقافي بدرجة معينة لغرض تأسيس الديمقراطية مجتمعيا. ولذا فان الافتقار النسبي لهذا النضوج في العراق يشكل عقبة امام التعددية الجديدة. وعليه فإن تجربة التعددية الحزبية, مثلما كان لها الكثير من المزايا, كان لها ايضا عيوب عديدة.

مزايا التعددية الحزبية: لقد جاءت التعددية الحزبية في العراق بإنجازات, اهمها مايلي:

أ- لقد اتاحت التعددية الحزبية حرية الفكر والرأي للفرد العراقي وقدرته على اختيار من يمثله من الاحزاب والكتل والكيانات السياسية, بعد ان سمح لها بالمشاركة في الحياة السياسية, واعلان اهدافها وبرامجها وايديولوجياتها في ظل نظام جديد مشبع بالمبادئ الديمقراطية, قائم على التعددية الحزبية والسياسية, وقد ترجمت ممارسة هذه الحريات عمليا, واعني حرية الاحزاب في الاعلان عن نفسها وممارسة نشاطها, وحرية الشعب بالانتخابات, وبهذا عملت التعددية الحزبية على تعميق الممارسة الديمقراطية.

ب- تعتبر التعددية الحزبية اهم آليات العمل السياسي والتداول السلمي للسلطة, ذلك انه لا يمكن الحديث عن بناء دولة ديمقراطية مالم يكن هناك اعتراف بحق جميع التيارات والأحزاب السياسية في أن تتبادل مواقع الحكم والمعارضة داخل الدولة [1]. والتداول السلمي للسلطة مرهون في الاساس بوجوب الاجراء الدوري لانتخابات حرة ونزيهة, واذا كان لفظ التداول يطلق على عملية الدخول والخروج من السلطة, فإن الانتخابات هي الاداة التي يتم بها هذه العملية.

ج- ان التعددية الحزبية في العراق تمثل مظهرا من مظاهر الحداثة السياسية التي هي اولا وقبل كل شيء وجود مجال اجتماعي وفكري يمارس الناس فيه الحوار والنقد, والاعتراض, والاخذ, والعطاء.

د- ان التعددية الحزبية من شأنها ان تسهم في ممارسة الرقابة, وخصوصا بالنسبة الى احزاب المعارضة, الأمر الذي سوف يسهم في تنظيم مسار التطور وصولا الى بناء عراق ديمقراطي.

١- حسين علوان البيج، التعاقب على السلطة في الوطن العربي، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد , العدد (٤)، ١٩٩٨ ، ص١٧٣.

ه- شهدت فترة ما بعد عام ٢٠٠٣ انفتاحا واسعا للعراق على المحيطين الاقليمي والدولي, بعد ان كانت علاقاته متوترة كنتيجة طبيعية لممارسات النظام السابق, ويمكن ان نسجل هنا دور الاحزاب السياسية العراقية في توسيع رقعة ذلك الانفتاح, ومحاولة جني مكاسب من دول العالم المختلفة لدعم مسيرة العراق الجديدة.

عيوب التعددية الحزبية

اذا كان للتعددية الحزبية في المجتمع العراقي بعض المزايا فقد كان لها ايضا العديد من العيوب, لعل من اهمها:

أ-ان ضعف القواعد الشعبية للأحزاب المتواجدة على الساحة السياسية العراقية, دفعها الى محاولة توظيف الاستقطاب الطائفي وترسيخه في حملاتها الانتخابية, وقد ظهر اثر العامل الطائفي والعرقي واضحا في نتائج الانتخابات على مدار دورتين وما تلاها من عملية سياسية اعتمدت على المحاصصة الطائفية والعرقية.

ب-ان سياسة الاحزاب العراقية الفقيرة التجربة في العمل السياسي سياسة ركيكة ومتعثرة, وسياسة مداهنة ومصانعة, لأنها تتكون في الغالب من تحالف احزاب وجماعات دينية قومية وافراد مستقلين غير منسجمين وغير متقاربين لا في البرامج, ولا في الايديولوجيا, ولا في المصالح, وتلك السياسات كانت عرضت للاعتراض العام من قبل المجتمع.

ج-لقد غيبت الاحزاب الوعي العراقي بفعل ما تعرض له المجتمع العراقي من شرذمة وانقسام في الداخل, نتج عنها النظر الى المجتمع العراقي كأقوام, او قوميات, او وديانات, أو طوائف, أو مذاهب.

د- غياب مفهوم المواطنة نتيجة قيام الاحزاب السياسية على اسس تقسيمية للمجتمع العراقي, وليس على اساس الاندماج القومي والوحدة الوطنية. ان هذا التغييب يؤثر

بشكل كبير على الديمقراطية حيث يؤدي الى تحولها الى عملية صراع غير قابل للتوفيق بين الجماعات المختلفة, مما يهدد بإشعال النعرات المحلية والطائفية.

ه- ان العلاقة بين السلطة والمعارضة في العراق علاقة تضاد وتصارع وغياب التنافس السلمي, والحوار المبني على قاعدة حق جميع الاحزاب والقوى السياسية في الوصول الى السلطة عن طريق الانتخابات القائمة على اساس النزاهة والشفافية, وهو بالعكس ما تتطلبه التعددية الحزبية الحقة.

و-لقد ادى كل ما تقدم ان تكون التعددية الحزبية في العراق مصدرا للاحتقان الطائفي والقومي, بل وحتى الحكومي حكومي, عبر تبادل الاتهامات بين هذه القائمة وتلك وبين هذا الحزب وذاك, ومحاولة التسقيط السياسي المتبادل بين شركاء العملية السياسية, وهذا ما ينذر- امام حالة التخندق الطائفي والقومي- بخطر جر البلاد الى صراعات لا تحمد عقباها.

الفصل الثاني

المشاركة السياسية

تعد المشاركة السياسية من سمات المجتمعات والأنظمة السياسية الحديثة والمتطورة, وهي مبدأ ديمقراطي من أهم مبادئ الدولة الوطنية الحديثة؛ مبدأ يمكننا أن نميز في ضوئه الأنظمة الوطنية الديمقراطية التي تقوم على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات ، من الأنظمة الاستبدادية الشمولية أو التسلطية التي تقوم على الاحتكار.

كما وتعد المشاركة السياسية احد الابعاد المهمة لتحديد السلوك السياسي للأفراد, وهي احد المحاور الاساسية في مجال اهتمام علم السياسة, والعلوم الاجتماعية, وعلم النفس السياسي. وتتفق الدراسات والآراء على تأكيد الدور الايجابي للفرد في الحياة السياسية من خلال حق الترشيح, او التصويت في الانتخابات, او الاهتمام بالقضايا والامور السياسية, ومناقشتها مع الاخرين, او العضوية في المنظمات والجمعيات والمنتديات...الخ, فهي محاولة للتأثير على متخذي القرار.

هذا الفصل سوف يخصص للبحث في مسألة المشاركة السياسية في المجتمع العراقي, مبتدئين ذلك في تحديد ماهية المشاركة السياسية. ثم ننتقل بعض ذلك لبيان طبيعة المشاركة السياسية في العراق خلال مسيرته الديمقراطية منذ ٢٠٠٣ ولغاية الان, مركزين بشكل خاص على نموذجين للمشاركة السياسية الاولى عن المرأة, والثانية عن الشباب.

اولا- ماهية المشاركة السياسية:

١- مفهوم المشاركة السياسية:

إن مفهوم المشاركة السياسية مفهوم حديث، وافد على الثقافة العربية، وعلى الفكر السياسي خاصة فهو نتاج الثقافة الغربية, ومع ذلك فقد وجد له صدى وقبول من قبل الثقافة السياسية العربية. وبشكل عام المشاركة السياسية هي نشاط سياسي يرمز إلى

مساهمة المواطنين ودورهم في إطار النظام السياسي. وقد استهل ارسطو كتابه السياسة بالقول: " لما كانت الدولة, كل دولة نوعا من المشاركة, وكانت كل مشاركة تتم للوصول الى نفع وخير- اذ المفروض ان الخير هو نهاية كل عمل-فان من الواضح انه بالنظر لكون الخير هدف جميع المشاركات, فإن الخير الاسمى في ارفع رتبه, هو هدف تلك المشاركة السامية التي تضم كل ما عداها, او بكلمة اصح, الدولة او المشاركة السياسية "[1].

وتبعاً لتعريف **صموئيل هنتنغتون** وجون نيلسون، فإن المشاركة السياسية: تعني ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون من اجل التأثير على عملية صنع القرار الحكومي، معنى ذلك ان المشاركة تستهدف تغيير مخرجات النظم السياسية بالصورة التي تلائم مطالب الافراد الذين يقدمون على المشاركة السياسية[2].

ويرى **المنجي الزيدي** في المشاركة السياسية بأنها العملية التي يلعب من خلالها الفرد دوراً في الحياة السياسية او المجتمعية, وتكون لديه فرصة لان يساهم في صنع الاهداف العامة في المجتمع, وتحديد افضل الوسائل لإنجازها, وقد تتم من خلال الانشطة المباشرة وغير المباشرة [3].

اما **السيد ياسين** فإنه يرى بالمشاركة السياسية بأنها" تلك الأنشطة الاختيارية أو التطوعية التي يسهم أفراد المجتمع عن طريقها في اختيار حكامهم، وفي وضع السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، والأشكال التقليدية لهذه الأنشطة تشمل: التصويت، والمناقشات، وتجميع الأنصار، وحضور الاجتماعات العامة، ودفع الاشتراكات المالية

١ - ارسطو, السياسيات, ترجمة : الاب أوغسطس بربارة البوليسي, (بيروت, اللجنة الدولية لترجمة الروائع الانسانية , ٢٠٠٧), ص٦.
٢ - نقلا عن : مولود زايد الطبيب, علم الاجتماع السياسي,(الزاويا , منشورات جامعة السابع من ابريل, ٢٠٠٧) , ص ٨٧.
٣ - المنجي الزيدي, الشباب والتنشئة على قيم المواطنة, ورقة مقدمة الى مؤتمر قضايا الشباب في العالم الاسلامي: رهانات الحاضر وتحديات المستقبل, منظمة المؤتمر الاسلامي, تونس, ٢٤-٢٦ نوفمبر ٢٠٠٨.

والاتصال بالنواب، أما أكثر أشكال المشاركة فتشمل: الانضمام للأحزاب، والمساهمة في الدعاية الانتخابية ،والسعي للاطلاع بالمهام الحزبية والعامة" [1].

ويؤكد الباحث **عبد المنعم المشاط** أن المشاركة السياسية شكل من أشكال الممارسة السياسية، تتعلق ببنية النظام السياسي وآليات عملياته المختلفة، حيث يكمن موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات، سواء أكانت لتقديم المساندة للسلطة القائمة أم المعارضة، ولكنها تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي، بالصورة التي تلائم مطالب الأفراد والجماعات الذين يقدمون عليها[2]. لكنه يشير في الوقت نفسه إلى أن المشاركة السياسية لا تقف في كثير من الأحيان عند حد مدخلات النظام السياسي، وإنما تتعدى ذلك إلى مرحلة تحويل المطالب، وخاصة إذا وجد أفراد أو جماعات قريبة من تكوين المؤسسات ومن نطاق عملها[3].

ويرى جلال عبد اللـه معوض أن المشاركة السياسية تعني في أوسع معانيها حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية، لكنها في أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في أن يراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب الحاكم[4].

ويفرق معوض بين المشاركة بهذا المعنى, والاهتمام من ناحية, والتفاعل أو التجاوب من ناحية ثانية. فالاهتمام يعني عدم السلبية، حيث يشعر المواطن العادي أن الدولة والشؤون العامة والقرارات السياسية ترتبط بحياته ووجوده الذاتي تأثيراً وتأثراً. وسواء أدى ذلك إلى استخدام حق معين في عملية اتخاذ القرار السياسي أم لا، فإن الاهتمام يظل مفهوماً مستقلاً عن المشاركة. أما التفاعل فإنه يعني التجاوب، حيث ينسى

١- السيد ياسين (محررا) ,الثورة والتغير الاجتماعي،(القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية , ١٩٧٧), ص ٢٥.

٢- عبد المنعم المشاط ، التنمية السياسية في العالم الثالث: نظريات وقضايا (العين: مؤسسة العين للنشر والتوزيع، ١٩٨٨)، ص ٣٠٦

٣- المصدر نفسه.

٤ - جلال عبد اللـه معوض، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، المستقبل العربي, بيروت، السنة (٦) ، العدد (٥٥) , أيلول/ سبتمبر١٩٨٣، ص١٠٨.

المواطن ذاته في نطاق الوجود السياسي. هذا التفاعل يشكل حلقة تتوسط الاهتمام والمشاركة, فالاهتمام قد يؤدي إلى التفاعل، وكذلك المشاركة تفرضه[1].

يمكن من خلال التعاريف السابقة القول: ان المشاركة السياسية هي العملية التي يؤدي الفرد من خلالها دوراً في الحياة السياسية للمجتمع سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة، وهي عملية تطوعية واختيارية, أي بعيدة عن أي شكل من اشكال الاكراه، وعن طريقها يحصل الفرد على بطاقة انتخابه للترشيح، أو الإدلاء بصوته لاختيار حكامه, وممثليه في المؤسسات التشريعية والنقابية والأهلية، والاشتراك والمساهمة في المناقشة لكافة الموضوعات المطروحة، وفي الأنشطة المختلفة للدولة، وذلك عن طريق انتمائه لحزب, أو هيئة حكومية, أو أهلية, أو نقابية. ولا تتحقق المشاركة السياسية الحقيقية الا في ظل جو من الديمقراطية. والفرد الذي يسعى الى المشاركة السياسية يسعى الى اثبات وجوده وتأكيد ذاته كانسان حر الارادة, قادر على اتخاذ موقف في موضوع سياسي له اهميته.

٢- خصائص المشاركة السياسية

تتسم المشاركة السياسية بالخصائص التالية [2].

أ-الفعل Action : وهي الحركة النشطة للجماهير في اتجاه تحقيق هدف, او مجموعة اهداف معينة.

ب-التطوعVoluntary : بأن تقدم جهود المواطنين طواعية وباختيارهم تحت شعورهم القوي بالمسؤولية الاجتماعية تجاه القضايا والاهداف العامة لمجتمعهم, وليس تحت تأثير اي ضغط اجباري, مادي او معنوي.

---

١ - جلال عبد اللـه معوض , مصدر سبق ذكره, ص ١٠٨.

٢ - سعد ابراهيم جمعه, الشباب والمشاركة السياسية, (القاهرة, دار الثقافة, ١٩٨٤), ص ٣٨-٣٩.

جـ-الاختيارChoice : بإعطاء الحق للمشاركين بتقديم المساندة والتعضيد للعمل السياسي والقادة السياسيين, والاحجام عن هذه المساندة وذلك التعضيد, في حالة تعارض العمل السياسي والجهود الحكومية مع مصالحهم الحقيقية واهدافهم المشروعة.

د- هذه المشاركة غير محددة بمكان معين, ولا تقيد بحدود جغرافية معينة فقد تكون على نطاق محلي, او اقليمي, او قومي.

ه-المشاركة حق وواجب في ان واحد, فهي حق لكل فرد من افراد المجتمع, وواجب والتزام عليه في نفس الوقت, فمن حق كل مواطن ان يشارك في مناقشة القضايا التي تهمه, وان ينتخب من يمثله في البرلمان وان يرشح نفسه, اذا ارتأى في نفسه القدرة على قيادة الجماهير, والتعبير عن طموحاتهم في المجالس النيابية, فالمشاركة هي الوضع السليم للديمقراطية, فلا ديمقراطية بغير مشاركة, كما ان المشاركة واجب على كل مواطن فهو مطالب بأن يؤدي ما عليه من التزامات ومسئوليات اجتماعية تجاه قضايا مجتمعه لأحداث التغيير الازم نحو التوجه التنموي في المجتمع.

٣- مستويات المشاركة السياسية :

بصورة عامة تختلف المشاركة السياسية ما بين المجتمعات وداخل المجتمع الواحد من زمن الى اخر ومن نظام حكم الى اخر, فالمشاركة السياسية قد تصل الى مرحلة تولي المناصب السياسية العليا, وقد تقتصر على الادلاء بالصوت الانتخابي , وعلى العموم يمكن ان نجد اربعة مستويات للمشاركة السياسية, وهي[1]:

أ-المستوى الأعلى : وهم ممارسو النشاط السياسي Practitioners of political activity: ويشمل هذا المستوى كما يرى **كارل دوتش** ممن تتوافر فيهم ثلاث شروط من اصل ستة وهي : عضوية منظمة سياسية، والتبرع لمنظمة أو مرشح، وحضور الاجتماعات السياسية بشكل متكرر، والمشاركة في الحملات الانتخابية، وتوجيه رسائل

١- السيد عليوة، منى محمود, موسوعة الشباب السياسية,(القاهرة, مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ,٢٠٠٠), ص ص ١٧-١٨.

بشأن قضايا سياسية للمجلس النيابي، ولذوي المناصب السياسية أو للصحافة، والحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.

ب - المستوى الثاني : المهتمون بالنشاط السياسي Politically Relevant People : ويشمل هذا المستوى الذين يصوتون في الانتخابات, ويتابعون بشكل عام ما يحدث على الساحة السياسية.

جـ- المستوى الثالث : الهامشيون في العمل السياسي Spurs to Political Action: ويشمل من لا يهتمون بالأمور السياسية, ولا يميلون للاهتمام بالعمل السياسي, ولا يخصصون أي وقت أو موارد له، وإن كان بعضهم يضطر للمشاركة بدرجة أو بأخرى في أوقات الأزمات, أو عندما يشعرون بأن مصالحهم المباشرة مهددة, أو بأن ظروف حياتهم معرضة للتدهور.

د - المستوى الرابع : المتطرفون سياسياً Excessive Participation : وهم أولئك الذين يعملون خارج الأطر الشرعية القائمة، ويلجئون إلى أساليب العنف.

والفرد الذى يشعر بعداء تجاه المجتمع بصفة عامة, أو تجاه النظام السياسة بصفة خاصة, إما أن ينسحب من كل أشكال المشاركة وينضم إلى صفوف اللامباليين، وإما أن يتجه إلى استخدام صور من المشاركة تتسم بالحدة والعنف, وهذا أمر مرفوض في إطار الديموقراطية, واحترام الرأي والرأي الآخر.

٤- أهمية المشاركة السياسية :

المشاركة السياسية هي الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية، بل إنّ نمو الديمقراطية وتطورها إنما يتوقف على إتاحة فرص المشاركة السياسية أمام فئات الشعب وطبقاته، وجعلها حقوقاً يتمتع بها كل إنسان في المجتمع، كما أن المشاركة السياسية الهادفة الجادة هي التي تخلق معارضة قوية، وبالتالي تساعد على تدعيم الممارسة الديمقراطية وترسيخها وتحويلها إلى ممارسة يومية. ومن خلال المشاركة يمكن أن يقوم الفرد بدور في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمجتمعه، بقصد تحقيق أهداف التنمية الشاملة، على أن تتاح الفرصة لكل مواطن كي يسهم في وضع هذه الأهداف وتحديدها، والتعرف إلى

أفضل الأساليب والوسائل لتحقيقها، وعلى أن يكون اشتراك المواطنين في تلك الجهود بناءً على رغبة منهم في القيام بهذا الدور دون ضغط أو إجبار من جانب السلطات، وفي هذه الحالة يمكن القول: بأن هذه المشاركة تترجم شعور المواطنين بالمسئولية الاجتماعية تجاه مجتمعهم، والمشكلات المشتركة التي تواجههم, والرغبة في تحويل الأهداف التي يريدون بلوغها إلى واقع ملموس[1].

كما ان الإنسان المشارك في النشاطات وخاصة ذات الصبغة العامة, إنسان إيجابي بالطبع, ويتسم بوعي وبصيرة وزخم فكري. والمشاركة تنمي الإحساس باحترام النفس, وتنهض بالوعي السياسي. وبالنسبة للقائمين على الحكم فإنها تنبههم إلى ما عليهم من واجبات قبل الوطن والمواطنين, وتدفع بالحكام للنظر لمطالب شعوبهم, والعمل على إقرار العدل والسلام الاجتماعي والتوافق الطبقي والعرقي, إضافة إلى اقرار عدالة توزيع الدخل القومي, ذلك شريطة أن تكون هذه المشاركة قائمة على أساس حق الإنسان الطبيعي في الاختيار وإبداء الرأي دون تدخل من السلطة لإقرار سياسة ما تتعارض مع مصلحة الجماهير. بمعنى أن تكون المشاركة بهدف صنع, ووضع نظام سياسي من قبل الجماهير صاحبة المصلحة, وليس تعبيراً عن إرادة اقلية ذات وضع خاص. ومع استحالة توحيد المصالح بين أفراد الشعب في أي مجتمع, بمعنى أن تكون هناك اختلافات ولو ضئيلة في القيم والمصالح من طبقة لأخرى, أو من عرق لآخر, ومن ثم التناقض المصلحي ، وبالتالي فإن الامتثال إلى رأي الأغلبية يكون هـــــو الحل الوحيد الممكن لقبول قرار سياسي, أو إقرار واقع جديد[2].

كما تتمثل أهمية المشاركة السياسية وضرورتها باحتواء التشنجات التي تتولد من عملية التعبئة والتحولات الاجتماعية المرافقة لإجراءات التحديث السياسي والتنمية السياسية والاقتصادية. وهو ما يجعل منها عملية شاملة، بمعنى أنها عملية متعددة

١- عبد الهادي الجوهري, المشاركة الشعبية- دراسة في علم الاجتماعي السياسي،(القاهرة، مكتبة النهضة المصري , ١٩٨٤), ص ص ٧-٩.

٢ - حسين علوان حسين, اشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي, مجلة لعلوم السياسية, جامعة بغداد, السنة (١٩), العدد (٣٦), كانون الثاني-حزيران ٢٠٠٨, ص٧٤-٧٦.

الأبعاد, فلا تنحصر أبعادها في حجم الضغط السياسي عن رغبة القوى الاجتماعية المتعددة الساعية إليها, وإنما في مدى استجابة النخب السياسية الحاكمة لمشاركة هذه القوى ونطاق مشاركتها، ومن ثم في القدرات المؤسسية للنظم اللازمة لاستيعاب هذه القوى وحفظ الاستقرار السياسي وإدامته أيضاً[١].

ويرى Elcok أن أهمية المشاركة السياسية تعود إلى أنها من أهم خصائص المواطن الصالح في مجتمع ديمقراطي، وهذه الخصائص تتضمن ما يلي[٢].

- يجب أن يعرف كمية معينة من المعلومات حول السياسة، وأن يدرك أن هذه المعرفة لها أهميتها بالنسبة له.

- يجب أن يعتقد أن له بعض التأثير على مسار الأحداث السياسية.

- يجب أن يعتقد أنه سوف يحصل على معاملة عادلة معقولة في كل من صنع السياسات والاتصالات الفردية مع ممثلي الحكومة.

-يجب أن يكون له رأي خاص تجاه المؤسسات السياسية وممثليها .

كما أن المشاركة تعود المواطنين الحرص على المال العام، وهى مشكلة تعانى منها غالبية الدول النامية، حيث يتعرض هذا المال إلى الاهدار وسوء الاستعمال من جانب المواطنين. ويرجع ذلك إلى تصور ادراكهم بأن المال العام هو في حقيقته نابع من أموالهم الخاصة، وأن سوء استعمال المرافق العامة, أو عدم الاهتمام بصيانتها يؤدى بالضرورة إلى تقصير فترات أعمارها الافتراضية، وبالتالي يكون عليهم تحمل الأعباء المالية اللازمة لصيانة هذه المرافق وتجديدها وعادة بناءها. فإذا ما شارك هؤلاء المواطنون في إنشاء هذه المرافق تصبح قيمتها في نظرهم مساوية لأموالهم الخاصة تماماً فيحرصون على حسن استخدامها.

١ - سعد ابراهيم جمعه, مصدر سبق ذكره, ص٣٩.

٢- lcok, H : Political Behavior, Methuen & colted,١٩٧٦,pp٦٩-٧٠.

بالإضافة إلى ما تقدم, فأن مشاركة المواطنين في المساهمة في تحمل مسئولية صنع القرار يسهل كثيراً في عملية تنفيذ الخطط والبرامج، ذلك لأن تقبل المواطنين لأى مشروعات قائمة أو جديدة، وكذلك العمل على اتمام نجاح هذه المشروعات لا يتم إلا إذا شارك المواطنون في التخطيط لهذه المشروعات بناء على معرفتهم التامة وإدراكهم لفوائد هذه المشروعات وأهميتها.

وأيضاً من خلال المشاركة الجماهيرية يمكن تحقيق كل أهداف المجتمع بشكل يضمن تحقيق الحد الأقصى من الفوائد وبأسلوب يتلاءم مع احتياجات ورغبات وقدرات الجماهير. كما تسهم المشاركة وتزيد من ارتباط الجماهير بالنظام وأهدافه، وترفع من شأن الولاء والتأثير والمسئولية، وتحسن من الفاعلية، وترفع من مستوى الأداء وتحقق التكيف الاجتماعي، وتقضى على صور استغلال السلطة, والاغتراب, وتحقق قيمة المساواة والحرية.

فأهمية المشاركة تأتي من أنها عملية لنقل وإبلاغ حاجات المواطنين إلى الحكومة. ولكنها أيضاً تهدف إلى التأثير على سلوك الحكام وذلك بتوصيل معلومات عن الأولويات التي تفضلها الجماهير، وأيضاً من خلال الضغط على هؤلاء الحكام ليعملوا وفق هذه الأولويات. وبذلك تتسع فرص المشاركة, فتقل عمليات استغلال السلطة والشعور بالاغتراب لدى الجماهير, وتتحقق قيم المساواة والحرية, مما يؤدى إلى الاستقرار العام في المجتمع، الأمر الذى يساعد على تحقيق الشروط الاجتماعية والثقافية والسياسية لنجاح خطط التنمية المختلفة [1].

٥- أشكال و صور المشاركة السياسية

إن المشاركة السياسية ترتبط بالحرية الشخصية للمواطن، وسيادة قيم المساواة، وبإقرار الحاكمين بحق المحكومين بأن لهم حقوق دستورية وقانونية, تمنحه الحق بالمشاركة

١- السيد عليوة ، منى محمود, مصدر سبق ذكره, ص ١٥.

في اتخاذ القرار، وأن من واجب الحاكمين إتاحة الفرص أمام المواطنين لممارسة حقهم في المشاركة السياسية، دون ضغط أو إرهاب. ولممارسة هذا الحق فإن هناك عدة أشكال أقدمها وأكثرها شيوعا، الانتخاب، هذه الصور من المشاركة السياسية تعرفها الأنظمة الديمقراطية, وغير الديمقراطية، و إن اختلفت دلالتها, ودرجة تأثيرها، فهي في الأولى آلية للمفاضلة بين المرشحين بدرجة كبيرة من الحرية، وفي الثانية أداة للدعاية وكسب الشرعية، أكثر منها أداة للاختبار الواعي للتأثير في شؤون الحكم و السياسة.

في دراسة **لكارل دوتش،** فإنه صنف عملية الإدلاء بالصوت الانتخابي، ضمن المستوى الثاني للمشاركة السياسية الذي يشمل المهتمون بالنشاط السياسي، ويتابعون بشكل عام ما يحدث في الساحة السياسية [1].

عموما، فإن الانتخابات هي أهم مظاهر المشاركة السياسية في النظم الديمقراطية، فحتى يشارك الشعب في السلطة عليه أن يختار ممثليه, وهذا يتم عن طريق الانتخابات، التي تختلف نظمها وأنواعها من مجتمع لآخر، ولكنها تتفق جميعا, علما أن الصوت الذي يدلي به المواطن في الانتخابات هو النصيب الفردي للمواطن في المشاركة السياسية، وان مجموع الأصوات والتي تشكل الأغلبية هي تعبير عن إرادة الأمة.

إن التصويت أو الانتخاب ليست هي الصورة, أو الشكل الوحيد للمشاركة السياسية، بل إن المشاركة السياسية تتخذ عدة أشكال, وصور أخرى قانونية مثل عضوية الأحزاب السياسية والنقابات المهنية, والعمالية, والجمعيات الفكرية، وجماعات الضغط والمصالح بصفة عامة، والاشتراك في التظاهرات, والعرائض. بالإضافة إلى صور غير قانونية مثل استخدام المال في العمل السياسي عندما يتجاوز حدودا معينة تفوق ما يسمح به القانون كالاشتراكات في الأحزاب السياسية, أو كتبرعات صغيرة معلنة. كذلك فإن

١ - نقلا عن: بير تراند بادي: التنمية السياسية, ترجمة: محمد نوري المهداوي, (، طرابلس, تالة للطباعة والنشر، ٢٠٠١)، ص ص ٢٣- ٤٤.

دراسة المشاركة السياسية لا تقتصر على السلوك السياسي الفردي، وإنما تمتد إلى العمل الجماعي [1].

وإذا كان السلوك الفردي متنوع الأشكال يتراوح بين التصويت إلى الاتصال الشخصي بصانعي السياسة، أو القرار فإن السلوك الجماعي هو متنوع الأشكال بحسب من يقوم به، فقد يشمل الاحتجاجات الجماعية من مسيرات, ومظاهرات, واضطرابات, وهذه قد يسمح بها القانون في بعض الدول, وقد لا يسمح بها في دول أخرى [2].

على العموم يمكن تلخيص اهم صور واشكال المشاركة السياسية, بمايلي:

أ- التصويت في الانتخابات والذي يجب ان يكون مسبوقا بالتسجيل في اللوائح الانتخابية.

ب-المشاركة في الحملات الانتخابية سواء بالدعاية, او بالمال .

ت -الاهتمام بمتابعة الامور السياسية.

ث _المناقشات السياسية, وابداء الرأي فيها سواء بالمعارضة او بالموافقة.

ج-الانخراط في عضوية الاحزاب ومؤسسات المجتمع المدني.

ح- الترشيح للمناصب العامة وتقلد المناصب السياسية..

خ-الانضمام الى جماعات المصلحة او منظمات المجتمع المدني .

د-المشاركة في الاجتماعات السياسية العامة.

ذ-عضوية منظمات سياسية او شبه سياسية.

ر-التظاهر والاضراب السلمي.

ز-الالتحاق بالتجمعات السياسية والمهنية والخدمية.

---

١ - حسين علوان حسين, مصدر سبق ذكره, ص ٧٦.

٢ - كمال السيد، حقيقة التعددية الحزبية،(القاهرة, عالم الكتب، ٢٠٠٢), ص ١٢-١٣.

٦- مراحل المشاركة السياسية:

هناك ثلاثة مراحل للمشاركة السياسية, وهي[١]:

أ- **الاهتمام السياسي:** ويندرج هذا الاهتمام من مجرد الاهتمام, او متابعة الاهتمام بالقضايا العامة, وعلى فترات مختلفة قد تطول او تقصر, بالإضافة الى متابعة الاحداث السياسية مع افراد عائلاتهم, او بين زملائهم في العمل, وتزداد وقت الازمات او اثناء الحملات الانتخابية.

ب-**المعرفة السياسية:** والمقصود بها المعرفة بالشخصيات ذات الدور السياسي في المجتمع على المستوى المحلي او القومي, مثل اعضاء المجالس المحلية, واعضاء مجلس الشعب والشورى, والوزراء, وغيرهم من الشخصيات السياسية المهمة.

ج- **التصويت السياسي:** وتتمثل بالاتصال بالأجهزة الرسمية وتقديم الشكاوي والألتماسات, والاشتراك في الاحزاب والجمعيات التطوعية, والمظاهرات, والتجمعات...الخ.

على ما تقدم هناك نمطان للمشاركة السياسية تتضمنها مجموعتان, وهي[٢]:

المجموعة الاولى: وهي عبارة عن انشطة تقليدية او عادية, ابرز ملامحها التصويت في الانتخابات, والاشتراك في الندوات والمؤتمرات, والانضمام للأحزاب السياسية والدخول ضمن جماعات المصالح, والتقديم في الترشيح للمناصب العامة, وتقلد المناصب السياسية.

---

١ - السيد عليوة ، منى محمود, مصدر سبق ذكره, ص١٦.

٢ - احمد سعيد تاج الدين, ترجمة: نشوى عبد الحميد, الشباب والمشاركة السياسية, (القاهرة, الدار المصرية اللبنانية, ٢٠٠٧), ص١٧.

المجموعة الثانية انشطة غير تقليدية وهي التي يلجأ اليها الافراد للتعبير عن مطالبهم, او للاحتجاج على سياسة الحكومة, عندما تسد امامهم الطرق وتتفرق بهم السبل, ويرون ان دور الدولة لهم سلبي غير ذي جدوى . ومن امثلة ذلك المظاهرات وتخريب الممتلكات والتطرف والاغتيال والحروب الاهلية والانقلابات. والانشطة غير التقليدية تظهر في الدول المتخلفة التي تعاني من قنوات التعبير الشرعي, مثل عدم وجود الاحزاب السياسية, او ضعف دور نقابات العمالية, وملاحقة الدولة للمعارضين السياسيين ...الخ.

٧- وسائل المشاركة السياسية:

١-الانتخاب:

عرفت البشرية عبر تاريخها الطويل أساليب عديدة يصل عن طريقها الحكام إلى السلطة السياسية من أهمها وأحدثها الانتخاب. التي هي الوسيلة التي بموجبها يختار المواطنون الأشخاص الذين يسندون إليهم مهام ممارسة السيادة, أو الحكم نيابتا عنهم سواء على المستوى السياسي (الانتخابات البلدية، الولائية...), أو على مستوى المرافق المختلفة (اجتماعية، ثقافية، اقتصادية). .

والانتخاب عموما ليس مؤسسة قانونية حديثة, فقد عرف قديما عند اليونان وعند الرومان قبل ميلاد المسيح بعدة قرون, كما استعمل في القرون الوسطى من طرف الكنيسة وخاصة من اجل اختيار الإمبراطور الجرماني.

أما عن أنواع الانتخاب فإنه ينقسم إلى الانتخاب المقيد والانتخاب العام, وكذا الانتخاب المباشر وغير المباشر, وأخيرا الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة[1].

---

١ - سعاد الشرقاوي, النظم السياسية في العالم المعصر,(القاهرة, مركز الدراسات الدولية, ٢٠٠٧), ص ص ١٥١-١٥٨.

أ- الانتخاب المقيد و الانتخاب العام:

-الانتخاب المقيد: هو طريقة تحصر حق الانتخاب في أصحاب الثروة, أو أولئك الذين يتمتعون بمستوى ثقافي معين, أي تقرير حق الانتخاب بدون تقييده بشرط نصاب مالي أو شرط الكفاءة [1].

-الانتخاب العام : هو انتخاب عام سري ومتساو، و هو حق من الحقوق التي تمارس من قبل كل المواطنين، وهو عكس الانتخاب المقيد, لأنه أكثر ديمقراطية وشروطه خارجة عن النصاب المالي, والكفاءة العلمية.

ب-الانتخاب المباشر و الانتخاب غير المباشر:

-الانتخاب المباشر: يقتصر على انتخاب الممثلين بصفة مباشرة, أي اختيار نوابهم او رئيس الجمهورية مباشرة ودون وساطة.

- الانتخاب غير المباشر: يتم عبر مرحلتين, الأولى: تقتصر على انتخاب الناخبين, المرحلة الثانية: هؤلاء الناخبون يتولون بدورهم انتخاب مندوبين عنهم ثم يقومون هؤلاء المندوبين باختيار النواب في البرلمان.

جـ-الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة :

-الانتخاب الفردي : يعتمد على تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية كثيرة العدد و لكن حجم كل واحدة صغير و محدود، بحيث يتولى ناخبو كل دائرة انتخاب نائب واحد فقط ليمثل الدائرة، والانتخاب هذا فردي لأن كل ناخب ينتخب فردا واحدا عن الدائرة و هذا في جميع الدوائر.

-الانتخابات بالقائمة : تعتمد على تقسيم الدولة إلى دوائر عددها أقل و حجمها أكثر بحيث يقوم الناخب في كل دائرة بانتخاب عدد معين من النواب ٤ أو ٥ أو أكثر،

---

١ - مولود ديدان، القانون الدستوري و النظم السياسية،(الجزائر, دار بلقيس، ٢٠٠٥)، ص ١٠٠.

فالانتخاب يعتبر إذن بالقائمة لأن الناخب في الدائرة لا ينتخب نائبا واحدا بل قائمة من النواب.

اما عن شروط المشاركة في الانتخاب : يمكن المشاركة في الانتخابات لكل مواطن تتوفر فيه صفة و شروط الناخب, ومن بين هذه الشروط, وأهمها[1].

- **شرط الجنسية:** هي رابطة الانتماء للدولة باعتبار الفرد مواطنا جزءا من شعبها، و من الطبيعي أن تشترط الدول أن يكون الفرد مواطنا متمتعا بالحقوق السياسية (الانتخاب ، الترشح), فالأجانب ليس لهم الحق في الانتخاب لأنهم ليسوا من شعب الدول، بل عادة تتحفظ الدولة بالنسبة لمن اكتسبوا جنسية الدولة حديثا، فتشترط الدولة كي يتمتعون بحق الانتخاب قضاء فترة معينة بعد تجنسهم تكون عادة (٥) سنوات حتى تتحقق الدولة من ولائهم واستقرارهم في جنسيتهم, في حين اشترطت دول اخرى مرور عشرة سنوات على الذي اكتسب الجنسية ليكون له الحق في الترشح لمجلس النواب.

- **شرط السن:** تحدد التشريعات في كل بلد سن الرشد السياسي, وهو العمر الذي يبلغه الفرد فيصبح قادرا على مباشرة حقه في الانتخاب اذا استوفى الشروط الاخرى. اذ ليس من المنطقي أن يتقرر حق الانتخاب للأطفال حديثي العمر بالرغم من أنهم مواطنين، فالانتخاب يتطلب حدا أدنى من العمر، حتى يستطيع المواطن الإدراك عقليا, ويمكنه بالفعل مباشرة حق الانتخاب، من المعلوم أن سن الرشد يكسب الإنسان الأهلية القانونية و حرية التصرف, وسلطة القرار, وملكة التمييز .

وقد تختلف القوانين في تحديد سن الرشد السياسي, الا ان اغلبها حددها ما بين ١٨–٢٥ سنة, انسجاما مع الظروف السياسية والاقتصادية والثقافية التي تمر بها كل دولة, ولكن بصفة عامة نجد ان النظم المحافظة تؤخر السن الرشد السياسي والانظمة التقدمية تقدمه.

---

١ - نعمان احمد الخطيب, مصدر سبق ذكره, ص ص ٢٨٥-٢٩٧.

- **شرط الأهلية العقلية:** ليس من الممكن إعطاء حق الانتخاب لشخص فقد قواه العقلية، لأنه فاقد الادراك والتمييز السليم, فإذا شاء قدر الفرد أن يولد مجنونا فلا يتقرر له حق الانتخاب أصلا، أما إذا طرأ عليه الجنون فيما بعد يتوقف حقه في الانتخاب، ولكن إذا شفي من جنونه فيعود إليه حق الانتخاب وحتى لا يحرم حق الفرد من الانتخاب, ومن ممارسة حقوقه السياسية لا بد من أن يتقرر الجنون بحكم قضائي.

- **شرط الأهلية الأدبية:** يفترض في الناخب ان يكون على درجة من النزاهة والشرف والاستقامة, لذا فقد ذهبت كافة التشريعات الى حرمان الأفراد الذين ارتكبوا الجرائم الماسة بالشرف, أو الاعتبار, أو الكرامة الأدبية, من حقوقهم السياسية, ومنها حق الانتخاب، وتفرق القوانين الانتخابية عادة بين الجرائم الكبرى وهي الجنايات, وبين الجرائم المتوسطة, وهي الجنح ذات العقوبات الأقل من الجنايات.

٢- الاستفتاء :

الاستفتاء هو نمط ديمقراطي لاتخاذ القرار, ومظهر من مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة أي التي تمارس عبر وسائل معينة يستعملها المواطنون والمواطنات للموافقة أو لرفض بعض المشاريع الدستورية أو القانونية و قد يكون الاستفتاء اختياريا أو إجباريا حسبما تقتضيه أحكام الدساتير المعمول به، و حسب طبيعة المجال. وللاستفتاء ثلاث مظاهر[1]:

-الاستفتاء الدستوري والتأسيسي: يطبق هذا النوع من الاستفتاء بشأن وضع الدستور ذاته أو تعديله, هذا ما هو معمول به في مصر وتونس, حيث يمكن وضع أو تعديل الدستور عن طريق الاستفتاء.

-الاستفتاء التشريعي: يستفتي المواطنون على مشروع قانون يتعلق بمسائل عامة يمكن أن تكون ذات صيغة سياسية.

١ - ثروت مكي، الإعلام والسياسة... وسائل الاتصال والمشاركة السياسية، (القاهرة, عالم الكتب، ٢٠٠٥), ص ٤٣.

-الاستفتاء السياسي : يمكن استفتاء المواطنين حول مواضيع ذات صيغة سياسية (مثل وضع خطة أو برنامج عمل الدولة, أو الموافقة على قرار سياسي بالغ الأهمية, والموافقة على ترشح رئيس الجمهورية.

٣- المعارضة السياسية:

المعارضة لها معنيين، في معناها العضوي هي الهيئات التي تراقب الحكومة وتنتقدها, وتستعد للحلول محلها، أما في معناها المادي النشاط المتمثل في رقابة الحكومة, وانتقادها للحلول محلها فيقال لكل مواطن حق المعارضة السياسية الحكم. يمارس المواطن هذه المعارضة بوسائل متعددة، أهمها الأحزاب السياسية, والجماعات الضاغطة.

٤- الاحزاب:

الاحزاب السياسية هي عبارة تجمع منظم من المواطنين تأسس للدفاع عن آرائهم و مصالحهم وإعلائها, ومن أجل تنفيذ برنامج الإصلاح بالمشاركة في الحياة السياسية بواسطة الأنشطة المكملة[١]. ويعرف **فريد ريجيز** الحزب بأنه " أي تنظيم يعين مرشحين للانتخابات لدخول الهيئة التشريعية" [٢]. أما **جوزيف شليزنجر** فيرى ان الحزب هو" التنظيم السياسي الذي يشارك بنشاط وفاعلية في التنافس من اجل المناصب الانتخابية" [٣]. ويرى **سارتوري** ان الحزب هو" أي جماعة سياسية تتقدم للانتخابات, وتكون قادرة على ان تقدم من خلال تلك الانتخابات مرشحين للمناصب العامة"[٤].

وتلعب الأحزاب دورا هاما في المشاركة السياسية, وذلك من خلال دورها في عملية استقطاب الناخبين, لكي يصوتوا لمرشحيهم في الانتخابات بواسطة البرامج

---

١ -عبد الغني بسيوني ، النظم السياسية،ط٤,(القاهرة, دار الجامعية, ٢٠٠٧)، ص ٢٢٩.
٢ - نقلا عن :اسامة غزالي حرب, الاحزاب الاسلامية في العالم الثالث, سلسلة عالم المعرفة , العدد (١١٧) , (الكويت, المجلس الوطني للثقافة والفنون, سبتمبر ١٩٨٧), ص ١٧.
٣ - المصدر نفسه.
٤ - المصدر نفسه.

الحزبية المنظمة التي تتقدم بها إليهم، و تعبر عن مبادئها وأهدافها من ناحية، و من ناحية أخرى تقوم باختيار مرشحيها في هذه الانتخابات، وعمل الدعاية الانتخابية لهم في مواجهة منافسيهم الذين يمثلون الأحزاب الأخرى، كما أنها تتصارع سياسيا داخل البرلمان المنتخب عن طريق أعضائه [1].

٥- جماعات الضغط:

جماعات الضغط, هي تجمعات منظمة او شبه منظمة, تختص بالدفاع عن مصالح معينة, والعضوية فيها قد تكون اجبارية او اختيارية, وهي لا تهدف إلى تحقيق أرباح تجارية, أو الاستيلاء على السلطة, كما هو الحال بالنسبة للأحزاب السياسية. وهي تمثل الجماعات القوية الكبيرة التي تعمل على تشكيل الرأي العام والتأثير في السياسة العامة. ومن شاكلة هذه الجماعات النقابات العمالية, ومنظمات الشباب, والجماعات المذهبية, كالجماعة التي تنشأ بقصد مكافحة التمييز العنصري. وللجماعات الضاغطة دورا لا يمكن إنكاره أو تجاهله في التأثير على اتجاهات الرأي العام, وتوجيهه وجهة معينة تحقق مصالحها في معظم الأحيان [2].

ثانيا- المشاركة السياسية في العراق:

إن التحولات السياسية الأخيرة التي تمثلت باحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية, وتغيير نظام الحكم العراقي بالقوة, وإنشاء شكل جديد وطرق جديدة لإدارة النظام وشؤون الدولة, وبالشكل الذي فتح الباب واسعاً أمام الافراد للمشاركة في الحياة السياسية.

لقد تاح الدستور العراقي الدائم ٢٠٠٥ الفرصة واسعة امام المواطنين العراقيين للمشاركة في الحياة السياسية العراقية عبر مختلف الممارسات والنشاطات التي نص عليها

١ - عبد الغني بسيوني ، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٢.

٢- حسين عبد الحميد أحمد رشوان, في القوة والسلطة والنفوذ: دراسة في علم الاجتماع السياسي, (الاسكندرية, مركز الاسكندرية للكتاب,٢٠٠٧), ص ٢١٣.

هذا الدستور, تبدأ من حق الانتخاب, مرورا بحق الانضمام الى التجمعات والتنظيمات السياسية من أحزاب, وجمعيات, ونقابات, ومؤسسات المجتمع المدني, الى غيره من النشاطات والممارسات.

١- الدستور والمشاركة السياسية:

نظرا لأهمية مصطلح المواطنة يقوم كثير من الدول الآن بالتعريف به, وإبراز الحقوق التي يجب أن يملكها المواطنون, كذلك المسؤوليات التي يجب على المواطن تأديتها تجاه المجتمع, فضلا عن ترسيخ قيمة المواطن الفعال في نفوس المواطنين. وذلك عبر المشاركة الفعالة في تسيير الشؤون العامة, ويكون ذلك سواء على المستوى الوطني أو العالمي, والتمتع بالحقوق والحريات الفردية, والجماعية المنصوص عليها في دستور وقوانين الدولة.

وتتضمن المواطنة في اطارها نوعين من الحقوق, وهي الحقوق المدنية والحقوق السياسية, وتنص القوانين والتشريعات على ضرورة احترام الحقوق المدنية والسياسية لسائر الأفراد.

أ- الحقوق المدنية، وهي جميع الحقوق التي تخرج عن نطاق الحقوق السياسية, ويقصد بها الحقوق التي تثبت للفرد, وتنبع من فكرة الحقوق الطبيعية, وقد يقصد بها كل ما يتعلق بالتملك والتعاقد وحق العمل والتعليم والصحة. وتنقسم هذه الحقوق إلى حقوق عامة وحقوق خاصة:

- الحقوق العامة : مجموعة القيم التي تثبت للإنسان باعتبارها مقومات لشخصيته. فهي بمثابة الحقوق التي تكفل للشخص حماية شخصيته في مظاهرها المختلفة، كحق الحياة وحق سلامة جسمه وحقه في الحرية، حق صيانة العرض و الشرف ...الخ. وقد سميت هذه الحقوق بالعامة لكونها تثبت للناس كافة فلا يختص بها شخص دون أخر.

- اما الحقوق الشخصية: فقد سميت بحقوق طبيعية أو بحقوق إنسانية لأنها حقوق تفرضها الطبيعة البشرية [1].

اذا ما جئنا الى الدستور العراقي نجده قد نص في العديد من مواده على الحقوق المدنية للمواطن, منها :

المادة (١٤):العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الاصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي .

المادة (١٥): لكل فرد الحق في الحياة والأمن والحرية، ولا يجوز الحرمان من هذه الحقوق أو تقييدها إلا وفقاً للقانون، وبناءً على قرار صادر من جهة قضائية مختصة .

المادة (١٦):تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين، وتكفل الدولة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق ذلك .

المادة (١٧): اولاً، لكل فرد الحق في الخصوصية الشخصية, بما لا يتنافى مع حقوق الاخرين والآداب العامة .

ثانياً: حرمة المساكن مصونة ولا يجوز دخولها أو تفتيشها أو التعرض لها الا بقرار قضائي ووفقاً للقانون .

ب-الحقوق السياسية : هي الحقوق التي تثبت للأفراد باعتبارهم أفراداً منتسبين لجماعة معينة (الدولة)، وتهدف إلى تمكين الأفراد من المشاركة في تولي الشؤون السياسية لهذه الدولة, ويدخل في هذا النوع من الحقوق حق الترشح في المجالس البلدية والبرلمانية, وحق الانتخاب, والاحتجاج, وتكوين الجمعيات السياسية والمهنية, وحق تولي الوظائف العامة. وهذه الحقوق خاصة فقط بمواطني الدولة فلا يجوز للأجانب المشاركة في الانتخابات أو الترشيح للمناصب السياسية [2].

وقد وردت مواد بالدستور العراقي تؤكد على الحقوق السياسية للمواطن منها:

١ - حافظ علون حمادي الدليمي, حقوق الانسان, (بغداد, مكتبة السنهوري,٢٠٠٩), ص٨١.
٢ - حافظ علون حمادي الدليمي, مصدر سبق ذكره, ص ص ٨١-٨٠.

المادة (٢٠) : للمواطنين، رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح .

المادة (٣٩): اولاً، حرية تأسيس الجمعيات والاحزاب السياسية، أو الانضمام اليها مكفولة، وينظم ذلك بقانون .

ثانياً، لا يجوز اجبار احد على الانضمام إلى اي حزب أو جمعية أو جهة سياسية، أو اجباره على الاستمرار في العضوية فيها.

اذا الدستور العراقي يكفل حق المشاركة السياسية لجميع العراقيين ولكلا الجنسين في مختلف النشاطات السياسية, بما فيها الانضمام الى الاحزاب والجمعيات, والتصويت في الانتخابات, والترشيح لشغل المناصب العامة في الدولة, والقيام بالتظاهر والاحتجاج, ...الخ من النشاطات, بما لا يتعارض واحكام القانون, وبذلك تكون الساحة العراقية مفتوحة أمام المشاركة السياسية لجميع العراقيين وفقا لأحكام القانون.

٢- واقع المشاركة في الحياة السياسية العراقية :

بما ان المشاركة السياسية ترتبط بالحياة الديمقراطية بعلاقة عضوية, فحيثما وجدت الديمقراطية توجد المشاركة السياسية والعكس صحيح, وبما ان المجتمع العراقي قد دخل الحياة الديمقراطية بشكل واضح نهاية القرن العشرين وبداية الالفية الثالثة, فإن الوقوف على مدى المشاركة الشعبية في الحياة السياسية يعكس مدى عمق النهج الديمقراطي في العراق.

اذا ما جئنا الى تتبع حقيقية المشاركة السياسية في العراق نجد ان هذه المشاركة لم ترتقي لغاية الان الى مستوى الطموح, رغم الانفتاح الهائل لاسيما على الصعيد السياسي, فالساحة السياسية العراقية تتميز اليوم بوجود أعددا كبيرة من الاحزاب السياسية, ومنظمات المجتمع المدني, وتتميز بأجواء من الحرية على الصعيد الفكري, فضلا عن سيادة النهج الديمقراطي في كل مفاصل الحياة. فعلى سبيل المثال لو اخذنا الانتخابات باعتبارها من ابرز وسائل المشاركة السياسية, نجد ان مشاركة المواطنين العراقيين في هذه الانتخابات ما يزال ضعيفا.

فعلى صعيد الانتخابات البرلمانية شهد العراق ثلاثة انتخابات, اولها انتخابات الجمعية التأسيسية التي جرت في عام ٢٠٠٤ , وانحصرت مهمتها في اعداد الدستور, وقد شهدت هذه الانتخابات مقاطعة واسعة النطاق من قبل العراقيين الرافضين للاحتلال الامريكي[١], ثم جرت الانتخابات البرلمانية الاولى عام ٢٠٠٥ وكانت نسبة المشاركة فيها قد بلغت ٥٩٪ فقط, وفي انتخابات ٢٠١٠ بلغت هذه النسبة ٦٢٪ [٢]. اما في الانتخابات المزمع اجراءها في ٣٠ نيسان ٢٠١٤ فان التوقعات التي أعلنتها شبكة عين العراق لمراقبة الانتخابات، وهي واحدة من أبرز منظمات المجتمع المدني المعنية بالعملية الانتخابية، أواخر شباط/ فبراير الماضي، وكان ذلك عن نتائج استطلاع أعدّته هذه الشبكة عن مستوى المشاركة في هذه الانتخابات النيابية اكدت أنّ نسبة المشاركة المتوقعة ستكون منخفضةً جدًّا، وأنها لن تتجاوز، بحسب عيّنة الاستطلاع ٣٥% [٣].

اما على صعيد انتخابات مجالس المحافظات فقد بلغت هذه النسبة في انتخابات عام ٢٠٠٩ ما يقارب من ٥١٪ فقط [٤], وفي انتخابات عام ٢٠١٣ بلغت هذه النسبة ٥٠٪ [٥].

ان هذه النسب التي ذكرناها تدلل على ان المشاركة السياسية للمواطنين العراقيين في واحدة من اهم قنوات المشاركة السياسية ماتزال دون المستوى المطلوب. ومن اجل اعطاء صورة اكثر وضوحا عن واقع المشاركة السياسية في العراق, سنحاول فيما يلي

١- انتخابات مجلس النواب العراقي لعام ٢٠١٤: التوقعات والآفاق, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, ٢٢ نيسان ٢٠١٤,ص١, على الموقع: http://www.dohainstitute.org/relea

٢ - نسبة المشاركة في الانتخابات العراقية بلغت أكثر من ٦٢% , صحيفة الشرق الاوسط, على الموقع:http://arabic.people.com.cn/٣١٦٦٢/٦٩١٣٢١٤.html

٣- شبكة عين: مؤشرات المشاركة في الانتخابات القادمة منخفضة"، جريدة العراق اليوم، ٢٦-٢-٢٠١٤، على الموقع : :http://www.iraqalyoum.net/news.php?action=view&id=٢٩٨٦

٤ - العراق: نتائج انتخابات مجالس المحافظات الـ١٤ لانتخابات ٢٠٠٩, شبكة الانتخابات في العالم العربي: المرصد العربي للانتخابات, على الموقع:http://www.arabew.org/index.php

٥ - مفوضية الانتخابات: نسبة المشاركة في انتخابات مجالس المحافظات بلغت ٥٠%, بغداد نيوز, ٢١-٨-٢٠١٣ على الموقع:http://www.albaghdadianews.com/politics/item

تبين واقع المشاركة السياسية للمرأة, وفئة والشباب, كمثالين على المشاركة السياسية في العراق.

أ- مشاركة المرأة:

لو جئنا الى واقع المشاركة السياسية للمرأة العراقية نقول: على الرغم من كافة الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تؤكد على حق المرأة في المشاركة مع الرجل في بناء البلد، وإن الدستور العراقي الدائم ٢٠٠٥, منح المرأة العراقية دورا مهما في الحياة السياسية للبلد عبر منحها ٢٥ بالمئة من مقاعد السلطة التشريعية, ويعد هذا إنجازا مهما وكبيرا للمرأة العراقية. كما ان العملية السياسية في العراق في السنوات العشر الماضية افرزت مجموعة من الأسماء الوطنية النسائية التي كان لهن الحضور المتميز في ميدان التشريع, ومحاربة الفساد, والتصدي له, خاصة وإن الجذور الفكرية للمرأة العراقية تمتد عميقا في التاريخ.

الا أنه مع كل ذلك فإن نسبة مشاركتها في الحياة السياسية ماتزال متواضعة ومتدنية مقارنة مع حجم التضحيات التي قدمتها المرأة العراقية على مدى التاريخ الطويل لكونها كانت زوجة للشهيد وأما له ، وأن الأرقام والنسب الفعلية تشير إلى أن مشاركة المرأة وتمثيلها على سبيل المثال في المناصب القيادية والفاعلة في اتخاذ القرار لا يمثل الوزن النسبي لها في عدد السكان [1].

---

١ - نادية محمود, المرأة العراقية والانتخابات, جريدة المستشار, ٤-٢-٢٠١٤, على الموقع: http://almustashar-iq.net/

فعلى سبيل المثال, بينت احدى الدراسات الاستطلاعية التي اجريت على(١٠٠) من التدريسيات في جامعتي بغداد والمستنصرية عام ٢٠٠٦, ان هناك عزوفا لدى المرأة العراقية عن المشاركة السياسية , وهذا العزوف راجع الى العوامل التالية[1]:

١- شعور المرأة بعدم الاستقرار النفسي والمادي بسبب الضغوط الحالية التي تعيشها فضلا عن حوادث العنف, ومشكلات التفكك الاسري, وكل ذلك يخلق نوعا من الشعور بالغربة وعدم الانتماء.

٢- عدم استقرار الاوضاع السياسية ولعدة عقود في المجتمع العراقي, الامر الذي اثر سلبا في الكثير من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

٣- العادات والتقاليد: فالثقافة السائدة في مجتمعنا هي ثقافة ابوية ذكورية تحد من دخول المرأة المعترك السياسي.

٤- العمل السياسي يتطلب بعض المهارات التي لا تتوفر عند الكثير من النساء, بسبب انماط التنشئة الاجتماعية المحافظة وهذا يحد من مشاركتها في النشاط السياسي.

٥- بعض النساء يعتقدن ان العمل السياسي من شأنه ان يؤثر سلبا في دورهن التربوي في رعاية الاسرة والاطفال, فضلا عن المخاطر التي ترافق العمل السياسي.

٦- هناك شريحة في المجتمع, ومنها النساء يرين ان العمل في القطاع التعليمي او الصحي يعطي فرصة اكثر للمرأة لتحقيق الذات, مما عليه الامر لو انخرطت في العمل السياسي.

على الرغم من المعوقات السابقة فإن مشاركة المرأة في الحياة السياسية باتت ضرورة لتحقيق أهداف النظام السياسي، وأنها تساعد في توسيع قاعدة الشرعية للمؤسسات التمثيلية والتنفيذية للنظام السياسي. أن آخر الإحصائيات الصادرة أشارت إلى أن عدد النساء يمثل حوالي النصف، ما يحتم على جميع الأطراف ضرورة الاعتراف

---

١ - شروق كاظم, عزوف المرأة العراقية عن المشاركة السياسية, مجلة البحوث التربوية والنفسية , مركز البحوث التربوية والنفسية- جامعة بغداد, العدد(٨), ٢٠٠٦, ص ص ١٧٣-١٧٤.

بأهمية المشاركة السياسية للمرأة، ليس فقط مجرد المشاركة في التصويت فترة الانتخابات, بل مشاركة سياسية فاعلة تمثل توجهاً عاماً واهتماما بقضية القرار السياسي ونتائجه.

ب- مشاركة الشباب:

إن واقع الشباب العراقي سياسيا شبه معدوم إذا صح التعبير لان هذا القطاع المهم من المجتمع مغيب عن المشاركة السياسية, إما بقرار رسمي من الحكام, أو من الشباب أنفسهم, وفي بعض الحالات قد تعمد الأجهزة إلى تقويض حركتهم وتمنعهم من القيام بواجباتهم تجاه مجتمعاتهم.

يظهر الواقع السياسي للشباب العراقي, وكأن الحياة السياسية غريبة عليه, وان مفهوم السياسة كإدارة للشأن العام والمشاركة فيه غدا في هذه المرحلة مرتبطا بالمحسوبية والمنافع واستغلال النفوذ ولمصالح فئوية وشخصية ضيقة, الأمر الذي ساهم في إبعادهم عن السياسة, وجعل السياسيين في واد, والناس عامة والشباب خاصة في واد آخر. ان الواقع العراقي ليس متاحا فيه للشباب العراقي الانخراط في العمل السياسي عبر القنوات المؤسساتية ,كون هذه القنوات شبه مغلقة, لا يعبر منها إلا بعض الساعين إلى مكاسب. ذلك أن الفساد السياسي والإداري ضارب في غالبية المؤسسات السياسية على امتداد العراق, وهو واقع لا يقابله الشباب العراقي بغير النفور والاستياء, في ظل غياب القدرة على التغيير والتأثير, وإزاء هذا الواقع الذي تنعدم فيه الحياة السياسية, وتتراجع فيه فرص مشاركة الشباب بفاعلية في مجتمعهم واستشراء الفساد السياسي, يضع الشباب العراقي نصب عينيه الهجرة سبيلا للخلاص[1].

لقد بينت دراسة استطلاعية بخصوص المشاركة السياسية لآراء عينة من طلبة جامعة الموصل بلغت (١٥٠) طالب وطالبة من اصل(٤٣٣٦), ان ٦٠٪ منهم فقط يؤيد المشاركة في انتخابات البرلمانية, وان ١٩٪ منهم فقط يؤيد الانتماء للأحزاب السياسية,

---

١ - حيدر السلامي , الشباب العراقي.. الواقع والطموح, الحوار المتمدن-العدد (٣١٤٩), ١٠/٩/ ٢٠١٠.

في حين ان ٣٨٪ منهم فقط يهتمون بمناقشة الامور السياسية, اما متابعة الاخبار السياسية المذاعة عن طريق وسائل الاعلام فقد بلغت نسبتها ٣٨٪ فقط [١].

وفي دراسة استطلاعية ثانية حول توجهات الشباب الجامعي نحو المشاركة في الانتخابات العامة اجريت على عينة من الطلبة والطالبات في الجامعة المستنصرية بلغت (٢٨٨) من اصل (٤٠٠٠), بينت ان نسبة هذه المشاركة لم تتعدى ٣٢,٥٪ , مما يعني عزوفا واضحا للشباب عن المشاركة السياسية [٢].

على العموم يمكننا تلخيص اهم اسباب عزوف الشباب العراقي عن المشاركة السياسة, بالأسباب التالية:

١- غياب الديمقراطية داخل الأحزاب, والتزمت في اتخاذ القرار من قبل الزعامات.

٢- غياب حرية تعبير لمنتمي واعضاء الأحزاب السياسية.

٣- هيمنة العلاقات الأسرية والعائلية داخل الأحزاب والجمعيات.

٤- تمسك "زعماء الأحزاب" بالقيادة بشكل بيروقراطي وغير ديمقراطي.

٥- اقتناع أغلبية الشباب بعدم جدوى الانخراط في العملية السياسية، لما يروه واقعاً ملموساً من ممارسات غير مسؤولة، وانتهازية مفضوحة لبعض الزعماء.

٦- غياب برامج حزبية واضحة المعالم ومتميزة, تختلف من حزب لآخر.

٧- عدم منح الشباب الفرصة داخل الأحزاب السياسية للترشح للانتخابات التشريعية والجماعية .

---

١ - حمدان رمضان محمد, المشاركة السياسية لطلبة جامعة الموصل(دراسة ميدانية),مجلة دراسات موصلية, جامعة الموصل , العدد(١١), ٢٠٠٦, ص ص١١٧-١٤١.

٢ - حازم عبد الحميد النعيمي, توجهات الشباب الجامعي نحو المشاركة في الانتخابات العامة: دراسة استبيان لاستطلاع الرأي العام, مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية, الجامعة المستنصرية, العدد(٣٣), ٢٠١١, ص ص٢٤-٤٨.

٨- -ضيق المجال المتاح لإشراك الشباب العراقي بصورة فاعلة ومؤثرة في الحياة السياسية ، والنقابية ، وإدارة المؤسسات العامة .

٩- عدم تمكن الشباب العراقي لحد الآن من تشكيل قوة سياسية ومهنية ضاغطة ومؤثرة داخل مؤسسات الدولة أو خارجها ، قادرة على الدفاع عن خصوصية قضاياهم ومشاكلهم في مختلف المجالات وخاصة المجال السياسي.

٣- تفعيل المشاركة السياسية :

المشاركة السياسية كما ذكرنا هي الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية، وأنّ نمو الديمقراطية وتطورها إنما يتوقف على إتاحة فرص المشاركة السياسية أمام فئات الشعب وطبقاته، وجعلها حقوقاً يتمتع بها كل إنسان في المجتمع. وبالنسبة للعراق الذي يعتبر حديث العهد بالديمقراطية, والذي تعد فيه المشاركة السياسية ماتزال ضعيفة لا بد من العمل الدؤوب من اجل تفعيل هذه المشاركة, وتوسيع حجمها وتعزيزها لدى العراقيين و لمختلف الفئات ولكلا الجنسين لأجل خلق حالة من الاهتمام بالشؤون العامة وتوجيهها بما يعود بالنفع على المجتمع.

وتتطلب المشاركة السياسية الفاعلة ضرورة توافر عدد من العوامل التي تزيد من حجمها, وتضمن بقاءها واستمرارها، وتساعدها على تحقيق أهدافها بما يدفع بمعدلات التنمية الشاملة, وأهم هذه المتطلبات, مايلي :

١- ضرورة ضمان توفير المتطلبات والاحتياجات الأساسية للجماهير مثل الغذاء والكساء والمسكن الملائم والصحة والتعليم وفرص العمل وحرية التعبير, وغيرها من الاحتياجات التي تحقق الإشباع المادي والنفسي للإنسان، ويتيح له قدراً من الاستعداد للمشاركة في الحياة العامة داخل وطنه.

٢- ارتفاع مستوى وعى الجماهير بأبعاد الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع العراقي، ويكتسب هذا الوعى : إما عن طريق سعى الأفراد لبلوغ هذه القدر المطلوب من المعرفة، أو عن طريق الوسائل المختلفة لتكوين الرأي العام داخل

المجتمع مثل المؤسسات الحكومية العاملة في مجال الإعلام والثقافة والتعليم أو المؤسسات غير الحكومية، كالنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الخاصة، والاتحادات.. بالإضافة إلى الأحزاب السياسية.

٣- الشعور بالانتماء للوطن، واحساس المواطنين بأن مشاركتهم في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع تمثل واجباً تفرضه العضوية في هذا الوطن.

٤-الايمان بجدوى المشاركة : فإحساس المواطن بأهمية المشاركة وفاعلية هذه المشاركة وسرعة استجابة المسئولين، يعمق من شعوره بجدوى مشاركته ومردودها المباشر على تحسين صورة حياته وحياة الآخرين داخل المجتمع.

٥- وضوح السياسات العامة المعلنة, وذلك يتأتى من خلال الإعلام الجيد عن الخطط والأهداف ومدى مواءمتها لاحتياجات المواطنين.

٦- إيمان القيادة السياسية واقتناعها بأهمية مشاركة الجماهير في صنع وتنفيذ السياسات العامة، واتاحة الفرصة لدعم هذه المشاركة من خلال ضمان الحرية السياسية واتاحة المجال امام الجماهير للتعبير عن آمالهم وطموحاتهم, ورأيهم في قضايا مجتمعاتهم ومشكلاته, ومناقشة تصريحات المسئولين والقوانين العامة سواء داخل البرلمان, أو عبر الصحف, وفى الندوات العامة، في ظل مناخ آمن ودون تعرضهم لأى مساءلة قانونية.

٧- وجود التشريعات التي تضمن وتؤكد وتحمى المشاركة، وكذلك الوسائل والأساليب المتنوعة لتقديم وعرض الآراء والأفكار والاقتراحات بوضوح تام وحرية كاملة، ومع توافر الأساليب والوسائل والأدوات التي تساعد على توصيل هذه الأفكار والتي تضمن وصول هذه المشاركات لصانع القرار.

٨- وجود برامج تدريبية لمن هم في مواقع المسئولية سواء في الحكومة أو في المؤسسات غير الحكومية في المجتمع لتدريبهم على مهارات الاستماع والانصات واحترام فكر الجماهير، وكذلك على أساليب استثارة اهتمام الجماهير وتنمية قدراتهم على المشاركة.

٩-وجود القدوة الصالحة في كل موقع من مواقع العمل مما يستلزم التدقيق في اختيار القيادات، والتأكد من وضع الرجل المناسب في المكان المناسب. فهذه القدوة الصالحة من شأنها أن تكون مشجعة وليست معوقة للمشاركة. كما يفترض فيها إيمانها بإمكانات الشباب ودوره في عملية التنمية.

١٠-اللامركزية في الإدارة مما يفسح المجال أمام الجماهير لكى تشارك في إدارة شئون حياتها، ويفتح الباب لكل الجهود والمساهمات التي تقدمها الجماهير.

١١-زيادة المنظمات التطوعية ورفع مستوى فاعليتها حتى تغطى أكبر مساحة ممكنة فتنتشر في كل مكان وفى كل نشاط، وأن يكون لها دور فاعل من خلال اتاحة صلاحيات أكثر لها ما يجعلها أكثر تأثيراً في خدمة المجتمع.

١٢-تقوية دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية مثل : الأسرة والمدرسة والجامعة والمؤسسات الدينية والأحزاب ووسائل الاتصال وغيرها ... وتشجيعها على غرس قيم المشاركة لدى الجماهير.

١٣-ضرورة التزام وسائل الاتصال بالصدق والموضوعية في معالجة القضايا والأحداث والمشكلات المختلفة، وافساح المجال أمام كافة الآراء والاتجاهات والأفكار للتعبير عن نفسها بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية أو المهنية.

الفصل الثالث

الشباب وحق الانتخابات

تتنامى اهمية المشاركة الشبابية في الشأن العام, بوصفها احدى اهم دعامات المواطنة وديمقراطية المشاركة لدى المجتمعات المعاصرة, فالمشاركة وبخاصة من جانب الشباب تعد المدخل الحقيقي لتعبئة طاقات الاجيال الصاعدة, وتجديد الدماء في شرايين النظام السياسي والاجتماعي للوطن, والمساهمة في حركة التنمية المتواصلة. واذا كانت قضايا الشباب متعددة ومتنوعة فإن مسألة المشاركة الشبابية في الانتخابات اصبحت موضوع الساعة اليوم اكثر من أي وقت مضى, وهي على درجة كبيرة من الاهمية لأنها تتعلق باطار اشمل هو مشروع البناء الديمقراطي وصناعة مستقبل البلاد.

ان مشاركة شريحة الشباب في العملية الانتخابية لها اهميتها الكبيرة, اذ تعد هذه الشريحة هي الاكبر من حيث العدد في المجتمعات العربية ومنها العراق, اذ توصف هذه المجتمعات بانها مجتمعات فتية, ذات هرم سكاني كبير القاعدة, ويتأكد لنا ذلك انه كلما حل أجل الاستحقاق الانتخابي يصبح الشباب محور النقاش، والتداول على كل الألسن، حيث تنظم ندوات، ومحاضرات، وتبث برامج إذاعية وتلفزيونية, تحت عناوين مختلفة من قبيل " الشباب والمشاركة السياسية – الشباب وصناعة القرار ... ", تروم حث الشباب على المشاركة بكثافة في العملية الانتخابية، والانخراط الفعال في هذا النشاط السياسي. مما يؤكد على اهمية هذه الشريحة, ودورها المؤثر في حسم نتيجة الانتخابات لصالح هذه الجهة او تلك.

يسعى هذا الفصل الى تسليط الضوء على حقيقة مشاركة الشباب في الانتخابات باعتباره حق من حقوقهم السياسية التي كفلها الدستور, والسبل التي يمكن من خلالها تعزيز هذه المشاركة بالشكل الذي يتلاءم مع حجم هذه الشريحة في المجتمع واهميتها

ودورها في ترسيخ قيم ومفاهيم المشروع الديمقراطي في عراق اليوم. ذلك ان ايمان القيادة على أي مستوى وفي كل موقف بفلسفة مؤداها ان الشباب جزء هام في كيان المجتمع, وان انعدام مشاركة هذا الجزء وتهميشه يعود بالضرر على المجتمع ككل, فالاقتناع بدور الشباب من شأنه ان ينعكس ايجابيا على تهيئة الظروف المناسبة لاندماجهم في انشطة المجتمع ومشاركتهم في الادوار المطروحة.

اولا- ماهية الانتخابات وطبيعتها:

الانتخابات هي الوسيلة التي بموجبها يختار المواطنون الأشخاص الذين يسندون إليهم مهام ممارسة السيادة أو الحكم نيابتا عنهم, وهي من الوسائل المهمة في التداول السلمي للسلطة. والانتخابات في الانظمة الديمقراطية تعد ركناً اساسياً وجوهرياً لقيام النظام, فالأخير يتخذ مصدر شرعيته وقوته من الارادة الشعبية التي يجري التعبير عنها في الانتخابات, فلا يمكن تصور نظام ديمقراطي دون وجود انتخابات تعبر عن الارادة العامة للأمة, وتمنح النظام السياسي الشرعية القانونية لقيامة بأعماله. والانتخابات في الانظمة الديمقراطية ومنها العراق, لا تقتصر على الانتخابات الرئاسية او التشريعية, وإنما تشمل الانتخابات في مجالس المحافظات, والمجالس البلدية في الاقضية والنواحي.

والانتخابات لغويا تعني الاختيار والانتقاء(انتخب واختاره)[١], اما اصطلاحيا فيقصد به الوسيلة الديمقراطية لإسناد السلطة [٢]. اما بمفهومها العام فتعني الانتخابات ببساطة الحقوق المكفولة للمواطن في الدولة التي تجري فيها الانتخابات في حرية اختيار من يتحدث نيابة عنه كمواطن سوآءا اكان فردا ام جماعة في البرلمان, ويتم ذلك وفق طرق واساليب يحددها قانون خاص يسمى قانون الانتخابات, حيث يتم بموجبه تحويل الاصوات المدلى بها في الانتخاب العام الى مقاعد مخصصة للأحزاب والاشخاص

١- بطرس البستاني, قاموس المحيط, (بيروت, مؤسسة اجواد للطباعة, ١٩٧٧), ص ٨٨٣.
٢- ثروت بدوي النظم السياسية, الكتاب الاول,(القاهرة, دار النهضة العربية, ١٩٦١), ص ٣٣٤.

الفائزين ضمن العملية الانتخابية [1]. وعليه يمكن تعريف العملية الانتخابية على انها : مجموعة الاجراءات, والاعمال القانونية والمادية, التي تؤدي بصورة رئيسية الى تعيين الحكام والممثلين من قبل افراد الشعب, وهي بهذه الصفة حق من حقوق السياسية للمواطن, وتدخل في اطار القوانين السياسية, او اكثر تحديدا ضمن قانون الانتخابات الذي يتكون من جملة من القواعد غايتها تحديد صفة الناخب, واختيار النظام الانتخابي المتبع, ثم تنظيم مسار الاقتراع[2].

وتكون المشاركة في الانتخابات(حق الانتخاب) لكل مواطن تتوفر فيه صفات وشروط الناخب, ومن بين هذه الشروط وأهمها, الجنسية, والسن, والاهلية العقلية, والاهلية الادبية. وتجري عملية الانتخاب كما هو معروف بطرق متنوعة منها: الانتخاب المباشر, والانتخاب غير المباشر, ونظام التصويت الفردي ونظام التصويت بالقائمة, ويشمل الاخير عدة انظمة منها: نظام القائمة المغلقة, ونظام القائمة المفتوحة بالأفضلية, ونظام المزج....الخ[3].

أما من حيث انواع النظم الانتخابية : فهي تتعدد في العالم لتصل الى (٢١١) نظاماً، لأن اختيار نظام معين من النظم الانتخابية يعني تفضيل واحد أو أكثر من الاعتبارات المتعددة المراد تحقيقها من وراء عملية الانتخاب [4].

١- احمد الرشيدي ،" قراءة قانونية على هامش قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية" ،ورقة مقدمة الى: مؤتمر النظم الانتخابية بين مصر والعالم , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة ،٢٠٠٢، ص١١.

٢- عبده سعيد وعلي مقلد وعصام نعمة, النظم الانتخابية: دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي,(بيروت, منشورات مكتبة الحلبي ,٢٠٠٢), ص ٩.

٣ - شمران حمادي, النظم السياسية، ط٤، (بغداد, مطبعة الإرشاد، ١٩٧٥)، ص ٣٢-٣٣.

٤- هادي مشعان ربيع وعماد رزيك عمر, مشاكل العملية السياسية في العراق "مشكلة النظام الانتخابي", ورقة قدمت للمؤتمر العلمي الثاني لكلية العلوم السياسية –جامعة تكريت الذي قيم في الفترة ما بين ٢٠-٢١ تشرين الثاني ٢٠١٣, ص٥ .

والهدف الأساسي من الانتخابات في أي مجتمع هو الوصول إلى المشاركة السياسية التي تفضي للاستقرار السياسي والاجتماعي, ولتهيئة ظروف ملائمة للنمو والتقدم، والقضاء على الاستفراد بالسلطة, والحد من القرارات الفردية العشوائية التي لا يوافق عليها المجتمع. ويشترط في النظام البرلماني المنتخب عموماً التأكيد على حقوق الأفراد, وتجنب التعدي عليها من قبل الدولة مهما كانت أكثريتها البرلمانية، لأن حقوق الفرد وحريته شرط أساسي لنجاح العملية البرلمانية التي تستند عليه، ولذلك يتم النص على هذه الحقوق في الدساتير ويمنع المساس بها [١].

والانتخابات، من ناحية أخرى، تزود السلطة السياسية بالمشروعية المطلوبة, لأنها تضمن تمثيل السلطة السياسية للمجتمع بكافة طبقاته وطوائفه واتجاهاته, عبر الأفراد الممثلين لهم ويشاركون في عملية اتخاذ القرار. ولذا فإن التمثيل الشعبي يسهل على السلطة السياسية مهمة اتخاذ القرارات المصيرية في المواقف التاريخية الحاسمة، لأن الأمة كلها، وليس فرداً أو أفراداً معينين، تتحمل مسؤوليتها، عبر التمثيل، أو التصويت في اتخاذ هذه القرارات [٢].

كما أن مَنْحُ الفرد حق الانتخاب يلعب دوراً كبيراً في تعزيز إحساسه بالانتماء الوطني، وتقوية شعوره بأهميته كفرد في المجتمع، وباحترام السلطة السياسية له. وتزيد المشاركة في الانتخابات من روح الاعتزاز والفخر لديه بالوطن والرغبة بالتضحية في سبيله. كما أن الانتخابات تخلق عنده نوعاً من التقبل والحماسة للقرارات التي تتخذها السلطة المنتخبة. ولذلك تأخذ عملية الانتخابات عادة شكلاً احتفالياً، ويتجلى فيها التفاخر بالوطن, والتعبير عن الروح الوطنية في الشعارات الانتخابية المختلفة. كما أن

---

١ - محمد بن عبدالله آل عبد اللطيف, مفهوم الانتخابات واهميتها, صحيفة الجزيرة, العدد (١٤٦٤٢)الثلاثاء ١٤ ذو الحجة ١٤٣٣ .

٢ - محمد بن عبدالله آل عبد اللطيف, مصدر سبق ذكره.

الانتخابات تسهم في تسليط الضوء على القضايا الوطنية الهامة, وذلك بإثارة الحديث عنها والجدل حولها [1].

علاوة على ذلك تعد الانتخابات ضرورة للتمهيد لانتقال المجتمع من طور البدائية لتشكيل المجتمع إلى طور المجتمع المؤسساتي المدني (أي المجتمع القائم على اساس مؤسساتي وليس شخصاني)، اذ هي تعد مدخلاً لتحول المجتمعات ذات الطابع القبلي إلى طور مدني أكثر تنظيماً. كما أنه ينظر للانتخابات على أنها شرط من شروط ضمان استقرار الأنظمة والقوانين التي تشكل عاملاً أساسياً من عوامل الاستقرار والنمو الاقتصادي والصناعي في المجتمع, فهي تساهم في تطمين أصحاب رؤوس الاموال, وجلب الاستثمارات الاجنبية للبلد. وإذا أخذنا بالمبدأ القائل بأن "كل حق يقابله واجب" فإن حق الانتخاب، ووجود جهات تشريعية مستقلة يسهل عملية إقناع المواطنين ببعض الواجبات المترتبة على ممارسة هذا الحق, مثل القبول بالمشاركة الضريبية في الميزانية، وواجب الدفاع عن الوطن, كما يتمثل في الخدمة العسكرية الالزامية, أو التطوع القسري عند الحاجة [2].

كما وينظر للانتخابات على أنها وسيلة للإصلاح السياسي, بالسماح لفئات المجتمع المختلفة بالمشاركة فيها، وتساعد البلاد على التنظيم من الناحية التشريعية, وذلك من خلال دراسة القوانين بشكل دقيق ومفصل. ولأهميتها توجب أن تكون ذات مضمون حقيقي أي معبر فعلا عن ارادة الناخبين وتوجهاتهم ، فهناك خطر حقيقي عندما ينظر للانتخابات على أنها عملية شكلية فقط, تهدف لإضفاء شرعية على واقع سياسي معين موجود قبل الانتخابات, او تم ترتيبها لتكون نتائجها محسومة سلفا لهذه الفئة او تلك, لأن ذلك من شأنه ان يزيد من حدة الشعور بالاحتقان والامتعاض السياسيين, ولا يسهم في معالجتهما. كما وان الانتخابات الشكلية تضعف الثقة في أي محاولة إصلاح

---

١ - محمد بن عبدالله آل عبد اللطيف, مصدر سبق ذكره.

٢ - محمد بن عبدالله آل عبد اللطيف, مصدر سبق ذكره.

مستقبلية, لأن أي إجراءات انتخابية تمثيلية مستقبلية، حتى ولو كانت حقيقية، ستكون محل شك الأفراد والجماعات, مما يمنعهم من المشاركة فيها, ولذلك ترتبط الانتخابات بقوانين وتشريعات, وضوابط تهدف إلى ضمان عدم التلاعب بها, او محاولة تزييف ارادة الناخبين[1].

علاوة على كل ما تقدم إن حق الانتخاب يعد من اهم حقوق الانسان المعاصر كفلته جميع الدساتير الديمقراطية, كما اكدته جميع الاعلانات الاقليمية والعالمية, فعلى سبيل المثال نصت المادة (٢٥) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية, على ان (يكون لكل مواطن دون أي وجه من التمييز الحقوق التالية التي يجب ان تتاح له فرصة التمتع بها دون قيود غير معقولة, وهي:

١-ان يشارك في ادارة الشؤون العامة, اما مباشرة, واما بواسطة ممثلين يختارون بحرية.

٢- ان ينتخب وينتخب, في انتخابات نزيهة تجري دوريا بالاقتراع العام, وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري, تضمن التعبير الحر عن ارادة الناخبين.

٣- ان تتاح له على قدم المساواة عموما مع سواه فرصة تقلد الوظائف العامة في بلاده).

كما جاء في الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان في المادة (٢٣) الخاصة بالحقوق السياسية ما يؤكد على حق الانتخاب, واكدته المادة (١٣) من الميثاق الافريقي لحقوق الانسان. اما الميثاق العربي لحقوق الانسان فقد نصت المادة (١٢) منه على ان " الشعب مصدر السلطات والاهلية السياسية حق لكل مواطن رشيد يمارسه طبقا للقانون"[2].

١- المصدر نفسه

٢- للاطلاع على هذه الاتفاقيات والاعلانات ينظر: محمد شريف بسيوني, الوثائق الدولية المعنية بحقوق الانسان, المجلد الاول,(القاهرة, دار شروق,٢٠٠٣).

واذا كان حق الانتخاب مكفول لكافة المواطنين, فإن الشباب لابد ان يكونوا في مقدمة المواطنين الذين يتمتعون بهذا الحق.

ثانيا- واقع مشاركة الشباب في الانتخابات:

إن نظرة سريعة على واقع شبابنا اليوم تكشف لنا مدى عزوف الشباب عن المشاركة في قضايا المجتمع, والابتعاد عن النشاطات السياسية والاجتماعية على الرغم من ان ذلك يعد من اهم حقوقهم التي كفلها الدستور, وهذا ناتج عن طول أمد الاستبعاد الذي مورس ضد الشباب في الماضي, وعزلهم عن الحياة العامة وخاصة السياسية سواء في المدارس والجامعات, أو في المنظمات الشعبية والديمقراطية.

فالدمار الذي خلفته الحروب الكارثية التي جرت على أرض الوطن, ومن قبلها السياسات التهميشية للأنظمة الرجعية والفاشية الشمولية المتعاقبة, وتحول قضية الولاء من الوطنية إلى الشخصانية التأليهية, وغيرها من الأوضاع السياسية الفاسدة جعلت من الشباب العراقي عاجزا عن التعبير الذاتي, فضلا عن العمل الوطني, وتعزيز المكانة الاجتماعية بين بقية الشرائح [1].

بالإضافة للعامل السياسي وأثره الواضح على الشباب خاصة والمجتمع عموما, فإن عوامل أخرى تدخلت وأسهمت بشكل كبير في صياغة شخصية الشاب العراقي, وإن كانت هذه العوامل امتداد ونتيجة طبيعية للحدث السياسي. ومن تلك العوامل: التدهور الاقتصادي الناتج عن سني الحصار, وتفشي البطالة والفقر وانعدام فرص العمل, والفساد الإداري والمالي الذي ضرب بجذوره في عمق المؤسسات الحكومية. وكردة فعل طبيعية إزاء هذه الأوضاع السياسية والاقتصادية المتردية برز العامل الاجتماعي بصورة لافتة لا تقل فظاعة عن سائر العوامل الاخرى, مما جعل الشاب العراقي يعيش حالة

١- حيدر السلامي , الشباب العراقي.. الواقع والطموح, الحوار المتمدن-العدد (٣١٤٩), ١٠/٩/ ٢٠١٠

الانزواء والانعزال والتهرب من المسؤولية الأسرية والاجتماعية والوطنية. انعكس ذلك بشكل واضح على المشاركة في الفعاليات والانشطة السياسية, وفي مقدمتها الانتخابات التي لم تكن اصلا معروفة لديه الا في وقت متأخر[1].

فعلى الرغم من ان نسبة الشباب في العراق تبلغ ٦٢٪ من المجموع الكلي لسكان العراق (ونقصد بالشباب هي الفئة التي يتراوح اعمارها بين سن (١٥-٢٤) عاما حسب تعريف الامم المتحدة, والتي يعتمدها العراق في تصنيفه لهذه الفئة) [2], وان العراق يشهد في كل سنة دخول زهاء ٨٠٠ ألف من الشباب إلى قائمة المؤهلين للإدلاء بأصواتهم (وفق قانون الانتخاب مجلس النواب الذي ينص على انه من حق كل شخص أتم الثامنة عشر من عمره في السنة التي تجري فيها الانتخابات التصويت في هذه الانتخابات) [3]. الا أن كل الحملات التـي أطلقها الفاعلون السياسيون والهادفة إلى دفع الشباب للمشاركة السياسية في الانتخابات السابقة لم تنجح في حفز هذه الشريحة على المشاركة الفاعلة في الانتخابات, اذ لم تتجاوز هذه المشاركة في احسن الاحوال نسبة ٣٧٪. **واذا كانت هذه النسبة المتدنية للمشاركة تعبر عن مقاطعة الشباب للعملية السياسية, فإن هذه المقاطعة ترجع الى جملة من الاسباب لعل من اهمها**[4]:

١- سيطرة الشيوخ على الهياكل الحزبية في كل مستوياتها.
٢- عدم استطاعة الأحزاب تجديد خطابها ليتماشى مع التوجهات الراهنة ويلبـي احتياجات الشباب.

١-حيدر السلامي , مصدر سبق ذكره.

٢- ينظر: ورقة عن واقع الشباب العراق لأغراض الخطة الخمسية للسنوات٢٠١٠ -٢٠١٤ , منشورة على الانترنت.

٣- ينظر المادة(٥- ثالثا) من قانون انتخاب مجلس النواب العراقي لسنة ٢٠١٣.

٤- المرصد الاعلامي للشباب, تقرير حول الشباب والانتخابات /انتخابات الشباب بنكهة الشيوخ, على الموقع الالكتروني: www.oujdacity.net

٣- أبانت التجارب أن الأحزاب لا تفي بوعودها وخصوصا تلك الموجهة للفئة الشابة (كالتشغيل – الصحة – التعليم ...).

٤- بلقنة المشهد السياسي الذي أصبح يزرع اليأس في صفوف الكتلة الناخبة الشابة, حيث أصبح ينظر للحزب كفضاء لقاء المصلحة الشخصية .

٥- غياب توزيع عادل ومتوازن للسلطة والثروة.

٦- معظم وكلاء اللوائح المقدمة خلال الاستحقاقات الانتخابية السابقة تجاوزوا الخمسين سنة باستثناء القليل " وهو ما أفرز وعلى دورتين برلمانا جامدا يمكننا أن نطلق عليه(برلمان الشيوخ).

بالإضافة الى ذلك هناك مشاكل تواجهها المفوضية العليا للانتخابات في العراق تتعلق بالشباب في كل انتخابات تجري تتمثل, في كيفية تثقيف هؤلاء الناخبين(أي الشباب) الذين يدلون بأصواتهم لأول مرة بشأن الانتخابات, وكيفية حثِهم على التحقق من بيانات تسجيلهم, ليتسنى لهم ممارسة حقهم في الانتخاب. ولعل ما هو أهم من ذلك، هو كيفية الانخراط مع هؤلاء الناخبين والإصغاءِ اليهم بغية خلق علاقةٍ تعاونية يمكن أن تدوم إلى ما بعد فترة الانتخابات المباشرة [١].

كما انه من المعروف ان المفوضية العليا للانتخابات في العراق لا تقوم بعملية تحديث مستمر لسجل الناخبين, وانما يقتصر ذلك على فترة قبيل الانتخابات فقط, وأن عملية التسجيل ليست إجبارية, وهو ما يمنع من التحقق من مدى صحة عدد الناخبين. كما ان المفوضية ليست لديها استراتيجية تركز على الشباب لإقناعهم بأهمية الانتخابات وبأن أصواتِهم سوف تُسهم في إحداث التغيير[٢], يقول السيد (خوسيه ماريا أراناز)،

١- جاكي ستون, شباب اليوم هم المستقبل: ناخبو العراق المفعمون بالشباب, بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق UNAMI, مقال منشورة بتاريخ ٢٠١٤/١/٥, على الموقع:

http://unami.unmissions.org

٢ - المصدر نفسه.

كبير مستشاري الأمم المتحدة للشؤون الانتخابية " لا يمكن للديمقراطية أن تكون مستدامة في العراق إلاّ اذا شعُر الشباب بوجود من يمثلهم وبأن أصواتهم تجد آذاناً صاغية. لهذا السبب نحن نولـــي قـــــدراً أكبر من الأهميةً بتوعية الناخبين الذين يُدلون بأصواتهم لأول مرة "[1].

ولو نظرنا الى الانتخابات البرلمانية السابقة التي جرت في العراق منذ ٢٠٠٥ ولغاية انتخابات مجالس المحافظات عام ٢٠١٣, لوجدنا انه في عام ٢٠٠٥ قدر نفوس العراق بـ(٢٧,٥) مليون نسمة, وقد بلغ عدد الناخبين أي من لهم الحق بالإداء بأصواتهم في انتخابات مجلس النواب آنذاك (١٥,٥٦٨,٧٠٢) مليون ناخبا مؤهلا. وفي انتخابات مجلس النواب ٢٠١٠, بلغ عدد الناخبين(١٨) مليون ناخب مؤهلا أي بزيادة تقدر بـ(٢,٥) مليونان ونصف, بينما بلغ في انتخابات مجالس المحافظات ٢٠١٣ زهاء (٢٠) مليون أي بزيادة تقدر بـَ(٢,٢) مليون ناخب , في انتخابات ٣٠ نيسان ٢٠١٤ وصل عدد الناخبين الى ما يقارب٢٢مليون ناخب بزيادة وصلت ايضا الى ٢ مليون. الا ان عدم تُصنيف مفوضية الانتخابات بيانات الناخبين بحسب الفئات العُمرية، تعذر معرفة عدد الناخبين الذين يُدلون بأصواتهم للمرة الأولى [2].

ولابد من القول إن مشاركة الشباب اليوم على الصعيد العالمي في العمليات السياسية المؤسسية الرسمية قليلة بالمقارنة إلى الناخبين الأكبر سناً من المواطنين. فقد حلل المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية (IDEA) إحصائيات جمعت من أكثر من (١٤٠٠) عملية انتخابات برلمانية ورئاسية جرت في مختلف أنحاء العالم خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٩٧. اشارت النتائج إلى ارتفاع وتيرة إقبال الناخبين بشكل

---

١ - جاكي ستون , مصدر سبق ذكره.

٢ - عبد العزيز عليوي العيساوي, نظام انتخاب مجلس النواب بعد عام ٢٠٠٣,(بغداد, مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ,٢٠١٣), ص ص٩٦-١٤١.

مُطرد على المشاركة في الانتخابات خلال المدة بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٩٠ ، إلاّ أن هذا الإقبال يشهد تراجعاً الآن, وهذا يُعزى الى تراجُع إقبال الشباب على التصويت [١].

ولا يعني هذا بأن الشباب على العموم لا يهتمون بالسياسة؛ ولكنهم أكثر ميلاً إما للانخراط في الحركات الناشطة غير الرسمية, أو النشاطات المدنية مثل النشاط التطوعي من خلال منظمات المجتمع المدني التي تشهد اقبالا كبيرا للناشطين الشباب, لاسيما الاندية الاجتماعية والرياضية ومراكز الشباب. ولا يختلف الشباب العراقي عن غيره من شباب العالم في هذا المنحى, فقد جلبت على سبيل المثال التظاهرات التي انطلقت في عام ٢٠١٠ في جمع أرجاء العراق – تضامناً مع المظاهرات التي عمّت المنطقة – الآلاف من الشباب العراقيين إلى الشوارع في المدن الرئيسة بما فيها بغداد وأربيل والبصرة والسليمانية. وقد دفعت الحملات الأمنية حينئذ الكثيرين منهم إلى تنظيم أنفسهم في الساحة الافتراضية عبر شبكة الإنترنت مستخدمين موقع الفيسبوك كمنبرٍ آمن بسبب الصعوبات التي تواجه العراقيين في داخل البلد في تسجيل مواقع إليكترونية خاصة بهم على شبكة الإنترنت[٢] .

لقد تفاقم الوضع منذ العام ٢٠١٠، بالنسبة لشباب العراق, فمعدلات البطالة آخذه في الارتفاع, ولاسيما بالنسبة لخريجي التعليم الجامعي, اذ وصلت الى اكثر من ٦٠٪ [٣]، ويتعرض نمو القطاع الخاص للركود، مما سبب بمشاكل اخرى ذات ابعاد اجتماعية, كمشكلة ترك المقاعد الدراسية اذ ان العديد من شباب العراق من هم دون سن ٢٥ سنة قد تركوا الدراسة (وخاصة في الثانويات) لأسباب اقتصادية, واخذ هؤلاء يفكرون في العمل الحر والاعمال اليدوية الاخرى لإعالة عوائلهم. لذلك نلاحظ ظاهرة

---

١ - جاكي ستون, مصدر سبق ذكره.

٢ - جاكي ستون, مصدر سبق ذكره.

٣- علاء يوسف, تفاقم البطالة وسط شباب العراق, الجزيرة نت, الاثنين ٢٠١٠/٤/١٩, على الموقع الالكتروني: http://www.aljazeera.net

التهرب من المدرسة وازدياد ظاهرة الامية بين هذه الفئات العمرية من الشباب. أضف إلى ذلك خلو النظام التعليمي من مناهج تعنى بالتفكير النقدي وتدريس مهارات إدارة المشاريع الخاصة. كما ان العادات والتقاليد والاعراف العشائرية والقبلية التي تحكم المجتمع العراقي تعد من اهم الاسباب التي تقيد حرية الشباب وخاصة الفتيات في المجتمع, ففي بعض المحافظات جنوب العراق تمنع التقاليد والاعراف العشائرية الفتيات من سن (١٤- ٢٥) سنة من دخول معترك السياسة او الانشطة ذات العلاقة.

كما ان غياب الامن اثر هو الاخر على مستقبل هؤلاء الشباب, لاسيما الفتيات اذ ان العديد منهن قد تركن الدراسة وخاصة في الكليات والجامعات لأسباب تفشي ظاهرة العنف والارهاب والخطف والقتل. كما ان الشباب ومن كلا الجنسين اصبح مستهدفاً بأعمال العنف من قبل القوات الحكومية والإرهابيين على حد سواء. علاوة على ذلك تعد مشكلة عزوف الشباب عن الزواج بسبب تردي الاوضاع الاقتصادية للبلد من اهم المشاكل التي تواجه شباب العراق في الوقت الحاضر[١]. يلخص وكيل وزير الشباب والرياضة لشؤون الشباب (عباس الشمري) جملة العوامل التي يتعرض لها شباب العراق بقوله: " إن نسبة الشباب الذين يرغبون الهجرة خارج البلد تعود لأسباب مختلفة منها التحصيل العلمي, والبحث عن فرصة عمل, والهروب من الواقع الأمني المتردي في البلد, والهجمات الإرهابية للشباب في الملاعب والمقاهي"[٢].

اما من الناحية السياسية فلم تكن قضايا الشباب على جدول أولويات الطبقة السياسية من متوسطي العمر. فعلى الرغم من أن السن القانونية للتصويت هي (١٨) عاماً, وهو أقل من مثيلاتها في المنطقة، الا الحد الأدنى للعمر لتولي المناصب السياسية

١ - فراس سالم, الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للشباب في العالم العربي: دراسة حول واقع الشباب في العراق, بحث منشور على الانترنت على الموقع:www.brob.org/news

٢- نقلا عن: الجزيرة نت: ١٧% من الشباب العراقي يرغبون في الهجرة, الاثنين ٢٠١٢/٣/١٢, على الموقع الالكتروني: http://www.aljazeera.net

هو (٣٠) عاماً [١], كما لا توجد شروط قانونية لانضمام الشباب إلى الكيانات السياسية, مما يعد اجحافا بحق الشباب وهدرا لطاقاته وامكانياته وطموحاته.

أسهمت محدودية الفرص السياسية المتاحة بنحو رسمي هذه أمام الشباب في زيادة الإقبال على استخدام شبكات التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت في العراق. ويوجد اليوم ما يقرب من ٢,٦ مليون مستخدم بزيادة ٨٠٠,٠٠٠ مستخدم خلال الأشهر الست الأخيرة. وتتراوح أعمار ما يربو على ٤١ بالمائة من مستخدمي موقع الفيسبوك في العراق بين ١٨ و ٢٤ عاماً, مما يضعهم في صلب فئة الشباب من السكان التي تشكل ثقلاً كبيراً في الانتخابات. وعلى الرغم من وجود العشرات من الصفحات التي تتعلق بحملات سياسية واجتماعية, وأنشأت المفوضية المستقلة العليا للانتخابات بناءً على مشورة الأمم المتحدة، صفحة على الفيسبوك, وحسابات أخرى على مواقع اليوتيوب وفلكر وتويتر, وتعكف الآن على صياغة بروتوكولات تهدف لقيام علاقات بناءة ومتينة مع الشباب من حيث المحتوى الخاص بحملات التوعية الذي تقدمه المفوضية عن طريق الإنترنيت, وعبر الأساليب التقليدية على حدٍّ سواء [٢].

الا إنّ، المشاركة الحقيقية للشباب في العملية السياسية ماتزال ضعيفة ولن تتحسن، مالم تسهم مؤسسات أخرى أيضاً في خلق بيئة تساعد وتمكينهم من المشاركة بنحو كامل في الحياة المدنية والسياسية, ولا ينظر إليهم بوصفهم مجرد مواد تستغل في حملات التعبئة في المرحلة التي تسبق قيام الانتخابات, لان ذلك لا يصب في مصلحة الوطن, ولا العملية الديمقراطية فيه, يقول (كوفي انان) الامين العام السابق للأمم المتحدة " لا احد يولد مواطنا صالحا, ولا امة تولد ديمقراطية وانما المواطنة والديمقراطية, هما عمليات متواصلة التطور على امتداد الحياة, ويجب اشمال الشباب منذ ولادتهم , فالمجتمع الذي

١ - ينظر نص المادة (٨- اولا) من قانون انتخاب مجلس النواب العراقي لسنة ٢٠١٣.

٢ - جاكي ستون, مصدر سبق ذكره.

يقطع نفسه عن الشباب يقطع نفسه عن ما يمده بالحياة , ويكون مكتوبا عليه ان ينزف حتى الموت" (١).

والملاحظة الجديرة بالانتباه في هذا الاطار ان اصحاب القرار مازالوا يتوجسون خيفة من الشباب, ومن أفكارهم وطموحاتهم, ويضعون الحواجز والعراقيل أمامهم لكبح جماح رغباتهم ومحاصرة طموحاتهم, ومازالوا يدفعون بأعداد كبيرة منهم, وخاصة المتعلمين, إلى البحث عن مجتمعات جديدة تفتح لهم مجالاً لتحقيق طموحاتهم وتلبي رغباتهم وأحلامهم. فاحتضنت الدول المتقدمة نخبة المتعلمين والطموحين والجادّين من شبابنا سواء ايام النظام السابق, او في يومنا هذا, ووصلت أعدادهم في بعض الدول إلى عشرات الآلاف, وهذه ظاهرة لا ننفرد بها وحدنا, بل هناك كثير من المجتمعات التي فقدت زمام قيادة الشباب فانجرف شبابها إلى مصائد التطرف والعنف وعالم المخدرات والجريمة.

ما نريد ان نقوله إن شبابنا اليوم يعيش أزمة اغتراب حقيقي ناتج عن محاولة تغييبه عن مجالات الحياة, ولاسيما المجال السياسي, مما ينذر بخطر كبير على المجتمع في حاضره ومستقبله. ذلك إن الشباب في الأنظمة البيروقراطية والانظمة التي لا تولي اهتماما بالشباب وتتركهم في معاناة التهميش والاقصاء والتهديد, يجعلهم يشعرون بالعجز وعدم القدرة على تحقيق الذات والشعور بالاغتراب. والاغتراب هنا هو مرحلة وسطى بين الانسحاب من المجتمع والتمرّد عليه, مما يدفعهم للجوء إلى ثلاثة أنواع من التصرّفات: إما الانسحاب من هذا الواقع ورفضه, وإما الخضوع إليه في الوقت الذي يعانون فيه النفور, وإما التمرّد على هذا المجتمع ومحاولة تغييره ولو كان ذلك بقوة السلاح (٢). وهو

١ - تحسين المشاركة السياسية للشباب على امتداد الدورة الانتخابية, برنامج الامـــم المتحدة الانمائي, ص ٣.

٢- عزت حجازي, الشباب العربي ومشكلاته, سلسلة عالم المعرفة, العدد(٦),(الكويت, المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآداب, فبراير ١٩٨٥), ص ٧٢-٧٦.

ما يفسر لنا اسباب انجرار كثير من هؤلاء الشباب الى ممارسة اعمال العنف والانتماء للحركات والتجمعات الإرهابية التي تسعى للانتقام من الجميع بحجج ومزاعم شتى الا ان حقيقتها هو عامل نفسي بالدرجة الاساس, الا وهو الشعور بالاضطهاد والحرمان, وعدم القدرة على التعبير عن الذات سلمياً.

ثالثا - سبل تعزيز مشاركة الشباب في الانتخابات:

إن أول ملامح الثورة الجديدة التي يطرحها علينا هذا القرن الجديد هو أنها تضع قيادة العالم في المرحلة القادمة في أيدي الشباب باعتبارهم يشكلون أكثر من نصف سكان الأرض، وهناك ظواهر عدة تؤكد هذا الدور الذي بدأه الشباب في مجالات قيادة الشركات, أو في الاستثمار, أو داخل معامل الاختراع. فثورة المعلومات وتراكمها قد اعطت للشباب وعيا راقيا, وانطلاقة مدهشة جعلته قادرا على الاستفادة من إنجازاتها دون حاجة إلى انتظار تراكم الخبرة الحياتية. كما أن الشباب أصبح يمثل القوة الاستهلاكية المؤثرة, وهم يضعون في هذه السوق مداخيلهم المبكّرة من سوق العمل في نوعية جديدة وغير تقليدية من البضائع. ومن ثم من حقهم في ان يسمع لهم في وضع أي سياسيات بهذا الشأن وتنفيذها في المستقبل, وهو ما يعكس مدى شعورهم بتعرضهم للاستبعاد والتجاهل والتهميش, واقتران هذا الشعور برغبتهم في المشاركة السياسية بشرط ان تتاح لهم الفرصة [1].

والواقع ان هذه الدعوة تندرج في سياق امي اشمل هو برنامج العمل العالمي من اجل الشباب لعام ٢٠٠٠ وما بعده, الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة, ويهدف هذا البرنامج الى تمكين الشباب ودعم مشاركته في عمليات صنع القرار على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية [2], وفي هذا يقول (بان كي مون) الامين العام للأمم

١- احمد سعيد تاج الدين, مصدر سبق ذكره, ص ص ٤٨- ٤٩.

٢ - ينظر تفاصيل ذلك في: تحسين المشاركة السياسية للشباب على امتداد الدورة الانتخابية, برنامج الامم المتحدة الانمائي, مصدر سبق ذكره.

المتحدة " يجب اتاحة الفرصة للشباب ليشاركوا بفاعلية في صنع القرارات على المستويات المحلية والوطنية والدولية" [١].

وعلى ذلك نقول ان الشباب هم رأس مال العراق, وثروته الغنية, ولا تضاهيه اي ثروة من الثروات، وان الاستثمار بهم في مشروع وطني كبير مهم جدا يحتاج الى اموال ومتطلبات ضمن خطط سنوية واضحة مع برنامج استراتيجي كبير. من يضع هذا المشروع في برنامج عمله من الكتل الانتخابية في الانتخابات القادمة ويُقنع الشباب بهذا البرنامج سوف يكسب بلا شك الجولة.

ان الاحصاءات والمسوح المتوفرة لدينا تشير الى صعوبة كسب شباب العراق، وإن تم فلا يمكن كسب أصواتهم الا وفق أسس واستراتيجية مقنعة ومؤثرة. وتعود صعوبة ذلك الى ان وعي شباب العراق في السنوات الاخيرة قد تطور بشكل ملحوظ, وهم يتابعون البرامج الانتخابية لكل الكتل السياسية، فان لم يكن البرنامج مقنعا ومستقطبا لهم ومناغيا لوجدانهم لا يمكن كسبهم والخوض بهم. فالكتل الانتخابية فيما مضى (ولا سيما خلال الأربع سنوات الأخيرة) مع الاسف لم تستثمر بفئة الشباب بالشكل الصحيح, ولم تستجب الى متطلباتهم وحاجياتهم, بالمقابل حصل الاستثمار والانفتاح على شرائح اخرى كرؤساء العشائر والفنانين والرياضيين والاكاديميين, وهو ما أوجد لدى اكثر الشباب نوعا من الاحباط والانكماش. وبناء على ذلك فان تركهم بهذا الشكل قد يؤدي الى ردة فعل معاكسة يجرهم الى الميل نحو كتل فضفاضة, او ينمي عندهم عدم الرغبة في المشاركة في الانتخابات، وان اكثر رؤساء الكتل الانتخابية يمتنعون نوعا ما عن سماع افكار وتوجهات الشباب، وهذا ما اوجد نوعا من التنافر والتباعد بين الشباب ورؤساء الكتل السياسية ما يفضي الى نتائج غير مرضية [٢].

---

١ - المصدر نفسه.

٢ - ينظر : حازم عبد الحميد النعيمي, توجهات الشباب الجامعي نحو المشاركة في الانتخابات العامة: دراسة استبيان ميداني لاستطلاع الرأي, مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية, العدد (٣٣), ٢٠١١ , ص ص ٣٥-٣٨.

على ذلك فإن الحكومة والقيادات في كل المواقع مطالبة في أن تبدأ بوضع قضية الشباب في مقدمة المسائل الوطنية, وتشرع في وضع الحلول وتطبيقها لمصلحة أجيال الشباب, هذا إذا أردنا أن نجتاز حاضرنا إلى مستقبلنا بأمان, وعليهم أن يعيدوا تنظيم مجتمعنا وحياتنا وقوانيننا وفق واقعهم (أي الشباب) وحجم قوتهم, ومدى تأثرهم بما يجري من حولنا في العالم. ومن ثم لابد من مشاركة الشباب وسماع رأيهم في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية, وتوسيع دورهم في المشاركة في كل ما يتعلق بحياتهم وتطلعاتهم وطموحاتهم, ويأتي في مقدمة ذلك خفض سن الناخب ليصبح ١٦عاما, وأن يمثل الشباب في المؤسسات الديمقراطية والتشريعية, وبالتالي لابد ايضا من تخفيض سن الترشح ليصبح على الاقل(٢٥) عام للشباب, بما يفسح المجال لسماع مقترحاتهم والأخذ بها عند التطبيق. فالثقافة السياسية جزء وشرط مهم في ثقافة الشباب إن أردنا تدريبهم وتأهيلهم للقيادة في مرحلة لاحقة, ونحن بهذا ندخلهم في نسيج المجتمع بدلاً من أن يتحوّلوا إلى أدوات للهدم والتخريب. فوضع ثقافة متوازنة للشباب تراعي تراثهم وتاريخهم الوطني والقومي, وتسعى للحاق بالثقافة الحديثة المنفتحة على العلم والتكنولوجيا والفلسفة المعاصرة المتطلعة إلى مزيد من الكشف عن الكون وأسراره أمر لا مفر منه, وأن ندرّبهم على اكتشاف ثقافة الشعوب والأمم المعاصرة ليتمكّنوا من التعامل والتفاعل معها في هذا العالم الذي بدأت تتشابك فيه تلك الشعوب بثقافاتها المختلفة على طريق التعاون والتلاقي, ضمن حركة التفاعل مع الثقافات الأخرى[١].

ان الكتل السياسية التي تريد المشاركة الفاعلة في كسب الشباب عليها ان تقدم برنامجا انتخابيا تظهر فيه بشكل جلي رأسمال الكتلة الانتخابية في استثمار الشباب, ووضع قضيتهم في مقدمة المسائل الوطنية مع الحلول وتطبيقها لمصلحة أجيال الشباب.

---

١ - صلاح عبد العاطي, الشباب والانتخابات, الحوار المتمدن, العدد (١٢٢٤) , ١٠-٦- ٢٠٠٥.

كما على الكتل الانتخابية ان تضع الخطوط العامة للبرنامج الانتخابي, بما يضمن اكبر مشاركة للشباب[١].

ان البرلمان الشبابي الذي اسس بأشراف من وزارة الشباب, والذي شمل اعمار من ١٥ سنة لغاية ٢٩ سنة وشارك كل شرائح الشباب ومن كل العراق, يعتبر من "المشاريع الشبابية الاستراتيجية التي تعول عليها وزارة الشباب والرياضة في إحداث تغييرات ايجابية في واقع ومستقبل الشباب في العراق، وبما يتماشى مع فلسفة الدولة الجديدة في ترسيخ الديمقراطية, ومبادئ الحوار والشفافية والمواطنة, وتقبل الرأي والرأي الآخر، ضمن آليات حديثة ومبرمجة تهدف إلى تمكين الشباب من لعب دور فعال ومتميز في المناحي السياسية والثقافية والاجتماعية، وفتح قنوات مشاركة حقيقية أمامهم، تمكنهم من الإفصاح عن قدراتهم وامكاناتهم ، والتعبير عن آرائهم وأفكارهم "[٢].

ان هذا المشروع يعتبر مشروعا استراتيجيا كبيرا يتعين على أصحاب القرار دعمه واسناده ليتحول الى مؤسسة ديمقراطية منتخبة من شباب العراق وفق اسس قانونية صحيحة, ويكون الطاقة الكامنة والمخزونة في المجتمع, لأرسال شباب واعين ومؤثرين الى مجلس النواب العراقي, بعد ممارسة طويلة من العمل البرلماني بين الشباب.

---

١ - المصدر نفسه.

٢ - ينظر الوثيقة الاساسية لبرلمان شباب في العراق منشورة على الموقع الالكتروني لوزارة الشباب والرياضة العراقية, http://www.moys.gov.iq

على العموم يمكن القول بوجود مجموعة من السبل التي يمكن من خلالها تعزيز مشاركة الشباب في الانتخابات, وذلك من خلال توفير الاطار القانوني لهذه المشاركة, واستغلال هذه الشريحة في جميع مراحل الاستحقاق الانتخابي, وتوضيح ذلك فيما يلي[1]:

اولاً- الإطار القانوني:

ان من المقومات المهمة للبيئة المواتية للمشاركة السياسية للشباب وجود اطار قانوني يلائم الشباب. وتنص القوانين في العراق, على ان سن اهلية للمنافسة في انتخابات مجلس النواب يبلغ ٣٠ عاما, في حين ان سن التصويت هو ١٨ عاما, مما يخلق فجوة بين سن التصويت من ناحية, والسن الذي يتيح للفرد ان يشغل منصبا بالانتخاب. ان بمقدور الحكومة والبرلمان العراقي تعديل الاطار القانوني, للنظر فيما يلي:

١- تخفيض سن الترشيحفي الانتخابات ليكون(٢٥او اقل.
٢- اقرار حصص مخصصة للشباب في قوانين الانتخابات
٣- تحديد العواق القانونية ضمن السياق المحدد امام مشاركة الشباب ومعالجتها, على سبيل المثال تيسير تسجيل المنظمات التي يقودها الشباب.

اما بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني والاحزاب السياسية فيمكنها ان تقوم بما يلي:

١- مراجعة ومناقشة الاطار القانوني لمشاركة الشباب في العملية السياسية, لاسيما الانتخابات.
٢- دراسة مقترحات لإقامة اطار قانوني ملائم للشباب يحفظ حقهم في المشاركة السياسية.
٣- القيام بحملات من اجل التغيير, أي تغيير القناعات لدى الحكومة والمجتمع بضرورة اعطاء الشباب دور في صناعة القرار.

١- مأخوذ بتصرف من برنامج الامم المتحدة الانمائي(تحسين المشاركة السياسية للشباب على امتداد الدورة الانتخابية), مصدر سبق ذكره, ص ص ٢-٩.

ثانيا- فترة ما قبل الانتخابات:

إن فترة ما قبل الانتخابات حاسمة الاهمية لدعم الشباب وتشجيعهم على المشاركة في الانتخابات, وتعتبر المشاركة المدنية للشباب, ووجود الاحزاب السياسية الصديقة للشباب من الجوانب بالغة الاهمية, نظرا لوجود ادلة قوية تدل على ان التعليم من اجل المواطنة الفاعلة يكون اكثر فاعلية اذا لم يكتف الطلاب بالقراءة عنها, في الكتب المدرسية, بل يمارسونها ايضا.

وتمثل منظمات المجتمع المدني التي يقودها الشباب والشبكات التي تؤلفها وسيلة مهمة للمشاركة بالنسبة للعديد من الشباب في جميع انحاء العالم. ويمكن ان يكون لها اثر ايجابي على المجتمع العراقي, وان تخلق مجالا للمشاركة الفاعلة للشباب.

كما باستطاعة منظمات المجتمع المدني ان تقيم شراكة مع المؤسسات التعليمية ووسائل الاعلام, لتحقيق ما يلي:

١- تشجيع المشاركة المتواصلة للشباب في التربية المدنية في المدارس والجامعات.

٢- تصميم البرامج التدريبية كي تكون حاضنة للمشاريع الجديدة للشباب.

٣- دعم منظمات التنمية المجتمعية, والمنظمات التطوعية التي يقودها الشباب.

٤- توفير دعم مرن, وتقليل العواق امام المشاريع الصغيرة والمبتكرة للشباب.

٥- استخدام المنابر المتوفرة على شبكة الانترنت للتبادل المعرفي, والربط الشبكي بين الشباب, اذ يمكن لوسائل التواصل الاجتماعي, والمدونات والوسائل الاخرى المتوفرة على شبكة الانترنت ان تمنح المواطنين الشباب المتعلمين صوتاً في نشاطهم السياسي, وان تفتح قنوات لتوفير استقاء مباشر للآراء بين المسؤولين الحكوميين والشباب.

٦- تتسم العلاقة بين الشباب والاحزاب السياسية في العراق بالتوتر والشك وعدم الثقة, ولكسر حلقة الشك وعدم الثقة هذه يجب على الشباب تطوير مهاراتهم ودوافعهم كي يتفاعلوا بنجاح مع الاحزاب السياسية. وفي الوقت نفسه يجب على

الاحزاب السياسية ان توفر مجالا لهم. وبوسع الاجنحة الشبابية في الاحزاب السياسية ان تؤدي دورا مركزياً, اذ توفر قاعدة نفوذ للأعضاء الشباب, حيث تحافظ على الأعضاء الشباب وتعمل على اعدادهم, وتساعد على التواصل مع الناخبين.

ثالثا- في فترة الانتخابات:

يميل بالشباب للمشاركة في الانتخابات بقدر اقل مقارنة مع المواطنين الاكبر سناً. ويتطلب اجتذاب الشباب الى صناديق الاقتراع وضع اجراءات محددة, وتهيئة بيئة مواتية تتيح للشباب المشاركة في الحياة السياسية, وكجزء من استراتيجية الدورة الانتخابية من المهم اشراك الشباب في العملية الانتخابية المباشرة. وبمقدر ادارة الانتخابات ومنظمات المجتمع المدني تحقيق مايلي:

١- ضمان مشاركة الشباب في جميع مراحل حملات توعية الناخبين, اذ يمكن ان يوظف الشباب في:

أ- توزيع المناشير والمطبوعات, وطرق الابواب, لاستمالة الناخبين واقناعهم بالتصويت لصالح هذا المرشح او ذك.

ب- التأثير على مختلف افراد العائلة والزملاء والاصدقاء, وبالتالي دفعهم للتصويت على لائحة معينة, او شخص بعينه, لاسيما في المناطق الشعبية.

٢- استخدام اساليب مسلية واستراتيجيات متعددة الوسائط لجذب انتباه الشباب ودفعهم للمشاركة في الانتخابات والتفاعل مع هذه العملية.

رابعاً- فترة ما بعد الانتخابات:

بعد اقفال مراكز الاقتراع, يجب ان يظل المواطنون قادرين على مساءلة ممثليهم المنتخبين, ويجب ان تكون مجالات التواصل والدعوة مفتوحة أمام جميع المواطنين بمن

فيهم الشباب, وعلى المجالس النيابية, **والحكومات ومنظمات المجتمع المدني المعنية, القيام بما يلي**[1]:

١- جعل أصوات الشباب مسموعة في مجلس النواب والحكومة.

٢- تيسير اقامة مجالس شبابية وطنية او برلمانات الشباب, كما فعلت وزارة الشباب,

والمطلوب من برلمان الشباب العمل على:

أ- المساهمة الفاعلة في سن قوانين تحافظ على حقوق الشباب وتطلعاتهم, وتكريس روح الانتماء والهوية, بما تتلاءم مع الدستور والمعايير الواردة في العهود والمواثيق الدولية.

ب- العمل مع المؤسسات الحكومية, ومنظمات المجتمع المدني, من اجل بناء جيل شبابي واعد يهيأ الارضية لممارسة معتقداتهم بحرية واستقلال.

ج- حث الحركة الشبابية على حرية وضمان تكوين المؤسسات والتنظيمات الشبابية والانضمام اليها, ورفع القيود التي تحول دون استقلالها, وقيام مؤسسات المجتمع المدني بدورها في التنمية الشاملة, وتعزيز الديمقراطية في عملية البناء.

د- دعوة وسائل الاعلام الى التركيز على نشر المبادئ والمعايير الدولية لحقوق الانسان التي تضمنتها الاعلانات والعهود والاتفاقيات المتصلة بحقوق الانسان, وفي مقدمتها مبادئ المساواة وعدم التمييز, والتسامح وقبول الاخر, وتعميق الحوار بين مكونات المجتمع المختلفة بما يتلاءم مع الدستور.

ه- المشاركة الفاعلة مع المؤسسات التعليمية لتطوير مناهج التعليم والتربية بما يضمن مخرجات تؤدي الى تفعيل التشغيل والحد من البطالة, وفق حاجيات البلد ومتطلباته.

١- جاسم محمد جعفر, برلمان الشباب في دورته الثانية تألق وعطاء, مقالة منشورة على موقع الوزارة بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٧.

و- دعوة المؤسسات الحقوقية والمدنية والتطوعية...الى مواصلة جهودها في مجالي التأهيل والتدريب, ونشر ثقافة العمل, وروح التطوع, وشرعية الانجاز, بالتعاون مع كافة اطراف المجتمع وقواه الحية والمنتجة.

ز- العمل مع المؤسسات الحكومية والاكاديمية والاهلية المهتمة بقضايا الشباب على تأسيس بنك معلومات وقاعدة بيانات رصينة تسهم في توفير المعلومات, وتعمل على حرية تداولها لدى مجتمع الشباب.

٣- دعوة الجمعيات الشبابية لزيارة مجلس النواب, وكذلك مجالس المحافظات والاقضية والنواحي, لمشاهدة مجريات جلسات المجالس هذه, وان يتحدثوا مع النواب, ومع اعضاء هذه المجالس.

٤- استحداث فرص لتدريب الطلاب في المجالس النيابية.

٥- اقامة مجالس شبابية ودعمها على المستوى المحلي للتدريب على تخفيف حدة النزاعات, واستحداث طرق جديدة لمشاركة الشباب في الشأن العام.

يتبين لنا من خلال ما تقدم ان اشراك الشباب في العمليات السياسية الرسمية يتسم بأهمية كبيرة, وقد اكدت الانتفاضات الشعبية التي جرت – وتجري- في عدد من الدول العربية منذ عام ٢٠١٠ مصداقية ذلك, اذ كان الشباب المغيب هم من فجر تلك الانتفاضات, وقادها حتى حققت اهدافها في الاطاحة بالأنظمة الاستبدادية.

ان اشراك الشباب في العمليات السياسية الرسمية وبصفة خاصة للديمقراطيات الجديدة والناشئة امر لابد منه, لان هذه المشاركة من شأنها ان تحيي القيم الديمقراطية, وتساهم في التغلب على الممارسات الاستبدادية, وتجدد دماء النظام السياسي, واذا لم يتم ذلك فمن المرجح ان ينشأ شعور كبير بالإحباط واليأس, مما قد يزعزع اسس الديمقراطية, ويسرع الديناميات المسببة للنزاعات, وبالتالي تعريض المجتمع لعدم الاستقرار, وفقدان الامن, وافشال جهود التنمية.

لقد اقر المجتمع الدولي بأهمية مشاركة الشباب في النظم السياسية, عبر عدة اتفاقيات دولية وقرارات صادرة عن الامم المتحدة, مما يؤكد الاهتمام العالمي بهذه الفئة

العمرية, ومع ذلك ما يزال شبابنا يعاني التهميش والاقصاء والحرمان على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي انعكس بشكل واضح على مشاركته في الانشطة والفعاليات السياسية والمجتمعية, وفي مقدمتها الانتخابات التي تعد واحدة من اهم حقوقه السياسية.

ان المطلوب من الحكومة العراقية والقيادات المسؤولة في الدولة العمل من كل ما من شأنه ان يسهم في تحسين اوضاع الشباب, بما في ذلك التعاون مع المنظمات الدولية التي تعني بالشأن الشبابي من اجل تلبية متطلبات الشباب, والعمل على تحقيق طموحاتهم, وأخذ دورهم في المجتمع على كافة الاصعدة بما فيها السياسي, وان يعطى لهم الحق كامل في التعبير عن ذواتهم والافصاح عن مكنوناتهم, وان يكون لهم مساهمة فاعلة في صناعة القرار السياسي, سواء على نحو مباشر, ام من خلال مؤسسات وسطية مشروعة تمثل مصالحهم, بما يسهم في بناء هذا المجتمع على اساس من قيم المواطنة والولاء.

الفصل الرابع

المجتمع المدني في العراق

لقد شغل مفهوم المجتمع المدني حيزا واسعا من الخطاب العربي في العقدين الأخيرين، ولا يزال يشكل إحدى أهم المسائل التي تستحوذ على الاهتمامات الأساسية لهذا الخطاب، بحيث يمكن اعتباره جزءا أساسيا من بنيته، جنبا إلى جنب مع مسائل الديموقراطية, والعلمانية, وحقوق الإنسان, والموقف من الآخر الغربي.

وبالرغم من تعدد الرؤى والاجتهادات في النظر الى المجتمع المدني, وتحديد اطاره العام ومفهومه, فإن مدلول المجتمع المدني يتمحور حول مجتمع متكامل في دولة عصرية, او في دولة هي في طريقها الى ان تكون عصرية, قادرة على التواصل بكفاءة مع الدول الاخرى, وقادرة في الوقت ذاته على تلبية الاحتياجات العصرية لمواطنيها بوصفهم افراد متمايزين, ولهم دور وحضور وكرامة وحريات وحقوق, وعليهم واجبات ومسؤوليات, كذلك تسهم في تحقيق المتطلبات المعاصرة بفعل تغير الاداء الاجتماعي.

لعل من اهم وظائف المجتمع المدني هو العمل على تعزيز احترام حقوق الانسان وترسيخها وتعزيز دورها في بناء الفرد والجماعة, وذلك من خلال برامج وسياسات وتشريعات فاعلة في كافة الانشطة التي تتولاها هذه المنظمات. كما تشكل هذه المنظمات اداة مهمة في الحوار الاجتماعي بشأن قضايا وهموم حقوق الانسان, باعتبارها تلعب دورا مهما في بلورة رؤية المجتمع لهذه الامور, في الوقت الذ تلعب فيه دورا مساهما في اصلاح ما يمكن ان يشكل خللا في منظومة السلوك القيمي والوعي العام.

لقد شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ ظهور عدد كبير من منظمات المجتمع المدني, متزامنا مع عملية التحول الديمقراطي الذي تحقق على اثر سقوط النظام السياسي السابق, تسعى هذه المنظمات من اجل ترسيخ قيم ومفاهيم الحرية, وحماية حقوق

الانسان, من منطلق قدرتها على الفعل والتأثير في المحيط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

اولا- التعريف بمنظمات المجتمع المدني:

١- ماهية منظمات المجتمع المدني:

مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم الحديثة نسبيا التي برزت على الساحة الاوربية مع بداية الثمانينات القرن الماضي, رغم ان جذوره التاريخية والفلسفية تعود الى ابعد من ذلك بكثير وبالتحديد الى عصر الرومان، اذ عرف الرومان هذا المفهوم غير انه اختفى بعد ذلك [١], ثم عاد الى الظهور ثانية في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وربما يكون جون لوك، أول من استخدمه بعد الثورة الإنكليزية ١٦٨٨، في نصه المشهور (رسالة التسامح، ١٦٨٩)، ثم توالي على دراسته ونقده واستقصاء أبعاده المختلفة عدد من الفلاسفة وعلماء الاجتماع، والساسة الغربيين مثل هوبز، وروسو, وهيجل, ومونتسكيو, وغيرهم، فكانت ولادته في ظل التحول الجذري الذي اجتاح أوروبا والانتقال من عصور الظلام الى عصر الدولة الحديثة والنظام الجديد[٢]. ثم عاد للظهور مرة اخرى ليوافق بدايات التحول في أوروبا الشرقية، فأنطلق من بولونيا (١٩٨٢)، عندما طرحت نقابة التضامن نفسها باعتبارها أحد التنظيمات للمجتمع المدني [٣].

وفي نطاق الفكر العربي نستطيع القول ان هذا الفكر لم يتعرف على مفهوم المجتمع المدني بحد ذاته، بل جاء هذا التعرف عبر الاهتمام المتزايد الذي لاقته مؤلفات (غرامشي) في المنطقة العربية بعد السبعينات. لكن الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني بدأ يتسرب الى الفكر العربي المعاصر بدءاً من ثمانينيات القرن العشرين خصوصاً في اقطار المغرب

---

١ - محمد عبد زغير, دراسة حول منظمات المجتمع المدني في الشرق الاوسط وشمال افريقيا , المنظمة السويدية لرعاية الطفولة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا, ٢٠٠٥, بحث منشور على الموقع الالكتروني المنتدى المجتمع المدني العربي للطفولة: http://www.megdaf.org /

٢- عامر حسن فياض, التعددية والمجتمع المدني في الفكر السياسي المعاصر" محاولة للفهم", مجلة دراسات دولية, مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد, العدد(٢٩), ٢٠٠٥, ص ٣٢-٣٣.

٣ - محمد عبد زغير, مصدر سبق ذكره.

العربي، حيث نوقش هذا المفهوم بغرض التفكير في ظروف التحول من الحزب الواحد الى التعددية الحزبية لاسيما في تونس والجزائر[1].

ويطلق مفهوم المجتمع المدني على مجموعة من المنظمات التطوعية غير الاجبارية, والغير الربحية, والتي تلعب دورا مهما بين العائلة والمواطن من جهة, والدولة من جهة اخرى, لتحقيق مصالح المجتمع في السلام والاستقرار والتكافل الاجتماعي ونشر ثقافة (لا عنف لا تميز لا ترهيب لا قمع) بكل انواعه (الديني والقومي, والمذهبي, والسياسي, والفكري, وغيرها), بتعزيز وترسيخ قيم ومبادئ ومعايير التسامح والمحبة والتعاون والتراضي والتعايش السلمي والاخوة والاحترام وقبول الاخر والشفافية, والتعامل بين افراده من كل الاطياف بلطف ومصداقية, وتجنب سوء المعاملة والكراهية والحقد والضغينة, وسوء الخلق, واستخدام اللغة التعسفية والقاسية, ويطلق على هذه المنظمات منظمات المجتمع المدني, وتسمى ايضا السلطة الخامسة لاضطلاعها بالدور الرقابي المهم والنزيه.

لذا فأن المجتمع المدني هو مجتمع المبادئ والقيم والفضيلة والاخلاق التي تستدعي الطبيعية الخيرة والطيبة للإنسان, بعيدا عن قيم الرذائل والحقد والكراهية, وهي تنسجم وتتناغم مع مبادئ وقيم كل الاديان السماوية. كما ويمثل المجتمع المدني نظام المؤسسات التي لا يمكن لاحد ان يقف ضده مثل المنظمات غير الحكومية على سبيل المثال المؤسسات الدينية (الجوامع والحسينيات والكنائس وكل دور العبادة الاخرى ..) اضافة للنقابات والاتحادات والجمعيات والاندية وغيرها.

يشير (حسنين توفيق) الى ان المجتمع المدني هو عبارة عن مجموعة من الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية التي تنتظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، ويحدث ذلك

---

١ - كريم ابو حلاوة، اشكالية مفهوم المجتمع المدني،(دمشق, دار الاهالي، ١٩٩٨), ص٧٦.

بصورة ديناميكية ومستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة [1].

اما (سعد الدين ابراهيم) فقد وسع مفهوم "المجتمع المدني" حين اعده بأنه مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح افرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف" . وتشمل تنظيمات المجتمع المدني كلا من الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات, أي كل ما هو غير حكومي وكل ما هو غير عائلي أو إرثي (وراثي) [2].

ما يؤخذ على هذا التعريف هو عده الاحزاب من ضمن مؤسسات المجتمع المدني ونحن لا نعتقد بصحة ذلك لان الاحزاب السياسية تسعى للوصول السلطة والحكم او على الاقل المشاركة والمساهمة فيها بأي شكل لتحقيق اهدافها السياسية بكل الطرق والوسائل المتاحة وان ذلك يتناقض ويتقاطع مع مبادئ وشروط واهداف منظمات المجتمع المدني ولا يستقيم ويتناغم معها .

ويعرف (هشام يونس) المجتمع المدني بانه مجموعة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة, وعن ارباح الشركات في القطاع الخاص, أي ان المجتمع المدني عبارة عن مؤسسات مدنية لا تمارس السلطة, ولا تستهدف ارباح اقتصادية حيث تشترك في صياغة القرارات خارج المؤسسات السياسية, كالدفاع عن مصالحها الاقتصادية والارتفاع بمستوى المعيشة

---

١ - حسنين توفيق، بناء المجتمع المدني، المؤشرات الكمية والكيفية، ندوة المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي،(بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٢)، ص ص ٦٩-٧٠

٢ - سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، تقديم سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، ,(القاهرة, مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ، ١٩٩٥)، ص٢.

والتعبير عن مصالح اعضائها, وقد يكون ولها اغراض ثقافية ايضا كما في اتحادات الادباء والمثقفين والجمعيات التضامنية والاندية الاجتماعية, التي تهدف الى نشر الوعي, وفقا لما هو مرسوم ضمن برنامج الجمعية [1].

ان تأمل التعاريف السابقة تكشف لنا أنها جميعا تستبعد المؤسسات الاجتماعية الأولية كالأسرة والقبيلة والعشيرة والطائفة الاثنية، كما تستبعد منها المؤسسات الحكومية ويبقى في نطاق المجتمع المدني المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي، **كما وتكشف لنا عن وجود بعض العناصر المشتركة بين مؤسسات المجتمع المدني، نذكر منها ما يلي:**

١- يقوم المجتمع المدني على الرضا والاختيار من جانب الأفراد الداخلين فيه.

٢- يتضمن وجود جماعات ومنظمات ومؤسسات تتمايز عن الدولة.

٣- يقوم الانتماء الى المجتمع المدني على أساس المساواة.

٤- يتمتع المجتمع المدني بقدر من الاستقلالية في مواجهة الدولة.

على ذلك نستطيع القول أن المؤسسات الدينية تعد جزءً من المجتمع المدني, اما الاحزاب والتنظيمات السياسية المختلفة (امية, او وطنية, او قومية, او دينية) وكذلك الاعلام بكل انواعه (المرئي والمسموع والمقروء) لا زال موضوعها مثار نقاش وجدل وحوار واسع بين المختصين والعاملين في مجال منظمات المجتمع المدني حيث السؤال المطروح هل تقعا وتدخلا ضمن مفهوم منظمات المجتمع المدني من عدمه ؟ وهل تتوفر فيهما الشروط وعناصر وخصائص هذه المنظمات؟.

ان هذا النقاش والجدل كما قلنا, هو بسبب احتمال وصول الاحزاب السياسية الى السلطة والحكم, او على الاقل المشاركة والمساهمة فيها, بما يتناقض ويتقاطع مع مبادئ

١- هشام يونس, حول العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الواقع العربي الراهن, بحث ملقى في منتدى الدوحة للديمقراطية والتجارة الحرة, منشور على الموقع :-www.qatarconferences.org/new democracy/arabic/.

وشروط واهداف منظمات المجتمع المدني. اما الاعلام لأنه يتأثر بالمعايير والمقاييس والعوامل السياسية وبرامج القوى السياسية المختلفة في الحكم والسلطة وتعتبر مرآة تعكس نشاطها وفعالياتها وتلمع اعمالها ومواقفها, وتضخم انجازاتها ومشاريعها, خاصة في دول العالم الثالث فلا يمكن اعتباره من ضمن مؤسسات المجتمع المدني.

واستناداً الى ذلك سوف يتم استبعاد الاحزاب والتنظيمات السياسية المختلفة, وكذلك الاعلام, عن مفهوم المجتمع المدني في بحثنا هذا, وسوف ينظر الى المجتمع المدني باعتباره تلك التنظيمات الاجتماعية التطوعية التي ينظم إليها الفرد باختياره, والتي تتمثل في الجمعيات الاهلية والنقابات المهنية وما شابهها، من التنظيمات التطوعية، **فهي التنظيمات التي تتوسط العلاقة بين التنظيمات الرسمية للدولة والتنظيمات الارثية التي يوجد بها الفرد بحكم نشأته, والتي يمكن ان تشمل على مايلي:**

أ- النقابات والتنظيمات المهنية.

ب- المؤسسات الدينية .

ج- المنظمات والنشاطات الاجتماعية والعائلية.

د- المنظمات الشعبية والجماهيرية .

ه-الاندية الاجتماعية والرياضية ومراكز الشباب.

و-الاتحادات العمالية والمهنية .

٢- الصفات والسمات الاساسية لمنظمات المجتمع المدني :

اهم السمات الاساسية لمنظمات المجتمع المدني هو التطوع الارادي وغير الجبري في عضويتها والانتماء اليها كما ذكرنا, رغم ان الدراسات والاحصاءات والاستبيانات الميدانية للمختصين في هذا المجال اضافة لتقارير المنظمات الدولية اكدت ان نسبة

الفعاليات والمساهمات التطوعية ضعيفة ومحدودة في مجال هذه المنظمات, بسبب غياب الوعي بأهمية العمل التطوعي في المجتمعات بشكل عام وخاصة دول العالم الثالث ومن ضمنها العراق. لذلك يجب تفعيل وتعزيز العمل التطوعي وتوسيع افاقه بإعطاء فرصة للمتطوعين في القيادة الادارية, وصنع القرار, والتخطيط والتنفيذ, في هذه المنظمات لتشجيعهم على العطاء والتميز والابداع والاستمرار في عملهم, واستقطاب عناصر ودماء جديدة باستمرار للعمل في هذه المنظمات.

ان هذه المنظمات تعمل بصورة مبرمجة لأهداف محدودة وفق معايير مقنعه, كما تتصف بالاستقلال الاداري والمالي عن كل اجهزة الدولة, او عن اي شكل من اشكال الهيمنة والتعبية من الخارج او الداخل, والمتمثلة بفرض اراء وسياسات وإملاءات وبرامج وخطط الجهة المهيمنة, ذلك ان فقدان هذه الاستقلالية من شأنه ان يحول هذه المنظمات الى اداة وادارة طيعة بيد الحكومات وسلطاتها, وبعض احزابها ان وجدت, وينتهي دورها ضمن مفهوم منظمات المجتمع المدني.

كما ويتصف عمل هذه المنظمات بالشفافية والمصداقية والاقناع والكفاءة والتميز والكشف عن مصادر تمويلها وطريقة صرف مبالغ موازنتها المالية, وعدد ونوعية مشاريعها, وكلفها المخمنة, ومواقعها, والغرض منها, ونسبة الاعمال المنجزة فيها, والمبالغ المصروفة, مع وجود نظام رقابة مالي واداري كفوء ومخول, والية خاصة لمحاسبة قيادات وادارات تلك المنظمات عن اي خروقات من قبل هيئاتها العامة التي تعتبر اعلى سلطة تشريعية فيها, وان يكون كل اعمالها ونشاطاتها غير ربحية, وبأشراف مجلس ادارتها الذي تنتخبه الهيئة العامة لهذه المنظمات.

علاوة على ذلك التزام هذه المؤسسات بمنظومة الاخلاق والقيم والآداب العامة المرعية في البلاد المتواجدة فيها, والتعامل مع الحريات كحق انساني وقانوني الغاية منه تحقيق الذات الفردية والجماعية من خلال الانشطة المختلفة لمؤسسات المجتمع المدني, فضلا عن قبول التنوع والاختلاف في الرأي, واحترام رأي الاغلبية والاقلية التي تقررها

العملية الديمقراطية. ومن هنا يصبح لمفهوم المجتمع المدني قيمة اخلاقية ومطلبية لكل فئات المجتمع[1].

ثانيا- وظائف منظمات المجتمع المدني:

ان اهم وظائف المجتمع المدني هي تنظيم وتفعيل دور الناس في تقرير مصيرهم, وخصوصا في حالة تعرض هذا المصير الى عملية تصفية من جهة معينة ومواجهة السياسات التي تؤثر في حياتهم اليومية بشكل مباشر, وتزيد من افقارهم سياسيا واجتماعيا واقتصاديا, والقيام بدور اساسي في فرز وتعين القواسم المشتركة وتفعيلها وايجاد مشتركات حقيقية بين مختلف توجهات المجتمع, وفي ضوئها ترسم الخطط والبرامج, **وتحدد الاهداف من اجل خلق مجتمع واعي, وفي ضوء ذلك يمكن ان تتخلص وظائف المجتمع المدني بالاتي[2]:**

١- وظيفة تجميع المصالح: وذلك من خلال تتبع منظمات المجتمع المدني لمشاكل ومطالب وقضايا الجمهور, والقدرة على بلورة هذه القضايا في موقف جماعي وموحد, يحدد الاولويات التي يحتاج الجميع الى تحقيقيها وصقلها في قالب واحد, وتعزيز موقف جماعي من خلال النقابات المهنية والغرف التجارية والصناعية ورجال الاعمال ، وتعزيز مبدا التضامن الاجتماعي في القدرة على نقل هذه المشاكل والتفاوض عليها مع الحكومة او الدولة .

---

١ - عباس فاضل محمود, دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق, مجلة الاستاذ, بغداد, العدد (٢٠٣),٢٠١٢, ص٦٢٣.

٢- عبد الغفار شكر ومحمد مورو, المجتمع الاهلي ودوره في بناء الديمقراطية, (دمشق, دار الفكر المعاصر , ٢٠٠٣) , ص ص٦٢-٦٨.

٢- وظيفة حل الصراعات والنزاعات المجتمعية وحسمها: ويتم ذلك من خلال منظمات المجتمع المدني, من خلال اعضاء هذه المجموعة بحيث تعمل على حل المشاكل وفق النقاش والحوار دون اللجوء الى العنف او اجهزة الدولة, الامر الذي ينعكس على القدرة نحو بناء حلقة من (التضامن الاجتماعي) من خلال الديمقراطية الاجرائية والانقياد الى الاغلبية, مع مراعاة حقوق الاقلية, وعند ذلك الوقت يتوفر لنا مجموعة قادرة على حل الصراعات والمشاكل سواء الاجتماعية او السياسية او أي مشاكل اخرى من خلال الحوار واكتساب المعرفة حول طريقة حل الصراعات الكبرى داخل الدولة .

٣-زيادة الثروة وتحسين الاوضاع : وذلك من خلال توفير الفرص للعاطلين عن العمل والذي يساعد على توفير الدخل للأفراد, من خلال النشاطات التي تقوم بها المؤسسات المهنية والجمعيات الاهلية, والذي سوف ينعكس على زيادة دخل الفرد من نصيبة من الدخل القومي للدولة. وقد اثبتت الدراسات ان تمتع الفرد بالاقتصاد وتوفر حياة كريمة ومشرفة سوف ينعكس على زيادة اهتمام الفرد في المشاركة في النشاط السياسي لدولة والتدخل في القضايا العامة, وذلك على اعتبار انها قضايا مهمة له, وتنعكس على مسيرة حياته اليومية ، وليس الاقتصار فقط على توفير لقمة العيش للأسرة، وهذا يقودنا الى الاسراع في ركوب موجة التحول الديمقراطي.

٤-خلق القيادات الجديدة في المجتمع: وذلك من خلال قدرة منظمات المجتمع المدني على تعزيز مبادئ ايجاد القيادة الصالحة, التي سوف تسير بالوطن نحو الاصلاح ،وتعمل منظمات المجتمع المدني على ايجاد القيادة الامثل, والتي تتصف بـالحركية والمعرفة العلمية والشعبية, وهذا يختلف عن القيادة موهبة وعلم وفن, فالقائد يخلق بالممارسة والعمل داخل الجمهور والتعرف على تفاصيل حياتهم وطرق معالجتهم للمشاكل الامر الذي يجعل القائد له قدرة لتعرف عن مشاكل الجمهور, والوقاية منها قبل حدوثها, وهذا لا تم الا من خلال منظمات المجتمع المدني فقط لأنها هي الوحيدة التي تعمل على تعزيز مبدا خلق القيادات الجديدة ودمجها داخل المجتمع وهذا يقودنا نحو التحول الديمقراطي.

٥-اشاعة الثقافة الديمقراطية ونشرها: تعتبر هذه النقطة اهم ميزة يسعى المجتمع المدني الى تحقيقها من خلال القيام بتشجيع الجمهور نحو العمل التطوعي, واحترام الاخرين, واللجوء الى الحلول السلمية والحوار والتسامح والتعاون والتنافس الشريف, والالتزام بالقانون والمحاسبة, وهذه الخصائص تقودنا الى الديمقراطية والتحول الى عالم افضل.

ثالثا- نشوء وتطورا المجتمع المدني في العراق :

بداية نقول ان المجتمع المدني الحديث لم يكن له وجود فعلي في العراق قبل الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، فعلى الرغم من ان بدايات المجتمع المدني الحديث في العراق تعود الى إصلاحات مدحت باشا (١٨٧٢) تلك الاصلاحات التي ادت الى نقل المجتمع العراقي في اقل من نصف قرن من حالة ركود وعزلة الى مجتمع يتأهب لدخول التاريخ من جديد[1]. فعلى الرغم من محدودية ثقافة مدحت باشا وانبهاره بمظاهر المدنية الاوربية، الا ان خبرته وثقته الكبيرة بنفسه وطموحه اللامحدود وشغفه بالتحديث, دفعه الى تقليد عناصر المدنية الحديثة واقتباس ملامحها، في زمن كان العراق يرزح تحت وطأة ركود اقتصادي, وتخلف اجتماعي وثقافي منذ تفكك الدولة العربية الاسلامية وانهيار الحضارة في بغداد على يد السلاجقة, ومن بعدهم المغول [2].

ففي خطابه الاول بعد وصوله الى بغداد في دار الحكومة بتاريخ ٣٠ نيسان ١٨٦٩ حث مدحت باشا الناس على العمل المتواصل في سبيل تطوير الزراعة والتجارة والصناعة, واشار الى الخراب الذي حل بالعراق بعد مجدها التليد, ووضع اللوم على العراقيين الذين قصروا في بلوغ التقدم مثل الامم الراقية، واكد على ضرورة انقياد الرعية والتسليم للحكومة من اجل اعادته الى مكانته السابقة. كما اشار الى ان العراقيين عرفوا بعدم الطاعة للسلطان وعدم خضوعهم للسلطة وتمردهم على الحكومات، قصد بذلك

---

١ - عامر حسن فياض, العراق وشقاء الديمقراطية المنشودة,(عمان, دار اسامة, ٢٠٠٩),ص٢٨.

٢ -جميل موسى النجار, الادارة العثمانية في ولاية بغداد : من عهد الوالي مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩-١٩١٧,(القاهرة, مكتبة مدبولي, ١٩٩١), ص ص ٢٣-٤٥ .

العشائر العراقية التي لا تدين بالولاء لأية حكومة كانت. وحارب مدحت باشا الرشوة, وحاسب الموظفين الكبار, وبعد اربعة شهور اعلن التجنيد الاجباري, واخضع العشائر لسلطته. كما فتح المدارس الرسمية, اذ انشأت في عهده مدرسة الصنايع, والرشدية الملكية, والرشدية العسكرية, الى جانب اول مستشفى حديث واول شركة تراموای ربطت بين بغداد والكاظمية. واقيمت معامل حديثة لإصلاح البواخر, وصنع الطحين, والمشروبات الغازية وغيرها. كما جلب مدحت باشا معه مطبعة فرنسية حديثة, وتم اصدار جريدة الزوراء, التي لعبت فيما بعد دورا مهما ، في بث الوعي عند العراقيين, وفتحت اعينهم على قضايا لم تكن مألوفة من قبل، فحركت افكارهم بما طرحته من مواضيع سياسية واجتماعية وثقافية، كان من بينها الحث على تعليم البنات, والوقاية الصحية من الامراض والاوبئة, وكذلك توضيح اسباب الانحطاط الحضاري, والسبل الكفيلة بتطويره وتقدمه. كما كانت الزوراء تنشر رسائل وتعليقات القراء التي ترد اليها من انحاء العراق. ومن الطبيعي ان تجلب مثل هذه المواضيع والقضايا انتباه العراقيين وتنور عقولهم, وتشجعهم على اكتساب معارف جديدة, وعلى تقبل الافكار والمعتقدات والمخترعات الحديثة. كما شجعت اصلاحات مدحت باشا، على صدور جريدة ثانية في الموصل عام ١٨٨٥ , واخرى في البصرة عام ١٨٨٩ , كما اصدر الاخوة الدومنيكان في الموصل اول مجلة عراقية باسم "اكليل الورد" عام ١٩٠٢ [١] .

لقد تواصلت هذه الاصلاحات في العهد الملكي (١٩٢١-١٩٥٨)، بوتيرة متسارعة, والتي كانت في الواقع عملية تحديث لمجتمع زراعي انتقل من أشكال التنظيم القرابية التقليدية، كالقبائل والعشائر، وبيوتات الأشراف والأعيان، والأصناف الحرفية، إلى مجتمع يعتمد معايير الثروة والتعليم الحديث[٢]. فقد ترعرعت طبقة من التجار والصناعيين

١ - علي الوردي, لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ,ج٢,(بغداد, مطبعة الرشاد, ١٩٦٩),ص ص ٢٣٨-٢٦٢.

٢- توفيق المديني, المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي,(دمشق, اتحاد الكتاب العرب, ١٩٩٧), ص ص ٦٧٢-٦٧٨.

والمصرفيين والمقاولين في قطاع خاص، على أساس اقتصاد السوق، وباتت قوة مجتمعية يحسب لها حساب. كما نشأت، قبلها، طبقة قوية من كبار ملاك الأرض. وأدت عمليات التحديث، أيضا، إلى نشوء طبقات وسطى تعتمد بالأساس التعليم الحديث، مثلما تعتمد على الملكية ورأس المال في جانب اخر, وتبلورت طبقات عاملة في الصناعات الحديثة، وطبقة فلاحية معدمة في الأرياف, بإزاء نشوء الثروة الاجتماعية كمجال مستقل نسبياً، نمت أيضا اتحادات وجمعيات وحركات اجتماعية، تعبر عن هذه المصالح، وتذود عنها، ضاغطة على المجال السياسي. وبموازاة ذلك أيضاً، ازدهرت بشكل نسبي صحافة ومجال معلوماتي غير حكومي [1].

الا ان عملية التطور هذه انقطعت في حقبة الحكم العسكري "الثوري" (١٩٥٨-١٩٦٨)، وتشوهت تماماً في حقبة الحكم الشمولي (١٩٦٨-٢٠٠٣), فخلال حكم الجمهوريات المتتابعة لم يعد للمجتمع المدني دورا مؤثرا، صحيح أن النقابات والجمعيات المهنية والاستهلاكية كانت تمارس بعض الأدوار المختلفة خلال هذه الفترة، وتم النص عليها في الدساتير المتعاقبة, اذ نصت المادة (٣١) من دستور عام ١٩٦٤ المؤقت, على (حرية تكوين الجمعيات والنقابات بالوسائل المشروعة وعلى اسس وطنية مكفولة في حدود القانون)[2]. وفي دستور١٩٦٨ نصت المادة(٣٣) على (حرية تكوين الجمعيات والنقابات بالوسائل المشروعة وعلى اسس وطنية مكفولة في حدود القانون)[3]. وكفلت المادة (٢٦) من دستور ١٩٧٠المؤقت على(حرية الرأي والنشر والاجتماع والتظاهر وتأسيس الاحزاب السياسية والمنظمات والجمعيات وفق اغراض الدستور وفي حدود القانون, وتعمل الدولة على توفير الاسباب الازمة لممارسة هذه الحريات التي تنسجم مع خط الثورة القومي والتقدمي)[4]. الا أن دور هذه المنظمات لم يكن يخرج عن آليات

---

١ - فالح عبد الجبار, المؤسسات الاجتماعية والمجتمع المدني في العراق, الحوار المتمدن, العدد (١٢٦١) ,٢٠٠٥/٧/٢٠.

٢ - الدستور العراقي المؤقت ١٩٦٤/٤/٢٩.

٣ - الدستور العراقي المؤقت ١٩٦٨/٩/٢١.

٤ - الدستور العراقي المؤقت ١٩٧٠.

الحشد الجماهيري, لاسيما اثناء فترة الحكم الشمولي, وذلك لدعم مسيرة الحزب الحاكم, أي بعبارة أخرى لم يكن لدينا أكثر من هياكل لمنظمات المجتمع المدني لتجميل صورة النظام القائم آنذاك, بعد ان ابتلعت الدولة أو أزالت كل الاتحادات الطوعية للطبقات الوسطى والعاملة، وألحقتها بنظام الحزب الواحد, ساعدها في ذلك امتلاكها موارد هائلة مستقلة عن المجتمع نتيجة لتحولها الى دولة ريعية نفطية. فقد أدى اكتشاف وظهور صناعة النفط في المنطقة منذ عشرينيات القرن الماضي, وبدء تعرف الدولة على الريع النفطي وإفادتها من موارده, إلى بناء ونمو في جهاز الدولة بما جعلها تسيطر على المجتمع وتتحكم فيه [١], الامر الذي اكسبها القدرة على رشوة فئات اجتماعية واسعة، بل أمكن لها إعادة هيكلة طبقات رجال الأعمال المهمَشة، وحذف عناصر منها على أساس ديني أو جهوي أو إثني. وتمكنت من خلق مزيج من رأسمالية قرابيه (أقرباء النخب الحاكمة) ورأسمالية خاضعة (crony)، فقدت مبادراتها السياسية، واعتمدت على الدولة كزبون، ومانح للعقود[٢]. وقد كان هذا أحد الروافد الأساسية لنشوء ظاهرة الاستبداد:هيمنة الدولة على الاقتصاد، منشئة كيانها القوي على الاقتصاد الريعي والطفرة النفطية. لقد جعلت الدولة المجتمع هامشا عليها، مستهلكا لثرواتها، ومنتوجاتها، وأيضا، لأفكارها، وقيمها، ونماذجها .هذا فضلا عن أن العراق شهد ترهلا في الجهاز البيروقراطي, وفقدان الدولة لكفاءتها في أداء كثير من وظائفها، ولا سيما مع الحرب العراقية الإيرانية والحصار الدولي في التسعينيات[٣]. ويعبر برهان غليون عن هذه الحالة بقوله: " اصبحت الدولة مؤسسة خاصة توظف سيطرتها المطلقة وتغلغلها في ثنايا المجتمع من اجل خدمة مصالح الفئة الحاكمة, وليس من اجل تنظيم المصالح العامة, وصارت تنظر الى أي حركة او تامة او اشارة تصدر من المجتمع المدني,

---

١ - حيدر سعيد , صورة (المجتمع المدني) في العراق مع تركيز خاص على الخطاب الاسلامي, بحث منشور على الموقع : foundationforfuture.org/en
٢ - فالح عبد الجبار, مصدر سبق ذكره.
٣- فالح عبد الجبار, مصدر سبق ذكره.

على انها معارضة سياسية ورفض لسلطة الدولة وتهديد مباشر لوجود الامة والقومية والثورة, ودفعها ذلك الى الانكفاء بشكل اكبر على نفسها وقواها الرادعة الخاصة وتنميتها وبالتالي تخصيص القسم الاكبر من الدولة لا لتوفير حاجات المجتمع وانما لتعظيم وسائل القضاء عليه"[١] .

بعد الانفتاح الواسع الذي جرى عقب إسقاط النظام السابق، والشروع في عملية البناء الديمقراطي، ظهرت على السطح اعداد كبيرة من المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني, ومنها جمعيات حقوق الانسان بأجمعها تعمل في الساحة العراقية مثل الاغاثة والمساعدات الانسانية والمرأة والطفولة وحقوق الانسان[٢]. وفسح المجال الديمقراطي لعمل المنظمات ومؤسسات المجتمع المدني ظهور العديد من المنظمات الحقيقية الفاعلة واخرى معنية باختصاصات محدودة ولها واجبات صغيرة. وقد بلغ العدد التقريبي لمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني وحقوق الانسان في العراق ما يقارب (٣٠٠٠) منظمة, سجل منها رسميا الف وخمسمائة منظمة لدى المكتب المعني بها في وزارة التخطيط . وانضمت الى برلمان المجتمع المدني الجهة التشريعية وقاعدة المنظمات في العراق التي فوضت المفوضية العراقية لمؤسسات المجتمع المدني، كجهة تنفيذية وتنسيقية لهذا البرلمان المدني[٣] .

رابعا- الاطار الدستوري والقانوني لمنظمات ا لمجتمع المدني في العراق:

لقد نظمت العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في العراق بموجب الدستور العراقي الدائم (٢٠٠٥), اذا اكدت المادة (٤٣) اولا: بأنه ينبغي على الدولة ان تحرص "على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني, ودعمها وتطويرها واستقلالها, بما

---

١ - نقلا عن ثناء فؤاد عبد الله, آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي,(بيروت, مركز دراسات المستقبل العربي, ١٩٩٧), ص ٢٨٥.

٢ - نادية فاضل عباس, دراسة في المجتمع المدني (العراق نموذجا), مجلة دراسات دولية, مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد, العدد(٣٨), ٢٠٠٨, ص ٨٣.

٣ - في العراق ٣ آلاف منظمة من منظمات المجتمع المدني, جريدة البينة, العدد (٩٨٧), ٢٠٠٥, على الموقع الالكتروني:http://www.al-bayyna.com /

ينسجم مع الوسائل السلمية لتحقيق الاهداف المشروعة لها وينظم ذلك بقانون" [١], الى جانب ذلك وجود لجنة دائمة في مجلس النواب العراقي تعرف بالجنة مؤسسات المجتمع المدني " ومهامها هي: اولا –اقتراح التشريعات ودعمها والاجراءات الكفيلة بتطوير دور مؤسسات المجتمع المدني وتفعيلها. ثانيا: متابعة معاهد ومراكز الدراسات التي تهتم بتطوير افكار واليات مؤسسات المجتمع المدني بما ينسجم وخصوصية المجتمع العراقي [٢].

وقد سبق الاعتراف بمنظمات المجتمع المدني دستوريا بتأسيس ما عرف بمكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية (سابقا), وهو احدى الدوائر التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء, والمعنية بشؤون تسجيل المنظمات غير الحكومية (NGOs) , وقد تأسست هذه الدائرة في وزارة التخطيط مركز تسجيل المنظمات غير الحكومية في نهاية ٢٠٠٣, ثم نفصلت الى مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية بالأمر رقم (١٦) لسنة (٢٠٠٥), وبعدها تغير عنوانها الى دائرة المنظمات غير الحكومية بالأمر (١٢٢) سنة ٢٠٠٨. وحاليا تتولى دائرة المنظمات غير الحكومية مسؤولية الاشراف والمتابعة على عمل المنظمات غير الحكومية بمجاليها الاداري والفني, واصدار القرارات الفنية الخاصة بالمنظمات بموجب القانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠. وتتضمن هذه المهام ايضا اعداد الخطط والبرامج للحكومة والمجتمع على حد سواء, ولذلك تعد هذه الدائرة الجهة المخولة بالأشراف على تسجيل المنظمات غير الحكومية (المحلية وفروع المنظمات الاجنبية), واتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنسيق انشطتها, والقيام بالتحقق المالي لسجلاتها لإعطائها الشرعية لممارسة انشطتها داخل العراق. كما تعتبر الدائرة جهة منسقة للعلاقة بين الدولة من جهة وبين المنظمات غير الحكومية, والتي تقدم خدماتها للمجتمع عن طريق الدراسات والابحاث والخدمات الاجتماعية الاخرى من جهة اخرى. وكذلك تقوم الدائرة بمتابعة انشطة المنظمات غير الحكومية بغية التأكيد من امتثالها لبنود القانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠, وتقوم النشاطات واعداد التقارير الدورية لها من خلال حضور

---

١ - الدستور العراقي الدائم (٢٠٠٥) المادة (٤٣), اولا.

٢ - ينظر: النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي.

الندوات واللقاءات التي تقيمها تلك المنظمات, واتخاذ الاجراءات القانونية بحق المنظمات غير الحكومية عند خرقها لأي بند من بنود القانون وتتعلق بالتعليق والالغاء الاجراءات, او احالتها الى القضاء ان لزم الامر ذلك.

خامسا- واقع المجتمع المدني في العراق:

مفهوم المجتمع المدني كما هو معلوم يطلق على مجموعة من المنظمات التطوعية غير الاجبارية, والغير الربحية, والتي تلعب دورا مهما بين العائلة والمواطن من جهة, والدولة من جهة اخرى, لتحقيق مصالح المجتمع في السلام والاستقرار والتكافل الاجتماعي ونشر ثقافة (لا عنف لا تميز لا ترهيب لا قمع) بكل انواعه (الديني والقومي, والمذهبي, والسياسي, والفكري, وغيرها), بتعزيز وترسيخ قيم ومبادئ ومعايير التسامح والمحبة والتعاون والتراضي والتعايش السلمي والاخوة والاحترام وقبول الاخر والشفافية, والتعامل بين افراده من كل الاطياف بمصداقية وروح التسامح, وتجنب سوء المعاملة والكراهية والحقد والضغينة. وهكذا يستبعد من المفهوم المؤسسات الاجتماعية الأولية كالأسرة, والقبيلة, والعشيرة ,والطائفة الأثنية, أو المذهبية, أو الدينية، كما يستبعد منه المؤسسات السياسية والحكومية، ويبقى بذلك في نطاق المجتمع المدني المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي [1].

عليه فإن جوهر منظمات المجتمع المدني وطبيعة عملها يتضمن تفعيل مشاركة المواطن في المنظمات والنقابات والجمعيات في مواجهة السلطة, وفي كل ماله تماس بحياتهم. ان لمنظمات المجتمع المدني دورا فاعلا وايجابيا في نشر ثقافة تتضمن قواسم مشتركة اهمها: تعزيز الوحدة الوطنية, وخلق المبادرة الذاتية لدى المواطن, والتأكيد على دورها الفاعل في احداث التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

---

١ - عبد الله تركماني, المجتمع المدني في العالم العربي - الواقع والمعوّقات والآفاق, الحوار المتمدن- العدد: (٢٦٢٧) , ٢٥-٤- ٢٠٠٩ .

واذا ما جئنا الى العراق لاستكشاف واقع المجتمع المدني فيه نقول: انه بالرغم من العدد الكبير لمنظمات المجتمع المدني التي ظهرت بعد عام ٢٠٠٣ , **الا ان واقع المجتمع المدني فيه يعاني من الإرباكات والمعوقات العديدة لعل من اهمها , مايلي :**

١- تأثير التكوينات الاجتماعية التقليدية في تنظيمات المجتمع المدني :

على الرغم من ان تنظيمات المجتمع المدني ترتبط بالأساس بالتكوينات الاجتماعية التي تقوم على اسس إنجازيه حديثة كالتعليم والمهنية والدخل والطبقة, الا ان الواقع الاجتماعي والسياسي في العراق انعكس على بنية بعض تنظيمات المجتمع المدني وخاصة الاحزاب السياسية. فالعدد الكبير من الاحزاب السياسية المتواجدة على الساحة العراقية مرتبطة بالانتماءات الاولية, واصبحت تعبر عن هذه الانتماءات, فبدلا من ان تسهم الاحزاب في تقديم بدائل موضوعية للانتماء على النحو الذي يقلص من الانقسامات التي تمثلها الانتماءات الاولية, اصبحت هذه الاحزاب ادوات لتكريس هذه الانتماءات. ومن المفارقات ان بعض هذه الاحزاب والتجمعات السياسية تتجه في لحظات معينة الى احياء الانتماءات الاولية خاصة خلال الانتخابات البرلمانية لدعم قاعدة التأييد السياسي لها[١].

ونتيجة لذلك فقد تشكلت وتأسست بعض المؤسسات والجمعيات والروابط والاتحادات على اسس طائفية بوصفها تمثل امتدادا للتيارات السياسية في المجتمع, الامر الذي اسهم في هشاشة هذه الأحزاب والنقابات والجمعيات، كونها في الغالب واجهات لعصبويات ما قبل مدنية, وما قبل حديثة على رغم تسمياتها المدنية والعصرية. كما ان تمدد دور القبيلة والعشيرة والمسجد في اعقاب تفكك اجهزة الدولة العراقية ومؤسساتها بعد الاحتلال, قدم للناس بديلا موضوعيا لتنظيمات المجتمع المدني الحديثة, مما جعل الكثير منها محدود التأثير والفاعلية , ولذلك فان المجتمع العراقي يفتقر اليوم الى شبكة

---

١ . ابتسام حاتم علوان, واقع المجتمع المدني في الوطن العربي, مجلة كلية الآداب, جامعة بغداد, العدد(٩٨), ٢٠١١, ص ص ٧٠٩-٧١٠.

من منظمات المجتمع المدني القادرة على اختراق الحدود العراقية, وتوفير قنوات تلتحم عبرها وبواسطتها مصالح التكوينات العراقية والطائفية المختلفة.

٢- تدهور الاوضاع الامنية والاقتصادية والاجتماعية:

ان تدهور الاوضاع الامنية والاقتصادية والاجتماعية في العراق اثر سلبا في كثير من تنظيمات المجتمع المدني وبخاصة في ظل القرارات العشوائية التي اتخذتها سلطات الاحتلال الامريكي بعد اسقاط النظام السابق بشأن فصل اعدادا كبيرة من المواطنين العراقيين من وظائفهم من دون منحهم معاشات تقاعد, ونزوح العديد من الكوادر العراقية من مختلف التخصصات الى الخارج. فضلا عن ذلك فإن الفقر والعوز والحرمان الذي يعيشه المواطن العراقي ساهم بشكل اساسي في بروز ظواهر الارهاب والعنف والفساد والجريمة.

اذ تساهم الفتاوي التكفيرية وغيرها على اشاعة المفاهيم المعادية لمنظمات المجتمع المدني حيث لا تستطيع هذه المنظمات العمل في مناطق تواجد افكار وممارسات ونشاطات التنظيمات الارهابية والمتطرفة. كل ذلك وغيره ادى الى المزيد من التدهور في اوضاع الطبقة الوسطى العراقية, مما انعكس بالسلب على تنظيمات المجتمع المدني حيث تشكل الطبقي الوسطى الركيزة الاساسية لرأس المال الاجتماعي الذي هو عصب المجتمع المدني الحديث[1].

٣- انتشار المفاهيم والاعراف القبلية والعشائرية:

ان انتشار المفاهيم والاعراف القبلية والعشائرية يجعل من الصعوبة تقبل الاسس الجديدة لبناء المجتمع المدني المعاكس تماما للمجتمع القروي. ان التمسك بالعادات وتقاليد القبلية والعشائرية في المجتمع العراقي نتيجة للظروف التي مر بها المواطن اثناء وبعد الاحتلال شكل منافسا قويا لمفاهيم المجتمع المدني, اذ ان تلك العادات والتقاليد والمفاهيم تحرم منظمات المجتمع المدني من مصادر فاعليتها, فعلى سبيل المثال, رغم

١ - حسنين توفيق ابراهيم وعبد الجبار احمد عبدالله, التحولات الديمقراطية في العراق –القيود والفرص-,(دبي, مركز الخليج للأبحاث, ٢٠٠٥), ص ص ٣٥-٣٦.

أهمية دور المرأة في المجتمع عموما وفي العمل التطوعي خصوصا، إلا إن تمثيلها في ميادين العمل والسياسة في العراق لا يزال منخفضا قياسا بما تمثله من المجتمع وذلك لان الاعراف والتقاليد المجتمعية, لاسيما في مناطق وسط وجنوب العراق لا تحبذ ذلك, وهذا بدوره ينعكس على تمثيلها في منظمات المجتمع المدني.

٤- ضعف الاندماج القومي:

من العوامل المؤثرة في البنية السياسية في الدولة والنظام السياسي الانقسامات ذات الطبيعة العشائرية والطائفية العرقية والمناطقية, التي تكون لنا مجتمعا بتعددية سلبية يقابل ويضاد المجتمع المدني, وهو المجتمع الذي يستدعي قيامه اضعاف الجوانب السلبية في التعددية المجتمعية, وبناء تقاليد تعددية ايجابية تسهم في تأسيس دولة حديثة ونظام سياسي مدني. ذلك انه من الصعب ان يعمل المجتمع المدني بـــــشكل فاعل فــــــي ظل انقسام وتشرذم المواطنين على اســـــاس ولاءات متعددة [١].

ان استفحال الولاء للقبيلة والانتماء للطائفة شكل تحدياً كبيرا لبناء الدولة العراقية الحديثة وروح المواطنة والهوية, حيث ينقسم المجتمع العراقي اليوم على ذاته الى قبائل وطوائف ومناطق ومحلات حولت الصراعات والمنازعات والعصبيات العشائرية الى المدن والاحياء ومؤسسات الدولة والمجتمع المدني. فمنذ سقوط النظام السابق تم تشكيل ١٤ مجلساً عشائرياً, وقامت سلطات الاحتلال بتأسيس مكتب ارتباط مع العشائر, وتدشين مقر للاتحاد العشائري, بحضور الحاكم العام الأميركي (جيم ستيل) ومسؤولين عراقيين. كما تم تأسيس صحوات العشائر التي على الرغم من اهميتها الآنية في استتباب الأمن، فمن الممكن استغلالها في الاوقات السياسية العصيبة وجعلها طابورا خامسا. الى جانب دورها في تقوية الاعراف والقيم والعصبيات القبلية التي تتعارض اساسا مع الديمقراطية والمجتمع المدني[٢].

---

١ - حسنين توفيق ابراهيم وعبد الجبار احمد عبدالله, مصدر سبق ذكره, ص ص ٥٨-٦٠.
٢ - ابراهيم الحيدري, القبيلة والطائفة والمجتمع المدني, صحيفة ايلاف, ١٨ يوليو ٢٠١٢, على الموقع الالكتروني:http://www.elaph.com/

ان غياب الاندماج القومي الحقيقي في المجتمع العراقي كان قد ارتبط بالسياسات الخاطئة التي مارسها النظام السابق, بالإضافة كما يرى البعض بغياب الطبقة الوسطى التي هي عماد المجتمع وقائدة حركة التغيير فيه. وقد تعزز هذا الانقسام بعد الاحتلال في اثناء غياب سلطة الدولة وشيوع الفوضى في المجتمع, حيث ارتد الافراد الى ارتباطاتهم الاولية لعائلية والقبلية والعشائرية والمناطقية والمذهبية للحماية والدفاع عن انفسهم اتجاه الاخطار التي واجهتهم. وقد اسهمت العملية السياسية القائمة على المحاصصة الطائفية منذ ٢٠٠٥ ولغاية اليوم في تعزيز هذا الانقسام, وعدم الاندماج بين مكونات المجتمع العراقي, مما اضعف كثيرا من قدرات المجتمع المدني.

٥- غياب ثقافة المشاركة :

ان المناخات السياسية المشجعة على العنف تصاحبها مناخات ثقافية مشجعة على العنف ضد الاخر, وهذه المناخات الثقافية مبنية على هيمنة الثقافة التقليدية العتيقة, او على ثقافة العنف والخضوع او الاثنين معا, بعيدا عن ثقافة المساهمة والمشاركة التي تشكل المناخ الملائم لبناء المجتمع المدني القائم على قبول المختلف والتسامح مع الاخر. وقد ادى غياب ثقافة المساهمة والمشاركة في المجتمع العراقي الى سيادة ثقافة الحسم على ثقافة التسوية, اي الثقافة القائمة على تصفية الاجساد بدلا من تصفية الاحقاد. واصبح التنوع الاجتماعي في المجتمع العراقي تنوع متنافر ومتنابذ, وليس تنوعا هرمونيا منسجم الامر الذي جعل الشأن العراقي شأن مجتمع انفعالات وليس مجتمع تفاعلات, مجتمع خلاف دموي وليس مجتمع تنوع واختلاف سلمي[١].

ان المجتمع المدني لا يمكن ان يزدهر الا في ظل تعميم الثقافة المدنية القائمة على ثقافة المشاركة الساندة للعمل المدني والاهلي, ومنع تدخل الدولة في تنظيم وتوجيه نشاطات تلك المؤسسات والتنظيمات, اضافة الى توفير حرية التعبير عن الرأي, والمساهمة الفاعلة لمؤسساته من خلال الية ديمقراطية [٢].

---

١ - عامر حسن فياض, بناء الدولة المدنية وشقاء التحول الديمقراطي,(عمان, دار اسامة, ٢٠٠٩), ص ١١٧.
٢ - عمر جمعه , المجتمع المدني والعملية السياسية في العراق, مجلة فكر, بغداد, العدد (٥) , ٢٠٠٨, ص ص ٥٤-٥٥.

٦- **التحدي السياسي:**

من بين التحديات التي تواجه المجتمع المدني هو الانتقال من حالة مجتمعية تسوسها سلطة مطلقة الى حالة مغايرة يكون الحكم فيها للشعب, أي من خلال اختيار ممثليه عن طريق الانتخاب, وتأسيس العلاقة بين المواطن والدولة على اساس علوية القانون والسلطة. وعلى الرغم ما تحقق في العراق منذ ٢٠٠٣ من الاخذ بالمفاهيم الديمقراطية على الصعيد السياسي, الا انه ما يزال هناك خلل في علاقة المواطن بالدولة, اذا لاتزال الدولة تلجأ الى كثير من الممارسات التي تتجاوز فيها القانون لتجعل من هامش الحرية ضيقا على مواطنيها في التعبير عن آرائهم وطموحاتهم, مما يضعف كثيرا من قدرة مؤسسات المجتمع المدني على حماية حقوق الانسان من خلال عدم قدرتها على الحد من نفوذ وتسلط الدولة ومؤسساتها اتجاه الافراد [١]. ويعد تأسيس وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني في العراق محاولة من السلطة لتحديد اسس عمل منظمات المجتمع المدني والاشراف عليها, وهو ما يمثل بحد ذاته قيدا على عملها ونشاطها بحرية.

سادسا- منظمات المجتمع المدني وانتهاكات حقوق الانسان:

يحتفل العالم في العاشر من كانون الاول من كل عام باليوم العالمي لحقوق الانسان، وهو اليوم الذي اقرت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٥٠ الاعلان العالمي لحقوق الانسان. وقد استحدث هذا اليوم استرعاء اهتمام شعوب العالم إلى الإعلان، باعتباره معيار الإنجاز المشترك لجميع الشعوب والأمم. وقد خصص اليوم العالمي لحقوق الانسان لسنة ٢٠١٣ للاحتفال بالذكرى العشرين لأنشاء ولاية المفوض السامي لحقوق الانسان، التي اسست لتعزيز وحماية حقوق الانسان في ارجاء العالم، اما شعار يوم حقوق الإنسان لعام ٢٠١٣ فهو(عشرون عاما من العمل لأجل حقوقك) [٢].

١ . عمر جمعه , مصدر سبق ذكره, ص ص٥٦-٥٧.
٢ . ينظر : المفوضية السامية لحقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة, على الموقع:
http://www.ohchr.org

واذا ما جئنا لحقوق الانسان في العراق نقول على الرغم مما عاناه الشعب العراقي من انتهاكات بشعة وكارثية لحقوق الانسان فيه خلال عهد النظام السابق، ومجيء التغيير في ٩ نيسان ٢٠٠٣ بآمال عريضة ووعود كبيرة، لإنصاف الإنسان العراقي، واحترام حقوقه وحرياته الا انه بعد اكثر من عشر سنوات على التغيير، نجد إن هذه الوعود مازالت محض كلام، ولازال الإنسان العراقي يتعرض الى انتهاكات خطيرة لحقوقه وحرياته وتحت مسميات كثيرة.

لقد قُتل خلال هذه الفترة العشرة سنوات آلاف المدنيين أو أُصيبوا او هجروا، ومن بينهم أطفال وشيوخ وعجائز، مع استمرار العنف الطائفي, وغيره من أشكال العنف. وارتكبت جميع الأطراف الضالعة في القتال انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وبعضها يُعد بمثابة جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ولقي كثير من المدنيين مصرعهم نتيجة هجمات بالكاتم او بالعبوات او الاحزمة الناسفة او بالسيارات المفخخة، وسقط آخرون ضحايا لأعمال قتل طائفية على أيدي جماعات مسلحة شيعية وسُنِّية. واختُطف مئات الأشخاص وتعرضوا للتعذيب والقتل، وتُركت جثثهم في الشوارع, أو عثر عليها أهالي الضحايا في المشرحة. وأدى تصاعد الطابع الطائفي للعنف فرار مئات الآلاف من الأشخاص من ديارهم، مما زاد من أعداد اللاجئين العراقيين في سوريا والأردن وغيرهما من البلدان، حيث بلغ عددهم نحو مليوني لاجئ ، كما زاد من أعداد النازحين داخل العراق إلى ما يربو على مليوني شخص, وضاعـــــف هذا الوضع من تفاقم الأزمة الإنسانية [1] .

كما ارتكبت قوات الأمن العراقية انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك أعمال القتل دون وجه حق، والاغتصاب, وغيره من صنوف التعذيب، فضلاً عن القبض والاحتجاز بصورة تعسفية وبدون مذكرات قضائية. وقتلت قوات الاحتلال" اثناء

١ - داود ابو سرمد, العنف في العراق ودور منظمات المجتمع المدني في نشر الثقافة البديلة, بحث قدم في : في الورشة التي اقامتها الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية بمناسبة الذكرى الرابعة عشرة لتأسيسها, منشور على الموقع: www.ankawa.com

فترة تواجدها عدداً كبيراً من المدنيين, واحتجزت ما يزيد عن (١٢٥٠٠) شخص بدون تهمة أو محاكمة، وبعضهم محتجز على هذا النحو منذ عدة سنوات. كما قُتل عدد من المدنيين على أيدي حراس يعملون لدى شركات عسكرية, أو أمنية خاصة، وظل هؤلاء الحراس يتمتعون بالحصانة من المقاضاة في العراق حتى أكتوبر/تشرين الأول عام ٢٠١٢, واستُخدمت عقوبة الإعدام بشكل كبير، بعد ان تم الغائها عام ٢٠٠٣ [١]. هذا بالإضافة الى انتهاكات اخرى عريضة بحق الاطفال والنساء, والشيوخ, لامجال للخوض في تفاصيلها.

واذا كانت حقوق الانسان العراقي انتهكت وتنتهك بهذا الشكل السافر, نتسأل ما هو حقيقة موقف منظمات المجتمع المدني في العراق من هذه الانتهاكات؟.

نقول: على الرغم من الانتشار الواسع لجمعيات ومنظمات حقوق الانسان في العراق الذي يوازي الزخم الكبير الذي تنتهك فيه حقوق الانسان العراقي من عدة جهات في مقدمتها كان الاحتلال والارهاب, مرورا بالظرف الاقتصادي الصعب والبطالة وعمليات التهجير، الا ان اغلب هذه المنظمات لا تعي حقيقة مسؤولياتها تجاه هذه الانتهاكات. فإذا كانت بعض منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الانسان التي تشكلت بعد اسقاط النظام السابق كخطوة لسد الفراغ السياسي والاجتماعي الذي تركه غياب السلطة, ولعبت دورا بارزا في توجيه ابناء المجتمع العراقي نحو المطالبة بحقوقهم المختلفة من خلال المظاهرات والاحتجاجات[٢]. كما قد قامت بكشف ممارسات قوات الاحتلال التي الحقت الضرر بالإنسان العراقي، حيث شكلت هذه المنظمات مع وزارة حقوق الانسان لجانا للمطالبة بحقوق المعتقلين والمتضررين, وكذلك المهجرين لسبب التفرقة الطائفية, وقيام نقابات العمال بالدفاع عن حقوق العمال, ومصالح الطبقة

---

١ - ينظر التقرير العالمي لحقوق الانسان في العراق لسنة ٢٠١٣, على الموقع الالكتروني: www.amnesty.org كذلك ينظر: تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠٠٨ عن أحوال حقوق الإنسان في العراق, منشور على ذات الموقع.

٢ - عباس فاضل محمود, مصدر سبق ذكره, ص ٦٢٥.

العاملة, ومنظمات الاغاثة الانسانية التي كان لها دور فاعل في بعض الاحداث . اضافة الى ما قامت به المنظمات المهنية في الدفاع عن حقوق منتسبيها, ودور منظمات المرأة والطفولة التي عملت على النهوض بواقع المرأة والطفولة. فإن جهود تلك المنظمات لم ترتقي الى حجم الضرر والانتهاك الذي اصاب حقوق الانسان العراقي. وهذا يعني ان تلك الجمعيات والمنظمات التي تدعي حماية حقوق الانسان في العراق عاجزة على ان تفعل شيئا ملحوظا لغاية الان لحماية حقوق الانسان العراقي, والذي ظل لسنوات بل عقودا طويلة ينتظر ان يحظى بأبسط حقوقه في الحرية, كون ان اغلب هذه المنظمات ليس الا واجهات سياسية داخلية وخارجية تدار من اجل مصالح خاصة بعيدة عن حقوق الانسان.

إن منظمات المجتمع المدني العراقي بصورة عامة تتسم بالضعف والخمول, وقلة المبادرة في مجال حماية حقوق الانسان, لأسباب تتعلق بطبيعة نشأتها والظروف العامة التي رافقتها قبل الاحتلال الأمريكي، **وبعد التغيير والتجربة الديمقراطية المتعثرة حتى الآن, ويمكن تلخص اهم تلك الاسباب بما يلي**[1]:

١- **الافتقار للخبرات الإدارية والتنظيمية**: فمعظم العاملين في هذا النشاط المدني لم يتلقوا تدريبا حقيقيا لفترات كافية تؤهلهم لقيادة النشاط المجتمعي، بل كانت الدورات السريعة المكثفة في الخارج هي المعول عليها في بداية التأسيس، ولم يتم اختيار المتدربين على أسس عادلة، بل كان يخضع ذلك الاختيار للعلاقات والصداقات والانتماءات وعوامل الصدفة المحضة. كما افتقرت تلك الدورات والبرامج إلى عناصر الاختبار

١- حمد محمد احمد, المجتمع المدني العراقي بين المفهوم والواقع, جريدة الزمان, ١٣ اكتوبر ٢٠١٣ . ينظر كذلك: ليلى أحمد, منظمات المجتمع المدني في العراق.. أهداف أم استغلال, ١٨ كانون الثاني ٢٠١٤.

والمتابعة. أما في الداخل فقد اتسمت الدورات والبرامج التدريبية بنفس سمات التركيز والاختصار، حيث إن معظم الدورات والبرامج لا تتعدى مدتها أياما معدودة، ولا تجد فيها المدربين الحقيقيين من أصحاب الكفاءة والخبرة, حتى دائرة تسجيل المنظمات غير الحكومية لا تشترط التدريب والكفاءة الإدارية والفنية كشرط يجب توفره في أعضاء الهيئة الإدارية لأي جمعية أو منظمة تطلب منحها إجازة رسمية.

٢- الحاجة: يحظى المجتمع المدني العالمي بمصادر شرعية متعددة للتمويل، تحفظ له استقلاليته وقدرته على النشاط والتأثير، ولكل دولة قوانينها وتعليماتها الخاصة لتوفير سبل الدعم والإسناد لهذا المجتمع، دون إجباره على تبني سياسة' أو برنامج تمليه أي جهة رسمية. بينما يعاني المجتمع المدني العراقي من نقص حاد في مصادر التمويل، وتنحصر الجهات المانحة في مجموعتين، تضم الأولى الأحزاب والقوى السياسية المختلفة داخل العراق، **وتضم المجموعة الثانية المنظمات الدولية المختلفة**.

المجموعة الأولى: من المانحين تقدم دعمها وإسنادها المالي واللوجستي بصور وأشكال شتى، للجمعيات والروابط والمنظمات المرتبطة بها، وتحاول إغراء الجمعيات والمنظمات المستقلة، على ندرتها، بالدعم والتمويل لاستيعاب أنشطتها وفعالياتها لما يناسب أجنداتها وتوجهاتها الحزبية والسياسية، وحتى عندما تخصص إحدى مؤسسات الدولة دعما ما لمنظمات المجتمع المدني، فإن هذه المجموعة تقوم بتقاسم هذا الدعم وفق مبدأ المحاصصة، باسم منظماتها وجمعياتها المعروفة، وأكبر فضيحة بهذا الصدد المبالغ التي وزعها مجلس النواب السابق على منظمات المجتمع المدني، وتقدر بمليارات الدنانير العراقية.

المجموعة الثانية: المانحة اعتمدت على فروعها في العراق والأردن، أو على منظمات عراقية تعاملت معها لفترات طويلة، واحتكرت علاقاتها العامة لأسباب شتى، فصار العاملون في هذه المنظمات العراقية والفروع الأجنبية بمثابة وكلاء لتلك المنظمات

الدولية، فهم من يرشح , وهم من يزكي وهم من يؤيد ومن يعارض، أي أنهم في الحقيقة حلوا محل المانح الدولي الأصلي , فراحوا يعطون لمن يشاؤون، ويمنعون عن من يشاؤون. وإذا أخذنا في نظر الاعتبار أن جل هؤلاء من الشخصيات السياسية العامة , أو الشخصيات المرتبطة بالأحزاب بصورة واضحة أو خفية , عرفنا حجم المعاناة الحقيقية لمؤسسي الجمعيات والمنظمات المستقلة القائمة، أو تلك التي يسعى الناشطون لتأسيسها.

٣- النفعية: لا يعمل المجتمع المدني في العالم وفق آليات الربح والخسارة، التي تعتمد عليها الشركات الصناعية والتجارية، ولا وفق آليات العمل الحزبي والسياسي الهادف لكسب الناخب والوصول إلى السلطة، وإنما يكون اعتماده على العمل الطوعي والتطوعي حصرا، لتلبية حاجات المجتمع ومستجدات الظروف. أما في المجتمع المدني العراقي فيكاد يكون هم الهيئات المؤسسة والإدارية محصورا في الكسب والإثراء، وهناك من امتهن العمل في المجتمع المدني كمهنة تدر أرباحا لا باس بها، مقارنة بما قد يكسبه لو عمل في مجاله التخصصي , أو المهني، فهو لا يكاد ينفذ مشروعا ممولا، حتى يتقدم بطلب جديد لتنفيذ مشروع ممول آخر , وغالبا ما تكون أمور وحسابات هذه المشاريع محصورة بين أعضاء الهيئة الإدارية أو التأسيسية، إن لم تكن قد حصرت أصلا في شخص الرئيس. لذلك لا تجد ناشطا او ناشطة عراقية تتبرع بأي اموال الخاصة في أي مجال من مجالات الإعانة , او الإغاثة والتأهيل، وإنما يتم المتاجرة بالفعل بالمنكوبين والمعاقين والأيتام والأرامل والمطلقات.

٤- غياب التفاعل الجماهيري: غياب التفاعل الجماهيري مع منظمات المجتمع المدني راجع بالدرجة الاساس الى شعور المواطن بعدم جدية واخلاص هذه المنظمات , وخصوصا ان الوقائع اثبتت وجود عدد كبير من المنظمات الوهمية ذات منافع شخصية تستغل المجتمع وحقوق افراده.

سابعا- آليات تفعيل منظمات المجتمع المدني:

بداية نقول ان المجتمع المدني في العراق ينقسم الى ثلاثة فئات, الاولى المنظمات المعنية بحقوق الانسان والتي تنشط في مجال الدفاع ونشر ثقافة حقوق الانسان, والثانية المنظمات ذات الصلة بحقوق الانسان مثل المنظمات المعنية بقضايا نوعية او قضايا ذات طابع محلي على صلة بتفعيل احد او بعض جوانب حقوق الانسان, والثالثة منظمات المجتمع المدني التي لا تتصل براجها على نحو مباشر بقضايا وهموم حقوق الانسان, ولكنها تبقى ركنا مهما من منظور حقوق الانسان [١].

هذه الفئات الثلاثة لابد من العمل الجاد على تفعليها من اجل العمل على حماية حقوق الانسان العراقي, بما ينسجم وحجم التحديات اليومية التي تواجهه. وان نجاح ذلك يتطلب اولا وقبل شيء توفير المناخ الطبيعي الملائم المستقر امنيا وسياسيا واقتصاديا, كشرط لازم من الوعي العام بأهمية التجربة في البناء السياسي والديمقراطي الصحيح. ومن هنا فإن مؤسسات المجتمع المدني ينبغي ان تلعب دورا مهما في توفير مناخ ملائم للعملية الديمقراطية والحراك السياسي والمجتمعي الفاعل الذي يشهده العراق والمنطقة منذ عدت سنوات.

مما لاشك فيه ان عملية بناء مؤسسات المجتمع المدني الحديث هي خطوة على درجة كبيرة من الاهمية في طريق التنمية السياسية والمجتمعية, ومن الضروري ان نشير الى ان عملية البناء هذه لابد وان تسبق بالفكر اولا الذي لا ينمو ولا يزدهر الا في اطار الحرية وعلى ارضيتها, اذ ان التنمية في نهاية المطاف هي ضرب من ضروب التحول الشامل. فالثقافة السياسية هي منظومة معنوية من القيم والرؤى والأفكار والاتجاهات الأساسية، التي تتصل بالنظام السياسي والممارسة السياسية, وتؤثر فعلياً في توجيه سلوك أفراد المجتمع سواء كانوا حكاماً أم محكومين، بالرغم من ان تغيير هذه المنظومة يمر عبر

---

١ . الخطة الوطنية الحقوق الانسان في العراق التي اعتمدها مجلس الوزراء: منشورة على الموقع: وزارة حقوق الانسان العراقية: www.humanrights.gov.iq

فترة زمنية ممتدة، إلا انه من الممكن إخضاع الثقافة السياسية السائدة لمؤثرات مضاعفة سيما تحت تأثير النزاعات والصراعات الممتدة مع الاخر. وتمثل إمكانية قبول ثقافة سياسية جديدة تدعم التحول الديمقراطي المنشود, واحترام حقوق الانسان، إحلال النزعة النسبية التوافقية في وعي ووجدان الأفراد, ومن ثم مبدأ المشاركة الطبيعية للمجتمع محل التسلط والاحتكار والإلغاء [1].

بذلك فإن إعادة صياغة أسس ومرتكزات وقيم الثقافة السياسية السائدة، وتعميم نمط جديد من الثقافة السياسية، لا ينال بالتغيير التوجيهات السياسية للأنظمة الحاكمة وحدها، وانما يشتمل ذلك على تغيير نمط القيادة السياسية, وأشكال العلاقات السياسية, ومجموعة القيم والتقاليد المرتبطة بها، بما يوسع من مساحة العمل السياسي ليبرز الدور والمكانة الطبيعية للمؤسسات في سياق عملية ممارسة السلطة، وعلى وجه الدقة مؤسسات المجتمع المدني.

عليه فإن عملية التغيير هذه ينبغي ان تضعها مؤسسات المجتمع المدني في العراق ضمن أولويات عملها واهدافها الاساسية, وينبغي عليها ان تعمل اولا على اخراج المجتمع العراقي من الهامشية والتغييب السياسي, الى الاشتراك الفعال والايجابي في الحياة السياسية وتقرير مصيره, وبنفس الوقت تسعى الى القضاء على ابرز المشاكل التي يعاني منها المواطن, واشباع الحاجات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لجميع المواطنين على حد سواء, أي بعبارة اخرى ان تسعى هذه المؤسسات بمختلف الوسائل للقضاء على الفقر والجوع والبطالة والتخلف والمرض والتهميش السياسي والاجتماعي, ومراعاة كل ما يتعلق بحرية الانسان وحقه في العيش, والمشاركة في الانشطة السياسية وغيرها .

وقبل البدء بطرح بعض التصورات حول آليات تفعيل المجتمع المدني في العراق فيما يتعلق بموضوع حماية حقوق الانسان لابد من الاشارة الى ضرورة اخذ عامل الزمن الذي تتطلبه عملية التغيير هذه في الحسبان, اذ ان عملية بناء الذات السياسية وحتى

---

١ - محمد خاتمي, جدلية الاستبداد والحرية , مجلة قضايا اسلامية, العدد(٦), ١٩٩٨, ص ٥١٢.

الاجتماعية العراقية الجديدة في مجال احترام حقوق الانسان, ليست بالعملية السهلة اذ لم تكن بالغة الصعوبة لتداخل عوامل كثيرة فيها, يعودها بعضها الى قيم ومفاهيم اجتماعية متأصلة في المجتمع العراقي منذ القدم, والبعض الاخر الى طبيعة الظروف غير الاعتيادية التي مر ويمر بها المجتمع العراقي منذ اكثر من ثلاثة عقود ولا زال.

وتأسيسا على ما تقدم فإن اليات تفعيل منظمات المجتمع المدني في موضوع حماية حقوق الانسان غالبا ما تطرح على مستويات اربعة, هي[1]:

١-المؤسسات التربوية والتعليمية(البيت, المدرسة, الجامعة, المسجد, وغيرها), والتي تأخذ على عاتقها تربية الجيل الجديد وتثقيفه بمفاهيم ورؤى جديدة فيما يتعلق باحترام حقوق الانسان.

٢- الشارع بالمعنى السياسي والاجتماعي بوصفه رمزا للتواصل والحركة وطرح اراء الناس وهمومهم وتصوراتهم ومشاكلهم .

٣- السوق بوصفه الوجود الرمزي الذي يؤثر بصورة مباشرة في حياة الموطنين اليومية, بما يتعرض له من تقلباته في الاسعار, فضلا عن كونه يمثل الفضاء الذي تلتقي فيه مختلف شرائح المجتمع.

٤-الجمعيات والمؤسسات والروابط, بوصفها رمزا للتعاون والانتقال بالإنسان من الوجود الفردي الى اطار عام جماعي ضمن تنظيمات تدافع عن مصالحه العامة والخاصة.

من هنا فإن النمو المتزايد للمؤسسات التي تشكل بنية المجتمع المدني, من جمعيات, ونقابات, ومراكز الابحاث العلمية وغيرها, فضلا عن الحركات التي تدعوا الى احترام حقوق الانسان, وتطالب بالمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية, كلها عناصر مهمة

---

١ - عباس فاضل محمود, مصدر سبق ذكره, ص٦٢٧.

وضرورية ينبغي تفعيلها حتى تتجه نحو محاصرة دولة القهر والاستبداد السياسي والاجتماعي.

وفي ضوء ذلك يمكننا ان نقترح اربعة وسائل مهمة لتفعيل المجتمع المدني ونموه واستمراه, هي :

١- التربية والتثقيف:

تعد التربية والثقافة عاملان مهمان في تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في حماية حقوق الانسان , ذلك ان التغيير والتحول انما يبدأ من داخل النفس الانسانية, وفي ضوء ذلك ستتغير العلائق والروابط الاجتماعية, مما يترتب عليه اعادة بناء المجتمعات على وفق نسق جديد تحدده عملية التثقيف النفسي والتربوي الجديدة. والنظرة الموضوعية تؤكد لنا انه لا يمكن تجاوز البعد النفسي والاجتماعي لطبيعة المجتمع العراقي الذي اثرت فيه مفاهيم العجز والاتكالية والضعف امام السلطة, وغيرها من المفاهيم التي سادت سابقا واصبحت جزءا من الثقافة السياسية للمجتمع, والتي غيبت المواطن عن ساحة الاحداث والتفاعلات السياسية, مما ساهمت بالتالي في ضياع حقوقه. لذا فإن الخطوة الاولى نحو تفعيل دور المجتمع المدني ينبغي ان تعتمد من خلال التربية والتعليم ابتداء من رياض الاطفال وانتهاء بالجامعات على ازالة هذه السلبية من خلال جعل المناخ المدرسي يسوده التعاون والتآلف والجماعية وان يدرك كل من فيه انه له دورا فاعلا في داخل هذه المؤسسة[1]. واعادة بناء ثقة المواطن بنفسه وقدرته في عملية التغيير السياسي والاجتماعي, والتأثير المباشر والفعال على صانعي القرار بما يضمن نيل حقوقه كاملة. فالناس وبدون استثناء قادرون على تجاوز هذا الوعي الخاطئ والمفاهيم السلبية, وبناء منظومة علاقات جديدة مع السلطة تمكن من تقرير المصير والعودة الى

---

١ - عبير سهام مهدي, رؤية مقترحة لإعادة تشكيل مفهوم المواطنة في العراق الجديد, مجلة السياسة الدولية, مركز دراسات الدولية – الجامعة المستنصرية , العدد (١٦), ٢٠١٠, ص ١٠٥.

علاقات اجتماعية منظمة وحضارية معها, تمر عبر مؤسسات المجتمع المدني, وتقدم على وضوح الرؤية في الاحداث والمتغيرات السياسية من اجل الوصول الى صياغة المواقف التي تتطلبها المرحلة[1].

ولكي تتجاوز اطروحة المجتمع المدني اطارها النظري والنخبوي الى الاطار العملي والشعبي والتأسيس لها تأسيسا رصينا(افقيا) يمتد الى كل المجتمع العراقي لابد لها ان تمر عبر منظومة تربوية جديدة تعتمد عدة اساليب, أهمها [2]:

١- تثقيف عناصرها وكوادرها على قيم ومبادئ المجتمع الحديث من خلال كادر علمي كفوء ومؤهل لهذا الغرض, يمارس دوره من خلال عدة وسائل اهمها: الدورات, والندوات, والمحاضرات, الاجتماعات, التمارين, والحلقات النقاشية...الخ. وهذه الممارسات هي الاكثر دلالة لأنها تثير في المرء فكرة التجديد.

٢- التعاون مع مراكز البحث العلمي المتخصصة بالدراسات النفسية والاجتماعية, وتوفير قنوات الاتصال المباشر معها, وقيام هذه المراكز وبالتعاون مع المؤسسات التربوية وبالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني في طرح افكارها وتصوراتها حول اعادة بناء الذات السياسية والاجتماعية للمواطن العراقي, من خلال ندوة-لقاء-مؤتمر-برنامج-وان تبدأ استضافتها بالأشخاص الذين يمثلون النخب في المجتمع, مثل الاساتذة, والمدرسين, والمعلمين, والائمة, وخطباء المساجد, والعلماء والاشخاص المقبولين اجتماعيا.

٣- المباشرة بإعادة صياغة المناهج التعليمية والدراسية بما ينسجم مع الرؤى التأسيسية التي تحملها اطروحة المجتمع المدني, والتي بدورها تنمي وعي المواطن بالثقافة الديمقراطية واحترام حقوق الانسان. وهذه الخطوة الاكثر فاعلية لأنها تحفز المرء على الابداع والتجديد والبناء من خلال قيام تجارب مجتمعية حديثة.

---

١ - عباس فاضل محمود, مصدر سبق ذكره, ص٦٢٧.
٢ - عباس فاضل محمود, مصدر سبق ذكره,ص ص ٦٢٨-٦٢٩.

٢- الدفاع عن مصالح وحقوق الافراد في اطار مبدأ المواطنة:

لعل من ابرز التأثيرات السلبية في عمل منظمات المجتمع المدني ودورها في حماية وتعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان في العراق هو تشكيل وتأسيس بعض المؤسسات والجمعيات والروابط والاتحادات على اسس طائفية, بوصفها تمثل امتدادا للتيارات السياسية ذات النزعة الطائفية في المجتمع, الامر الذي يشكل خطورة بالغة على عمل ومستقبل هذه المؤسسات بما يدعوا الى ضرورة معالجة ذلك بطريقة عقلانية متحضرة تنسجم مع طبيعة ومفهوم المجتمع المدني.

عليه ينبغي ان تلتفت منظمات المجتمع المدني الى اولى القضايا التي تستحق الاهتمام منها وهي اعادة بناء الانسان والمجتمع على وفق مبدأ المواطنة التي تعني مجموعة الحقوق والمسؤوليات التي تربط الافراد بالدولة على قدم المساواة وبغض النظر عن الاختلافات بينهم, وهذه الرابطة المعروفة بالمواطنة هي مفتاح تحقيق التماسك في المجتمع ككل, حيث تغرس مشاعر الانتماء الى الجماعة الصغيرة في الشعور بالولاء للجماعة الكبيرة. ولكنه تماسك وتضامن تلعب فيه الارادة الشخصية الدور الرئيس لأنه مبني على الاتفاق او العقد الذي دخله الافراد باختيارهم الحر لتأسيس منظمات وجمعيات تدافع عن مصالحهم الخاصة وتلتزم بالعمل في حدود النظام والقواعد القانونية المحددة للسلوك بحيث تحقق اهدافها بالوسائل السلمية دون اللجوء الى استعمال العنف وهو ما يعني الحفاظ على استقرار المجتمع[١].

يمكن احتواء هذه المشاكل عبر عدة مستويات وباستخدام اسلوب الحوار يبدأ من داخل كل فئة او مذهب او تجمع, وتدار من قبل اشخاص لهم من الكفاءة والاسلوب ما يمكنهم من الخروج من الحوار بقواسم مشتركة يتفق عليها المجتمع. وهنا يأتي دور

---

١ - كريم محمد حمزة, المجتمع المدني والدولة اوجه التفاعل والتقاطع, مجلة الحكمة, بيت الحكمة – بغداد, العدد (٣٦), ٢٠٠٤, ص ٧٧.

مؤسسات المجتمع المدني بالتخطيط وتنظيم هذه الحوارات وتفعيل نتائجها واختيار الشخصيات الكفؤة والوطنية للقيام بهذا العمل.

ولا يعني تجاوز الطائفية في مؤسسات المجتمع المدني الانسلاخ التام عن الانتماء الطائفي او المذهبي, وانما يقصد به عدم تحول هذا الاعتزاز الى مانع يعوق عمل هذه المؤسسات. ولعل افضل طريقة تتبعها مؤسسات المجتمع المدني لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة, هي النشاطات الجماعية من خلال بناء حركة جماهيرية واسعة تشترك فيها قطاعات واسعة من ابناء المجتمع, وتضم القوى الفاعلة والمقبولة اجتماعيا, ومن خلال مؤسسات وتنظيمات جماهيرية مستقلة تهدف الى خدمة المواطنين وتتكامل جهودها معهم في بناء مستقبل افضل, اذ ان الجماهير المنظمة ذات الانتماءات المختلفة هي القوى الاساسية التي تستطيع توفير الشروط الضرورية لاستقرار المجتمع والحفاظ على حقوق مواطنيه.

٣- تفعيل الاتصال الجماهيري:

على مؤسسات المجتمع المدني ان تشكل قنوات اتصال دائمة وبصورة مستمرة, مع المواطنين من خلال متابعة حياتهم اليومية, ومحاولة حل مشاكلهم الاجتماعية, وان تشكل لهم قنوات اتصال فعلية مع الدولة, وان تبادر الى عقد الندوات والنقاشات لحل مشاكلهم, والاعداد لها اعدادا ناجحا وبصورة دورية ومستمرة, وفيما تمثل هذه المؤسسات قنوات حقيقية للتفاعل الجماهيري, يمكن من خلالها تنظيم عملية تفاعل الافكار الحؤول ليس دون حصول الفوضى في المجتمع فحسب, وانما تمكين المواطنين بمختلف اطيافهم الفكرية والسياسية من ضمان حقوقهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية, وضمان مستقبل افضل لبلدهم.

كما ينبغي على هذه المؤسسات تسعى من خلال اتصالها بالجماهير العمل على جذب العناصر المثقفة والواعية الفاعلة, وتشجيعهم ماديا ومعنويا للقيام بدور مجتمعي

ناجح وتنمية قدراتهم العلمية والثقافية من خلال توفير المعلومة الصحيحة. والنقطة المهمة الاخرى في عملية الاتصال الجماهيري هذه هو لابد من قيام هذه المؤسسات بالإعلان عن تصوراتها وافكارها التي تؤمن بها بكل وضوح وشفافية, وبروح النقد البناء والتقييم الموضوعي لنشاطها, بما يسهم في ترك انطباع ذا دلالة ايجابية عن الجمهور المخاطب.

٤- عمل شراكة مع الحكومة والقطاع الخاص:

على مؤسسات المجتمع المدني السعي لعمل شراكة مع الحكومة والقطاع الخاص عبر صياغة عقد اجتماعي جديد في اطار شراكة ثلاثية بهدف تعبئة افضل لقدرات المجتمع, وادارة اكثر رشادة لشؤون الحكم. وينطوي هذا المفهوم على اعادة تحديد مجالات العمل والنشاط لكل من الحكومة, والقطاع الخاص, والمجتمع المدني, شريطة صياغة سياسات تمكن الربط بين النمو الاقتصادي من جهة, والتنمية الاجتماعية من جهة ثانية, وادارة ذكية لهذه السياسات.

ويتم ذلك من خلال اعتبار منظمات المجتمع المدني شريكا اساسيا مع الحكومة على قاعدة الحوار والتشاور والتنسيق والتعاون, وعلى اساس قيام الحكومة بمسؤولياتها في رفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين, وتحسين الاداء الداخلي لمؤسسات المجتمع المدني, والعمل على تطوير الممارسات المؤسسية, ومشاركة الفئات المستهدفة في تحديد الاحتياجات, واتاحة الفرصة لظهور عناصر جديدة في ادارة شؤون المنظمات, والتأكيد على اهمية تداول وتجديد القيادة, وتكثيف الجهود نحو التنسيق القطاعي فيما بينها, على قاعدة العمل المتخصص والمنهجية العلمية. فضلا عن ذلك يجب على الحكومة السماح لمنظمات المجتمع المدني القيام بوظيفة الرقابة الشعبية والمؤسسية على الدولة وهي تؤدي دورها وتقوم بوظيفتها, واطلاق طاقات عمل ومبادرات هذه المنظمات بتحريرها

من قيود البيروقراطية, وتوجيه الاهتمام نحو المنظمات القاعدية والشعبية ودعمها بالخبرات والطاقات[1].

من خلال ما تقدم يتبين لنا ان مؤسسات المجتمع المدني المتواجدة حاليا في العراق, وعلى الرغم من مرور اكثر من عقد على ظهورها لاتزال غير قادرة على اثبات الوجود, وان الملاحظة الاكثر وضوحا على خريطة هذه التنظيمات انها اصلا ذات طابع انقسامي بأبعاد وخلفيات فئوية او طائفية او مناطقية, مفتقرة لثقافة تؤكد المساهمة في اطار التنوع والتعدد وقبول الاخر دون اقصاء او استتباع. ان الواقع الذي يعيشه المجتمع العراقي والثقافة التي تتميز بالانقسام والصراع جعل القوى الموصوفة بالمجتمع المدني ضعيفة ان لم تكن معدومة احيانا, ومن هنا فان التحول باتجاه الديمقراطية واحترام حقوق الانسان لابد ان يمر عبر تفعيل دور ونشاط هذه المنظمات وترك لها الحرية للعمل وفق رؤية شاملة, على اساس روح المواطنة, بعيدا عن نفوذ وتأثير أي حركة وقوى معادية للمجتمع, التي تحاول استغلال مشاعر الافراد الدينية والعرقية لغايات ومصالح ضيقة.

خلاصة القول ان المجتمع المدني يعد احد اهم اشكال تنظيم المجتمعات لتحقيق التعاون بين الافراد والجماعات في مختلف المجالات الحياتية, ويهدف كذلك الى حماية حقوق ومصالح الفئات المتنوعة والمتعددة من خلال التوفيق بينها بما يضمن اعلى درجات من المساواة والمشاركة بينهما, وهو يعتمد في سبيل ذلك وسائل مستقلة وبعيدة عن تدخل الدولة وسيطرتها.

١- كامل لمهنا, تفعيل دور المجتمع المدني لتعزيز مشاركته في عملية التنمية, ,(القاهرة, مفوضية المجتمع المدني في الامانة العامة للجامعة العربية ,٢٠٠٨), ص ٩٨-١٠٠.



المصادر

اولا- الكتب:

١- احمد سعيد تاج الدين, الشباب والمشاركة السياسية, ترجمة: نشوى عبد الحميد,(القاهرة, الدار المصرية اللبنانية, ٢٠٠٧).

٢- ارسطو, السياسيات, ترجمة : الاب أوغسطس بربارة البوليسي, (بيروت, اللجنة الدولية لترجمة الروائع الانسانية , ٢٠٠٧).

٣- اسامة غزالي حرب, الاحزاب الاسلامية في العالم الثالث, سلسلة عالم المعرفة , العدد (١١٧) , (الكويت, المجلس الوطني للثقافة والفنون, سبتمبر ١٩٨٧).

٤- بطرس البستاني, قاموس المحيط, (بيروت, مؤسسة اجواد للطباعة, ١٩٧٧).

٥- بير تراند بادي: التنمية السياسية, ترجمة: محمد نوري المهداوي, (، طرابلس, تالة للطباعة والنشر، ٢٠٠١).

٦- توفيق المديني, المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي,(دمشق, اتحاد الكتاب العرب, ١٩٩٧).

٧- ثروت بدوي النظم السياسية, الكتاب الاول,(القاهرة, دار النهضة العربية, ١٩٦١).

٨- ثروت مكي، الإعلام والسياسة... وسائل الاتصال والمشاركة السياسية، (القاهرة, عالم الكتب، ٢٠٠٥).

٩- ثناء فؤاد عبد الله, آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي,(بيروت, مركز دراسات لوحدة العربية, ١٩٩٢).

١٠- جميل موسى النجار, الادارة العثمانية في ولاية بغداد : من عهد الوالي مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩-١٩١٧م,(القاهرة, مكتبة مدبولي, ١٩٩١)

١١- حافظ علون حمادي الدليمي, حقوق الانسان, (بغداد, مكتبة السنهوري, ٢٠٠٩)

١٢- حسان شفيق العاني, الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة, ج١ ,(بغداد , مطبعة جامعة بغداد, ١٩٨٧).

١٣- حسين عبد الحميد أحمد رشوان, في القوة والسلطة والنفوذ: دراسة في علم الاجتماع السياسي, (الاسكندرية, مركز الاسكندرية للكتاب, ٢٠٠٧).

١٤- حسنين توفيق، بناء المجتمع المدني، المؤشرات الكمية والكيفية، ندوة المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي،(بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٢).

١٥- حسنين توفيق ابراهيم وعبد الجبار احمد عبدالله, التحولات الديمفراطية في العراق –القيود والفرص- ,(دبي, مركز الخليج للأبحاث, ٢٠٠٥).

١٦-رياض عزيز هادي , العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية ,(بغداد , دار الشؤون الثقافية , ١٩٩٥)

١٧- سعاد الشرقاوي, النظم السياسية في العالم المعصر,(القاهرة, مركز الدراسات الدولية, ٢٠٠٧).

١٨- سعد ابراهيم جمعه, الشباب والمشاركة السياسية, (القاهرة, دار الثقافة, ١٩٨٤).

١٩- شمران حمادي , الأحزاب السياسية والنظم الحزبية, ط٢,(بغداد, مطبعة الإرشاد, ١٩٧٥).

٢٠- شمران حمادي, النظم السياسية، ط٤، (بغداد, مطبعة الإرشاد، ١٩٧٥).

٢١- عامر حسن فياض, العراق وشقاء الديمقراطية المنشودة,(عمان, دار اسامة, ٢٠٠٩)

٢٢-عبد الرضا حسين لطعان , البعد الاجتماعي للأحزاب السياسية – دراسة في علم الاجتماع السياسي,(بغداد , وزارة لثقافة والإعلام , ١٩٩٠).

٢٣-عبد العزيز عليوي العيساوي, نظام انتخاب مجلس النواب بعد عام ٢٠٠٣,(بغداد, مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ,٢٠١٣).
٢٤-عبد الغفار شكـر ومـحـمد مورو, المجتمع الاهلي ودوره فــي بناء الديمقراطية, (دمـشق , دار الفـكر المعاصر , ٢٠٠٣).
٢٥-عبد الغني بسيوني ، النظم السياسية،ط٤ ,(القاهرة, دار الجامعية, ٢٠٠٧).
٢٦-عبد المنعم المشاط ، التنمية السياسية في العالم الثالث: نظريات وقضايا (العين: مؤسسة العين للنشر والتوزيع، ١٩٨٨).
٢٧-عبد الوهاب حميد , مستقبل العراق ًالفرص الضائعة والخيارات المتاحة,(دمشق, دار المدى ,١٩٩٧).
٢٨- عبده سعيد, وعلي مقلد وعصام نعمة, النظم الانتخابية: دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي,(بيروت, منشورات مكتبة الحلبي ,٢٠٠٢).
٢٩- عزت حجازي, الشباب العربي ومشكلاته, سلسلة عالم المعرفة, العدد(٦),(الكويت, المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب, فبراير ١٩٨٥).
٣٠- علي الوردي, لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ,ج٢,(بغداد, مطبعة الرشاد, ١٩٦٩).
٣١- كامل لمهنا, تفعيل دور المجتمع المدني لتعزيز مشاركته في عملية التنمية, ,(القاهرة, مفوضية المجتمع المدني في الامانة العامة للجامعة العربية ,٢٠٠٨).
٣٢- كمال السيد، حقيقة التعددية الحزبية،(القاهرة, عالم الكتب، ٢٠٠٢).
٣٣- كريم ابو حلاوة، اشكالية مفهوم المجتمع المدني،(دمشق, دار الاهالي، ١٩٩٨).
٣٤- السيد عليوة ، منى محمود, موسوعة الشباب السياسية,(القاهرة, مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ,٢٠٠٠).
٣٥- السيد ياسين (محررا) ,الثورة والتغير الاجتماعي،(القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية , ١٩٧٧) .

٣٦- محمد رفعت عبد الوهاب, مبادئ النظم السياسية, (القاهرة, منشورات الحلبي،١٩٩٠).
٣٧- محمد شريف بسيوني, الوثائق الدولية المعنية بحقوق الانسان, المجلد الاول, (القاهرة, دار شروق, ٢٠٠٣).
٣٨- مولود ديدان، القانون الدستوري و النظم السياسية،(الجزائر, دار بلقيس، ٢٠٠٥).
٣٩- مولود زايد الطبيب, علم الاجتماع السياسي, (الزاويا , منشورات جامعة السابع من ابريل, ٢٠٠٧).
٤٠- نعمان أحمد الطيب, الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري, (عمان , دار الثقافة , ٢٠٠٤.

ثانياً- الرسائل والاطاريح:

١- احمد عبد الله ناهي , التعددية الحزبية في الوطن العربي-الواقع والمستقبل-, رسالة دكتوراه غير منشورة , كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد , ٢٠٠٢,.
٢- مرتضى شنشول ساهي , الموقف من التعددية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر, رسالة ماجستير غير منشورة , كلية العلم السياسية -جامعة بغداد, ٢٠٠٦.

ثالثا- المجلات:

١- ابتسام حاتم علوان, واقع المجتمع المدني في الوطن العربي, مجلة كلية الآداب, جامعة بغداد, العدد(٩٨), ٢٠١١.

٢- جلال عبد اللـه معوض، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، المستقبل العربي، السنة (٦)، العدد (٥٥) , أيلول/ سبتمبر١٩٨٣.

٣- حازم عبد الحميد النعيمي, توجهات الشباب الجامعي نحو المشاركة في الانتخابات العامة: دراسة استبيان ميداني لاستطلاع الرأي, مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية, العدد (٣٣), ٢٠١١ .

٤- حسين علوان حسين, اشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي, مجلة لعلوم السياسية, جامعة بغداد, السنة (١٩), العدد (٣٦), كانون الثاني-حزيران ٢٠٠٨.

٥- حسين علوان البيج، التعاقب على السلطة في الوطن العربي، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد , العدد (٤)، ١٩٩٨ .

٦- حمدان رمضان محمد, المشاركة السياسية لطلبة جامعة الموصل(دراسة ميدانية), مجلة دراسات موصلية, جامعة الموصل , العدد(١١), ٢٠٠٦.

٧- سامر سعيد، أطفال الشوارع في العراق، المجلة العراقية لحقوق الإنسان، العدد (٥)، كانون الثاني ٢٠٠٢.

٨- شروق كاظم, عزوف المرأة العراقية عن المشاركة السياسية, مجلة البحوث التربوية والنفسية , مركز البحوث التربوية والنفسية- جامعة بغداد, العدد(٨), ٢٠٠٦

٩- عامر حسن فياض, التعددية والمجتمع المدني في الفكر السياسي المعاصر" محاولة للفهم", مجلة دراسات دولية, مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد, العدد(٢٩), ٢٠٠٥.

١٠- عباس فاضل محمود, دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق, مجلة الاستاذ, بغداد, العدد (٢٠٣), ٢٠١٢.

١١- عبير سهام مهدي, رؤية مقترحة لإعادة تشكيل مفهوم المواطنة في العراق الجديد, مجلة السياسة الدولية , العدد (١٦), ٢٠١٠.

١٢- عمر جمعه , المجتمع المدني والعملية السياسية في العراق, مجلة فكر, بغداد, العدد (٥), ٢٠٠٨.

١٣- كريم محمد حمزة, المجتمع المدني والدولة اوجه التفاعل والتقاطع, مجلة الحكمة, العدد ٣٦, بيت الحكمة -بغداد, ٢٠٠٤,

١٤- محمد خاتمي, جدلية الاستبداد والحرية , مجلة قضايا اسلامية, العدد(٦), ١٩٩٨.

١٥- نادية فاضل عباس, دراسة في المجتمع المدني (العراق نموذجا), مجلة دراسات دولية, مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد, العدد(٣٨), ٢٠٠٨.
١١ - نغم محمد صالح, التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب القانون, مجلة العلوم السياسة, بغداد, العدد(٤٣), ٢٠١١.

رابعا- الاوراق

- احمد الرشيدي ،" قراءة قانونية على هامش قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية" ،ورقة مقدمة الى: مؤتمر النظم الانتخابية بين مصر والعالم , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة ،٢٠٠٢.
٢- داود ابو سرمد, العنف في العراق ودور منظمات المجتمع المدني في نشر الثقافة البديلة, ورقة قدمت في : في الورشة التي اقامتها الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية بمناسبة الذكرى الرابعة عشرة لتأسيسها, منشور على الموقع: www.ankawa.com
٣- المنجي الزيدي, الشباب والتنشئة على قيم المواطنة, ورقة مقدمة الى مؤتمر قضايا الشباب في العالم الاسلامي: رهانات الحاضر وتحديات المستقبل, منظمة المؤتمر الاسلامي, تونس, ٢٤-٢٦ نوفمبر ٢٠٠٨.
٤-هادي مشعان ربيع وعماد رزيك عمر, مشاكل العملية السياسية في العراق "مشكلة النظام الانتخابي", ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الثاني لكلية العلوم السياسية –جامعة تكريت الذي قيم في الفترة ما بين ٢٠-٢١ تشرين الثاني ٢٠١٣.
٥- ورقة عن واقع الشباب العراق لأغراض الخطة الخمسية للسنوات٢٠١٠ -٢٠١٤ , منشورة على الانترنت.

خامسا- الصحف:

١- زينب التميمي, اطفال الشوارع بعيدا عن المدارس مشردون يجوبون الطرقات بحثا عن لقمة العيش, صحيفة المؤتمر, العدد (٢٩٦٢), ٢٤ نيسان ٢٠١٤.على الموقع: http://www.almutmar.com

٢- محمد بن عبدالله آل عبد اللطيف, مفهوم الانتخابات واهميتها, صحيفة الجزيرة, العدد(١٤٦٤٢) الثلاثاء ١٤ ذو الحجة ١٤٣٣ .

٣- هاشم حميد, عمالة الاطفال في العراق باتت ظاهرة طبيعية, المدى العراقية, ١٢-٣-٢٠٠٧.

٤- نادية محمود, المرأة العراقية والانتخابات, جريدة المستشار, ٤-٢-٢٠١٤, على الموقع:http://almustashar- iq.net /

سادسا- مصادر الانترنت:

١-ابراهيم الحيدري, القبيلة والطائفة والمجتمع المدني, صحيفة ايلاف, ١٨ يوليو ٢٠١٢, على الموقع الالكتروني:http://www.elaph.com

٢- انتخابات الشباب بنكهة الشيوخ, على الموقع الالكتروني: www.oujdacity.net

٣-حيدر السلامي , الشباب العراقي.. الواقع والطموح, الحوار المتمدن-العدد (٣١٤٩), ٩/ ١٠/ ٢٠١٠ .

٤-جاسم محمد جعفر, برلمان الشباب في دورته الثانية تألق وعطاء, مقالة منشورة على موقع الوزارة بتاريخ ١٧/ ١١/ ٢٠١٢.

٥- جاكي ستون, شباب اليوم هم المستقبل: ناخبو العراق المفعمون بالشباب, بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق UNAMI, مقال منشورة بتاريخ ٥/ ١/ ٢٠١٤, على الموقع: http://unami.unmissions.org

٦- حيدر سعيد , صورة (المجتمع المدني) في العراق مع تركيز خاص على الخطاب الاسلامي, بحث منشور على الموقع : foundationforfuture.org/en

٧-حمد محمد احمد, المجتمع المدني العراقي بين المفهوم والواقع, جريدة الزمان, ١٣ اكتوبر ٢٠١٣ .

٨-صلاح عبد العاطي, الشباب والانتخابات, الحوار المتمدن, العدد (١٢٢٤) , ١٠-٦- ٢٠٠٥.

٩-علاء يوسف, تفاقم البطالة وسط شباب العراق, الجزيرة نت, الاثنين ١٩/ ٤/ ٢٠١٠, على الموقع الالكتروني: http://www.aljazeera.net

١٠-عبد الله تركماني, المجتمع المدني في العالم العربي - الواقع والمعوّقات والآفاق, الحوار المتمدن- العدد: (٢٦٢٧) , ٢٥-٤- ٢٠٠٩ .

١١- فالح عبد الجبار, المؤسسات الاجتماعية والمجتمع المدني في العراق, الحوار المتمدن, العدد (١٢٦١) , ٢٠/ ٧/ ٢٠٠٥.

١٢- فراس سالم, الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للشباب في العالم العربي: دراسة حول واقع الشباب في العراق, بحث منشور على الانترنت على الموقع: www.brob.org/news.

١٣-ليلى أحمد, منظمات المجتمع المدني في العراق.. أهداف أم استغلال, ١٨ كانون الثاني ٢٠١٤

١٤-محمد عبد زغير, دراسة حول منظمات المجتمع المدني في الشرق الاوسط وشمال افريقيا , المنظمة السويدية لرعاية الطفولة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا, ٢٠٠٥, بحث منشور على الموقع الالكتروني المنتدى المجتمع المدني العربي للطفولة : http://www.megdaf.org/

١٥-هشام يونس, حول العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الواقع العربي الراهن, بحث ملقى في منتدى الدوحة للديمقراطية والتجارة الحرة, منشور على الموقع : www.qatarconferences.org/new- democracy/arabic/.
١٦- تقرير المفوضية السامية لحقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة, على الموقع: http://www.ohchr.org

١٧- التقرير العالمي لحقوق الانسان في العراق لسنة ٢٠١٣, على الموقع الالكتروني: www.amnesty.org

١٨-تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠٠٨ عن أحوال حقوق الإنسان في العراق.

١٩- الخطة الوطنية الحقوق الانسان في العراق التي اعتمدها مجلس الوزراء: منشورة على الموقع: وزارة حقوق الانسان العراقية: www.humanrights.gov.i

دراسات في
الديمقراطية وحقوق الإنسان

الدكتور: هادي مشعان ربيع



دراسات في
الديمقراطية وحقوق الإنسان

الدكتور: هادي مشعان ربيع





عمان - العبدلي - مركز جوهرة القدس التجاري

تلفاكس: ٠٠٩٦٢ ٦ ٤٦٥٩٨٩١ - خلوي: ٠٠٩٦٢ ٧ ٩٥٧٤٧٤٦٠ - ٠٠٩٦٢ ٧ ٩٦٢٩٥٤٥٧

ص.ب ٩٢٧٤٨٦ عمان ١١١٩٠ الأردن

E-mail: dar_jenan@yahoo.com

Cover design: Samir Alawneh
079 732 9119